



PROVISIONAL
A/34/PV.26
10 October 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)
ثم : السيد نايق (باكستان)

مواصلة المناقشة العامة [٩] :
ألقيت الكلمات من :

السيد شاهي (نيبال)
السيد تريكي (الجماهيرية العربية الليبية)
السيد مرود جاى (جزر القمر)
السيد ماتينجي (مالاوى)
السيد مولا بو (ليسوتو)
السيد كارغوفو (فولتا العليا)
السيد بينغ سارى (كمبوتشيا الديمقراطية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section Department of Conference Services,
room A-3550, 366 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72350/A

عقدت الجلسة في الساعة ١٥ / ١مواصلة نفاذ البند ٦ من جدول الأعمالالمناقشة العامة :

السيد شاهي (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، يشرفني أن انقل اليكم وعن طريقكم الى الوفود الموقرة المجتمعة هنا التحيات الودية وأطيب تمنيات مليكي جلاله الملك بيرندرا بيربيكرام شاه ديفا بنجاح الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . واسمحوا لي ، نيابة عن وفد بلادي وبالاصالة عن نفسي ، أن أقدم اليكم أحرّ تهانينا على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة للجمعية العامة . اننا على يقين انه تحت رئاستكم الحكيمة التي اتضحت بجلاء في مهارتكم التنظيمية فان عمل هذه الدورة سوف يتم بنجاح . وأود أن أؤكد لكم تعاوننا التام في جميع محاولاتكم لتحقيق هذا الغرض خلال الدورة الراهنة . اننا نعرب عن تقديرنا أيضا لسعادة السفير اندالسيبوليفانو من كولومبيا لادارته الماهرة والحازمة والنزيهة لأعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

واغتنم هذه الفرصة لكي أهني السيد الموقر الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم لتفانيه في العمل في الامم المتحدة ، ولجهوده الدؤوبة في الاضطلاع بتلك المسؤوليات الجسيمة المعهودة بها اليه من قبل هذه الجمعية .

سيدي الرئيس ، ان وفد بلادي ، يود أن ينضم اليكم في بيانكم الى هذه الجمعية ، بشأن وفاة الزعيم الهندي العظيم جايا براكاش نارايان .

اننا نرحب بساننت لوسيا العضو الجديد في الامم المتحدة ، وفي رأينا ان انضمامها هو خطوة اخرى نحو عالمية العضوية في هذه المنظمة .

انه لمبعث سرور بالغ لي أن أخاطب هذا الجمع الموقر بشأن رؤيتنا للعلاقات الدولية ، ولأحداث التي تجرى خلال العام الحالي . ان العام الماضي ، كما لاحظ الأمين العام بحسب في تقريره السنوي ، كان عاما مليئا بالغموض ، والتوتر والنزاعات ، وهذا لا يبعث على التشجيع حيث اننا على أعتاب عقد جديد . وان نجتمع هنا غداة مؤتمر قمة هافانا لدول عدم الانحياز ، التي تشكل ثلثي أمم العالم ، فقد يكون من الملائم لي أن أشير الى مؤتمر القمة والى نتائجه . ما من

أحد يتوقع منا ، بما في ذلك الكثير من دول عدم الانحياز ، أن نوافق تماما على جميع تلك النتائج والتوصيات . ولكن لا شك ان مؤتمر قمة هافانا ، وهو أكبر تجمع لرؤساء دول وحكومات العالم ووثائقه الختامية يمثلان قوة أدبية وسياسية عظمى في الشؤون الدولية ، وتوافق في آراء البشرية بصفة عامة بالنسبة الى الموقف في العالم اليوم .

ان مجالات النزاع لا تزال تشكل تحديا للسلم والامن الدوليين . واذ كان هناك أي تقدم في عملية الانفراج فليس له الا اثر دافيفا للغاية على مجرى الأحداث الدولية في كثير من أركان العالم ، والتي أصبح لها طابع مزلزل وسلبى . وقد لا يكون هناك تقسيم تقليدى للعالم الى قطبين ولكن لا مفر من حقيقة ان تقسيمات هادة تدعمها النزاعات المسلحة لا تزال تميز العلاقات بين دول العالم . وتتضح هذه الحقائق بشكل جلي في جنوب افريقيا ، والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا . ان الجنوب الافريقي لا يزال أحد النقاط الأساسية للتوتر في العلاقات لدولية . ان نظم الأقلية غير الشرعية في جنوب افريقيا قد رفضت دوما الاعتراف بحق الشعوب المضطهدة تحت قيادة حركات التحرير الوطنية لتقرير المصير والاستقلال الوطني وحكم الأغلبية . لقد شجينا دوما النظام البغيض للفصل العنصرى في جنوب افريقيا باعتباره وصمة غير انسانية في جبين العالم المتحضر ، وضمننا صوتنا الى المجتمع الدولي في حث مجلس الامن على ان يفرض على النظام العنصرى جميع العقوبات التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق .

ان رفض جنوب افريقيا التعاون مع الامم المتحدة في تنفيذ خطة الانتخابات الحرة والعادلة في ناميبيا تحت رعاية الامم المتحدة قد عطل التحقيق المبكر لاستقلال هذا الاقليم الدولي ، ومن ثم قد احبطت تطلعات شعب ناميبيا من اجل تحرر وطني فعلي . لقد شجب المجتمع الدولي ما يلقى عليه التسوية الداخلية والتي أسفرت عنها تلك الانتخابات الزائفة التي اجريت في نيسان / ابريل من هذا العام في زيمبابوى باعتبارها استهزاء بالتطلعات المشروعة لشعب زيمبابوى .

اننا نؤكد من جديد موقفنا ، وهو أنه الى حين الانتقال الفعلي للسلطة بمقتضى تسوية تفاوضية تكون مقبولة من جميع الأطراف المعنية ، والتي نأمل في أن تنبثق عن المؤتمر الدستوري المنعقد في لندن ، فإنه لا يمكن أن نعطي أى اعتراف لما يطلق عليه حكومة الأغلبية للأسقف موزوربوا ، ولا يمكن أن نرفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على روديسيا .

وانا عارضنا دائما الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصرى وجميع الأشكال الأخرى للسيطرة والاستغلال ، فاننا نؤكد من جديد تأييدنا الحازم لنضال شعب زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا ، تحت زعامة حركات التحرير القومية التي اعترف بها هذا الجهاز العالمى ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، من أجل تحقيق الاستقلال التام والقضاء الكلي على العنصرية والفصل العنصرى . اننا نعتقد أن عملية تصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي قد وصلت الى مرحلة حاسمة .

ان الموقف في الشرق الاوسط ما زال يبعث على الانزعاج ، وتمشيا مع موقفنا المعروف بشأن مشكلة الشرق الاوسط ، فاننا لا نؤيد احتلال اسرائيل للأراضي المحتلة ، ونرى ان عدد متزايد من المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة أمر غير شرعي واعاقا لعملية السلام . اننا نناشد اسرائيل أن تنسحب تماما من جميع الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . اننا نرى أن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن الأمم المتحدة ، يشكلان أساسا لتسوية دائمة وعادلة وشاملة لمشكلة الشرق الاوسط . ونحن ان نؤيد حق جميع الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، للعيش في حدود آمنة ومعترف بها من أجل سلام دائم في الشرق الاوسط ، فإنه من الضروري أن نعترف بالتطلعات المشروعة لشعب فلسطين وحقه في دولة مستقلة . ان الاخفاق في الاعتراف بهذه الحقيقة لن يخلق الظروف الضرورية لمبادرة السلام ، وفي هذا السياق فاننا نرى أن اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية هما خطوتان جزئيتان ، ونأمل في ألا تعوقا التوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط . ومن ثم ، فإنه من المنطقي أن يشترك الشعب الفلسطيني في المفاوضات التي تهدف الى اقرار السلم في الشرق الاوسط .

ومما يزيد مشكلة الشرق الاوسط تعقيدا ، المحاولات المتكررة للمساس بوحدة لبنان واضعاف وحدة شعبه . اننا نؤكد من جديد ، تأييدنا لوحدة وسلامة أراضي لبنان ، وان نشترك

في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في لبنان ، فان نيبال يهتما أن ترى هذه القوات تقـوم بمهمتها بفعالية دون أية عاقبة من أية جهة . كما أننا نود كذلك أن نرى في أسرع وقت ممكن ، الاستعادة التامة للسلطة اللبنانية في تلك المنطقة المضطربة . وان نؤيد تأييدا قويا قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، فاننا نحث جميع الدول الاعضاء على أن تسهم بكل جهودها في دعم هذا الجهاز المفيد للأمم المتحدة .

ان التطورات الاخيرة في جنوب شرقي آسيا ، قد أدت الى شعورنا بالقلق . ان هذه التطورات التي حدثت ، لسوء الحظ ، في وقت تقوم فيه دول المنطقة بالتمير بعد حرب طويلة ، لم تؤد فقط الى القلاقل في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول المجاورة في المنطقة ، بل تتعارض مع المعايير السائدة للسلوك الدولي . ان الآثار السياسية للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة عن طريق القوة والعدوان ، لا يمكن أن نغض النظر عنها . ان العدوان الاجنبي والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للآخرين أينما حدثا ، سواء في جنوب شرقي آسيا أو في افريقيا أو في أى مكان آخر ، أمران غير مقبولين . اننا نرى أنه كلما كانت الدول أكثر قوة ، فانه ينبغي ألا تتعدى على الولاية السيادية لدولة أقل قوة . ان دولتي تدعو الى انسحاب جميع القوى الاجنبية من الاراضي المحتلة ، والاعتراف بحق جميع الدول دون أى استثناء ، لكي تقـوم بمسيرها دون ضغط أو تدخل من أية جهة .

اننا نؤيد تماما الاتجاه الخاص بأن المشاكل الانسانية ينبغي أن تحظى باهتمام عاجل . ويسرنا أن نلاحظ أن مؤتمر جنيف الذي عقده الامين العام بشأن لاجئي الهند الصينية قد أدى الى نتائج ايجابية . واننا نأمل في أن المجتمع الدولي ، ولا سيما البلاد الصناعية في العالم ، سوف تقدم مساعدات سخية لتخفيف محنة اللاجئين الذين هم ضحايا للظلم والقهر . اننا نأمل بكـل اخلاص في أن نرى شعوب الهند الصينية تشترك بسعادة مرة أخرى في التعمير القومي والتنمية الشاملة .

ومما يشعرننا بالأسف ، أنه رغم الجهود المستمرة للأمين العام ، لم يمكن احراز تقدم فـي قضية قبرص . اننا نؤيد استئناف المحادثات بين الطائفتين تحت رعاية الأمين العام ، ونؤيد تسوية سياسية تقوم على أساس الاحترام الحازم للاستقلال والسيادة وسلامة الاراضي وعدم الانحياز لجمهورية قبرص . وفي رأينا أنه ليس هناك ما يبرر استمرار الاحتلال الاجنبي في قبرص .

وفيما يتعلق بقضية كوريا ، فاننا ما زلنا نرى أن تطلعات شعب كوريا من أجل إعادة التوحيد القومي ، ينبغي أن تتحقق بسلام نتيجة لجهوده الخاصة ودون أى تدخل خارجي .

ان سباق التسلح المتصاعد في العالم ، يوضح لنا تلك الحقيقة المرة ، وهي أنه رغم الدروس التي تلقيناها من تلك الحروب الهدامة على مر القرون ، فاننا ما زلنا نواصل السعي وراء الأمن عن طريق التسلح . ان الأمن لا يعتمد على الترسانات والحرب ، بل يعتمد على مناخ من السلام والعدل والاحترام المتبادل والثقة . ان السباق المتصاعد في التسلح لا يسهم في بناء هذا الجو . ان السلام لا يمكن أن يتحقق عن طريق توازن الرعب والرؤوس الحربية النووية ، وهو توازن يمكن أن يخل نتيجة لعدد من العوامل بما في ذلك الاحداث العارضة . كذلك فان سباق التسلح يعطي أكبر مثل على الاقتصاد الضائع . وحتى اذا ما انفقنا جزءا بسيطا من الموارد على الأسلحة ، فاننا اذا حولنا هذا الجزء الى الأهداف السلمية وبناء اقتصاد البلدان النامية ، فان ذلك من شأنه أن يسهم في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وهو هدف طالما ظل حبرا على ورق . ومن المفارقات أن أعظم الانجازات في العلم والتكنولوجيا تستخدم بصفة متزايدة في تنمية ما يتنافى مع قيمنا ، حتى من جانب أولئك الذين لا يستطيعون القيام بذلك .

ان وفد بلادى قد رحب في العام الماضي بالوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في أول دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح باعتبارها تشكل اساسا سليما لمفاوضات جوهرية في مجال نزع السلاح . ان اعادة تنظيم لجنة نزع السلاح كجهاز تفاوضي كان نتيجة ايجابية اخرى لهذه الدورة الاستثنائية . لقد مر اكثر من عام منذ ذلك الحين وقد شرعنا فعلا في مناقشة الدورة الاستثنائية التالية التي سوف تعقد في عام ١٩٨٢ ولكن لم يحرز الا تقدم بسيط في المفاوضات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح . ومن المقبول على نطاق واسع ان نزع السلاح العام والشامل تحت رقابة دولية فعالة هو الهدف النهائي الذي نلتزم به جميعا .

مثل معظم الوفود الاخرى فاننا نعلق ابراهمية على نزع السلاح النووي ، وندعو جميع الدول النووية ولا سيما الدولتين النوويتين الاعظم على ان تضطلعوا بمسؤولية خاصة في تحقيق نزع السلاح النووي لقد لاحظنا بشعور من الارتياح ابرام اتفاقية في الجولة الثانية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ويحدونا امل خالص في ان معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية - بعد التصديق عليها - سوف تمهد الطريق للمعاهدة الثالثة في هذا المجال الا اننا نشعر بالأسف لأننا لم نتوصل الى اتفاق بشأن معاهدة لحظر شامل للتجارب . وكدولة موقعة على معاهدة عدم الانتشار النووي ، فان نيبال قد عارضت دوما الانتشار الرأسي والافقي للأسلحة النووية . اننا نتطلع الى مؤتمر الاستعراض في عام ١٩٨٠ للطرف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ونأمل في انها سوف تسهم في دعم نظام عدم الانتشار ، كما اننا ايضا على علم باهمية الحد من النقل الدولي للأسلحة التقليدية لأن مثل هذا النقل من شأنه ان يؤدي الى ظروف غير مستقرة على الصعيد الاقليمي .

من تدابير نزع السلاح الفعالة والهامة - في رأينا - اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ومناطق سلام . لقد أيدنا اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية واقامة مناطق سلام في الشرق الاوسط وجنوب آسيا . ان اعلان ١٩٧١ الخاص باعلان المحيط الهندي كمطقة سلام واقترح اتحاد دول جنوب شرق آسيا لكي يكون منطقة سلام وحرية وحياد قد حظى بتأييدنا التام . كاسهام قومي في السلام ، وكتعبير فعلي عن الرغبة النهائية في السلام ، فان مليكي المعظم جلالة الملك بيرندرا قد اقترح ان تعلن نيبال كذلك منطقة سلام . ان هذا الاقتراح يتمشى ليس

مع مسعى بلادى منذ القدم نحو السلام ، بل كذلك مع مبادئ عدم الانحياز ومقاصد الأمم المتحدة . ان نيبال لم تسع الى خلق المشاكل في اقليمنا ولا يمكن ان تنضم الى موقف يقوم على التوتربليس من صنعنا . ان مهمتنا العظمى هي تنمية شعبنا اقتصاديا واجتماعيا وروحيا . ان هذا امر منطقي ويتمشى مع افتراضنا بان تكون نيبال منطقة سلام ، ويرمي — كما قال جلالة الملك بيرندرا في خطابه امام مؤتمر قمة هافانا — الى دعم المستوى الرفيع من العلاقات التي نقيمها مع كل اصدقائنا . اننا نغتم هذه الفرصة لكي نعبر عن تقديرنا الخالص لجميع الاصدقاء الذين ايدوا هذا الاقتراح الخاص بجعل منطقتنا منطقة سلام .

مما يبعث على الاغتياب ان نلاحظ انه نتيجة لسياستنا الواعية التي تقوم على السلام والصدائة وسياسة الانفتاح وحسن الجوار مع جميع الدول الاخرى في المنطقة ، فان الموقف العام في جنوب آسيا موقف طيب ، لاسيما عندما نقارنه بالموقف السائد في اجزاء اخرى من آسيا . وبالنضمام الرسمي لباكستان وايران الى حركة عدم الانحياز فان منطقة جنوب آسيا قد اصبحت غير منحازة بالكامل . وقد أدى هذا الى ابعاد جديدة لا مكانية التنمية السلمية في المنطقة بأسرها . ان نيبال سوف تبذل قصارى جهدها من أجل الحفاظ ودعم هذا المناخ من السلام والصدائة والتعاون في المنطقة ، وذلك باتباع سياسة حسن الجوار التي تقوم على اساس عدم التدخل والتفاهم والوفاق والمطامح المشروعة لكل الدول . ان ننتقل الى آفاق النمو الاقتصادي والاستقرار ، فاننا نواجه موقفا قاتما . ان اكثر من نصف شعوب العالم تعاني من الفقر المدقع بينما نجد ان البقية ترتع في ثراء وفي استهلاك يزيد على حاجتها ومن المعترف به ان استراتيجية التنمية الدولية للمعد الثاني للتنمية قد اخفقت في تضيق الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية . ان الفجوة — على العكس — قد زادت اتساعا خلال السبعينيات ، ورغم النداءات المتكررة للبلدان النامية من أجل تنفيذ القرارات المختلفة ، والمقررات والتوصيات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، لم يحدث الا تقدم طفيف لتحقيق هذا الهدف وذلك نتيجة للافتقار الى الارادة السياسية من جانب اولئك الذين يمتلكون الموارد والتكنولوجيا والمهارة وامتناعهم عن الاضطلاع بهذا العبء من المسؤولية من أجل اقامة نظام جديد يقوم على اساس السلام والعدالة والمساواة للجميع .

ان المعدلات العالية من التضخم والبطالة المتزايدة والهبوط الحاد في شروط التجارة التي نتجت عنها التذبذبات في اسعار المنتجات الاولية التي تصدرها البلدان النامية وعدم الاستقرار

الدائم لنظام النقد الدولي ، والزيادات الكبيرة في سعر البترول ووصوله الى ٣ ر في المائة فـ التدفق الخالص للموارد الفعلية للبلدان النامية مصدر قلق عميق لجميع البلدان النامية . ومـ استثناءات قليلة فان الالتزام للدول المتقدمة بان تفصل ٧ ر في المائة من الناتج القومي الاجمالي كمساعدة رسمية للتنمية الى البلدان النامية لم ينفذ حتى الآن .

اننا ندرك بصفة متزايدة ان النظام الاقتصادي الدولي القائم غير عادل ولا يتمشى مع تنمية البلدان النامية . ان البلدان النامية على قناعة كاملة بأن الحل الدائم لمشاكل الدول النامية يمكن ان يتحقق عن طريق اعادة وضع نظام اقتصادى دولي جديد .

ان وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين في اعلان صدر في اجتماعهم الثالث الذى عقد أخيرا في نيويورك قد اكدوا من جديد بكل حسم ان منظومة الامم المتحدة هي الاطار الوحيد الذى يمكن ان تتم فيه المفاوضات بشأن الطبيعة العالمية المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ونأمل ان الاقتراح الذى اعتمد في هذا الاجتماع من أجل قيام الامم المتحدة بجولة من المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي للتنمية مع الاسهام التام لجميع الدول ، وفي اطار جدول زمني محدد ، سوف يحظى بتأييد تام وايجابي من جميع الدول المتقدمة . ان مثل هذه المفاوضات حتى تكون فعالة ، ينبغى بلاشك ان تكون قائمة على اجراءات معينة وان تقوم على اساس منهج متكامل ازاء جميع القضايا الرئيسية مثل المواد الأولية والطاقة والتجارة والتنمية والمال والتمويل .

ان المجتمع الدولي على علم تام بالموقف الصعب الذى يواجهه الدول الأقل تقدما والدول غير الساحلية والدول الجزرية ، وكذلك الدول الاكثر تأثرا . وبينما نجد ان هناك حاجة للتأييد القوى للمطالب الشرعية ومطامح هذه الدول التي اعترفت بها المنظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة ، فان الازمة التي تواجه اقتصاد العالم اليوم قد أدت الى تفاقم المشاكل في هذه الدول . وحيث ان معظم البلدان النامية غير الساحلية من بين الدول الأقل تقدما ، ومشاكلها لها طبيعة هيكلية ، وقد نادينا مرارا وتكرارا بايلاء اهتمام خاص للمشاكل الملحة لهذه الدول واعطائها اولوية خاصة ، فانه ينبغى اتخاذ تدابير اضافية عاجلة وخاصة للتغلب على القيود الهيكلية التي تعوق نموها الاقتصادي والاجتماعي السريع . لقد لاحظنا بشعور من الارتياح برنامج العمل الجديد الشامل للدول الأقل

تقدما الذى اعتمد في المؤتمر الخامس للتجارة والتنمية ، ونحث على تنفيذه على وجه السرعة . ومن
المؤسف ، على كل حال ان صندوق الأمم المتحدة الخاص بالدول النامية غير الساحلية التي لا تملك
الا موارد واهنة ، لم يستطع ان يفي باحتياجاتها . اننا نناشد مرة اخرى جميع الدول الفنية ان
تسهم بسخاء في هذا الصندوق .

ونظرا لتلك الطبيعة الملحة والحادة لمشكلة الطاقة ، فاننا نعلق أهمية قصوى على مؤتمر الأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي سوف ينعقد في ١٩٨١ . وسنولي اهتماما خاصا أيضا للدورة القادمة للجمعية العامة للجمعية العامة التي سوف تنعقد من أجل تقييم التقدم الذي أحرز في المحافل المختلفة في الأمم المتحدة في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، واتخاذ اجراءات ملائمة لدعم التنمية في الدول النامية في ضوء هذا التقييم ، وكذلك التعاون الاقتصادي الدولي ، وأن يعتمد في هذه الدورة استراتيجية التنمية الدولية للعقد الثالث للتنمية . كما أننا نـدرك كذلك أهمية مؤتمر العام الثالث لمنظمة اليونيدو الذي سوف ينعقد في نيودلهي في ١٩٨٠ . وفي ضوء ما ذكرناه آنفا ، فان التعاون بين البلدان النامية له أهمية قصوى . اننا على قناعة بأن الحاجة لاتخاذ تدابير ملائمة لكي نضمن أن الامكانيات العظمى التي تمتلكها البلدان النامية سوف تعبأ بصفة جوهرية من أجل التعاون المتبادل الفعال . وفي هذا السياق ، فـان اعتماد برنامج أروشا من أجل الاعتماد الجماعي على الذات كان اسهاما مفيدا من أجل دعم التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية . واننا نأمل أن هذا البرنامج سوف ينفذ دون أى ابطاء . ومن الملائم أن نسترعي انتباه هذه الجمعية الى أن بلدي نظرا لأنه يمتلك موارد شاسعة للمياه قد دعي الى استغلال هذه الموارد استفلا لا حكيم يعود بالفائدة ، ليس علينا فحسب ، وانما على دول المنطقة أيضا . ولكن هذا يتطلب استثمارا رأسماليا وتدريب الأيدي العاملة ، وماخا سياسيا ملائما للمنطقة ، وتفهما وتعاوننا فعليا من جيراننا .

ان الدورة الأخيرة الثامنة للمؤتمر الثالث لقانون البحار التي انتهت أخيرا لم تستطع التغلب على الجمود في المفاوضات بشأن القضايا التي تؤثر على حقوق جميع الدول النامية . ونأمل أن الدورة القادمة التي ستعقد في عام ١٩٨٠ سوف تتمكن من حل مرض للقضايا المعقدة التي تعوق اعتماد اتفاقية شاملة بشأن قانون البحار . لقد كان موقفنا دوما أنه اذا أريد لأى اتفاقية مقبلة لقانون البحار أن تكون عادلة ، ينبغي لها أن تجسد تماما التراث المشترك من أجل صالح البشرية جمعا . وفي الدورة الأخيرة لهذا المؤتمر فان وفد بلادي تشرف بتقديم اقتراح بشأن اقامة صندوق للتراث المشترك . ان ذلك الاقتراح الذي انضمت اليه ثماني دول ، يرمي الى أن بعض العوائق الكبيرة التي تأتي من استغلال الموارد غير الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة تعتبر تراثا

مشاركة للانسانية ، وسوف تستخدم من أجل تمويل تنمية البلدان النامية . ان هذا الصندوق يمكن كذلك أن يستخدم في مكافحة تلوث المحيطات وفي المساعدة على نقل التكنولوجيا البحرية ، والمساعدة في أعمال الامم المتحدة . اننا على اقتناع بأن قبول فكرة المشاركة السخية في موارد المحيطات الشاسعة والذي نص عليه اقتراحنا يمكن أن يسهم اسهاما كبيرا في تحقيق أهداف المنظمة الاقتصادية الدولية الجديد . ويحدونا الأمل الخالص أن كل وفد سوف يدرس بجدية في الدورة القادمة لمؤتمر قانون البحار الامكانيات العظيمة لصندوق التراث المشترك . وأخيرا فاننا نؤكد حاجة المؤتمر لكي يعطي الاعتراف اللازم للمصالح المشروعة للدول فير الساحلية ، بما في ذلك حقوق الوصول الحر الى ومن البحر ، وحرية النقل .

ان الأمم المتحدة أداة فريدة في نوعها تهدف الى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ودعم الانسجام والود والارادة الطيبة والتعاون والتفاهم بين الدول . وفي سعينا الى دعم هذه المنظمة ، فان فاعليتها تتوقف على ارادة الدول الاعضاء الايجابية في تناول القضايا الدولية وحل المشاكل العالمية عن طريق هذه المنظمة .

ولا يخالنا أدنى شك أنه فيما يتعلق بمعظم الدول الأعضاء فاننا نود للأمم المتحدة أن تصبح منظمة عالمية بحق - كما نص على ذلك الميثاق - قادرة على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى حل النزاعات سلميا ، وعلى التوفيق بين المصالح المتباينة لدول العالم . ان دولتي تنتمي الى ذلك القطاع من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . ان نيپال كدولة فير محازة تؤمن بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وتشعر بأن جوهره يتمثل في المثل العليا للتعایش السلمي والتعاون بين الدول ذات النظم السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، المتباينة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والحل السلمي للنزاعات ، والتوفيق بين مصالح الدول المختلفة . ان نيپال تؤمن ايمانا تاما بهذه المبادئ وتسعى بدأب الى تطبيقها عمليا ، لأننا نرى أن هذه المبادئ هي مبادئ معنوية وعملية ، اذا كان هدفنا النهائي هو أن يكون هناك سلام مطلق يسود العالم . واتباع هذه المبادئ فاننا نكون قد نجحنا في اقامة علاقات ودية وتعاونية مع جيراننا ، ونأمل كذلك أن يؤدي ذلك الى السلام في المنطقة التي نحيا فيها وفي العالم أجمع .

السيد علي عبد السلام تريكي (الجماهيرية العربية الليبية) بسم الله الرحمن الرحيم ؛ السيد الرئيس ، اسمحو لي باسم وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، أن أعرب لكم عن سرورنا لانتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، كما أود أن أشني على الجهود الصادقة التي بذلها سلفكم السيد " انداليسيو لبيفانو " في تسيير أعمال الدورة الثالثة والثلاثين ، وأتقدم بالتهنئة لدولة سانت لوسيا على استقلالها وانضمامها الى منظماتنا هذه .

كما لا يسعني الا أن أشيد أيضا بالجهود التي يبذلها سعادة الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام لهذه المنظمة وهي جهود لا تضعف ، أمام المشاكل وتعقيداتنا ، وان بلادى لتكرر تأييدنا لجهوده الرامية الى دعم دور المنظمة وتعزيز كلمتها ، حتى يستتب السلام والأمن الدوليين ، وتنعم البشرية بالرخاء الذي نتشده .

منذ لقائنا خلال الدورة الماضية ، فقدت المجموعة الدولية وافريقيا بصفة خاصة ، زعما كان لهم دور بارز وعظيم في مسيرة السلام ، ومحاربة الاستعمار ، والانظمة العنصرية ، لقد فقدنا الرئيس الراحل هواري بومدين ، وفقدنا أخيرا الرئيس أوفستينو نيتو وان ذلك يعتبر خسارة كبيرة لافريقيا ، وللقوى التقدمية والمحبة للسلام في العالم .

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها الامم المتحدة ، من أجل تحقيق السلام والامن الدوليين ، سلام قائم على العدل ، وأمن قائم على حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحقها في العيش والحرية ، الا أن نظرة بسيطة على الوضع الدولي الراهن ، تؤكد بوضوح ، اننا لا زلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف التي من أجلها قامت هذه المنظمة الدولية ، وأهداف البشرية في تحقيق السلام والرخاء والعدل . فما زالت شعوب كثيرة محرومة من حقها في تقرير مصيرها ، وما زالت شعوب كثيرة ، تخضع للأنظمة العنصرية والاستعمار ، وما زالت الدول الاستعمارية ، تتشبث بامتيازاتها واحتكاراتها العالمية ، ومستمرة في استغلال الشعوب والسيطرة على مقدراتها ، ومنعها من ممارسة حقوقها الوطنية . ولقد حان الوقت لتقييم جدى للوضع الدولي ، وتقييم لعمل هذه المنظمة ، خلال السنوات الأربعة والثلاثين التي مضت على انشائها . ان تقييمنا موضوعيا لدور الامم المتحدة ، وما يمكن أن تقوم به ، ودعم أجهزتها لتصبح أكثر فعالية ، يتطلب دون شك إعادة النظر في ميثاقها ، بما يحقق المساواة والعدل بين أعضائها ، بغض النظر عن قوة هذا العضو الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

لقد وضع هذا الميثاق في ظروف دولية صعبة ، بعد حرب مدمرة غيرت من موازين القوى ، وفي وقت كانت فيه الدول المستقلة لا تتجاوز احدى وخمسين دولة . لقد تغيرت تلك الظروف ، وتغير الوضع الدولي السياسي وتغير الوضع الاقتصادي ، وأصبح لزاما إعادة النظر في الميثاق ، والغاء الامتيازات التي منحتها الدول الكبرى لنفسها في تلك الظروف التي أشرنا اليها .

وخلال مؤتمر هافانا الماضي ، فقد اقترت مجموعة عدم الانحياز وهي تمثل الثقل البشرى الدولي بالاجماع قرارا قدمته الجماهيرية من أجل الغاء حق النقض (الفيتو) .

ان تحقيق الأمن والسلام الدوليين سيظل هدفا للبشرية ، وستظل الأمم المتحدة التي تجمع شعوب العالم بأسرها تتحمل مسؤولية تحقيق ذلك الهدف ، الذي لا يمكن أن يتحقق الا في اطار تحقيق حرية الشعوب الكاملة ، اقتصادية كانت أم سياسية . ان نظرة بسيطة على الوضع الدولي الراهن ، تؤكد ان البشرية على الرغم من كافة المجهودات التي بذلت ، لا زالت بعيدة عن تحقيق ذلك الهدف . فما زال اعلان حقوق الانسان ، وثيقة لم تحترم في أجزاء كثيرة من الكرة الأرضية ، وما زالت العنصرية البغيضة بأشكالها المختلفة ، تمارس عملها اللاانساني ، وما زالت

الدول الاستعمارية ، تسيطر وتهيمن على اقتصاديات الدول النامية ، باحتكاراتها المباشرة ، أو عن طريق شركاتها المتعددة الجنسية ، وما زال أكثر من ثلاث أرباع سكان الكرة الأرضية يعيشون في حالة فقر مدقع ، وما زالت أقلية تحتكر وتسخر الاقتصاد العالمي لمصلحتها . ولا يمكن تحقيق السلام مادام العالم مقسم الى جزأين ، أغلبية تزداد فقرا كل يوم ، وأقلية تزداد غنى على حساب الأغلبية .

ان الوضع في القارة الافريقية ، أمر يقلقنا جميعا ، فما زالت القارة السمراء ، التي عانت في الماضي من الاضطهاد العنصرى ، والذي تمثّل في أخذ أكثر من ثلث سكانها كرقيق الى القارات الخمس ، وخاصة القارة الامريكية ، لازالت هذه القارة يمارس فيها التمييز العنصرى ، من أقلية بيضاء مستعمرة وخاصة في الجزء الجنوبي منها .

ان استمرار قيام النظام العنصرى في جنوب القارة ، بممارسة تمييزه العنصرى ، وابادته الجماعية للأغلبية السوداء ، يمثل تحديا للبشرية وللأمم المتحدة ، وعلى الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية في العمل على القضاء على ذلك الطاعون المتمثل في العنصرية .

ان استمرار الدول الاستعمارية الكبرى ، في تسليح النظام العنصرى في جنوب القارة ، ودعمه بالمال والسلاح ، هو تحد للارادة الدولية . ان القوى الاستعمارية الكبرى لم تكتف باستمرار دعمها للأنظمة العنصرية في جنوب القارة الافريقية ، بل انها أمام الكفاح البطولي لشعوب جنوب القارة وخاصة في زبابوى وناميبيا ، لجأت الى استخدام وسائل لا أخلاقية لعرقلة نضال تلك الشعوب ، في محاولة لاعطاء الأنظمة العنصرية صفة أو شكلا آخر كما حدث في زبابوى . ان حل مشكلة زبابوى لن يكون بتزوير الانتخابات ، وتزوير ارادة شعب زبابوى ، وخلق نظام صورى عنصرى في داخله ، ولكن بتمكن الأغلبية من تحقيق تقرير مصيرها ، وفقا لارادتها الشعبية . ان الجبهة الوطنية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب زبابوى ، لا يمكن أن تنطلي عليها هذه الخدعة ، وان استمرار دعمها من قبلنا جميعا ، لن يكون سوى الحل الوحيد لهذه المشكلة . كما ان دعم نضال شعب ناميبيا بقيادة سوابولن يكون سوى الحل الوحيد لحل مشكلة ناميبيا ، وتمكين شعبيها من الحصول على استقلاله .

لقد خاضت شعوب افريقيا نضالا مريرا من أجل استقلالها ، وحققت انتصارات كبيرة في ذلك المجال ، وان وجود " ٤٦ " دولة افريقية أعضاء في هذه المنظمة ، لبرهان ودليل على ذلك ،

ولكن القوى الاستعمارية التي استغلت واستعمرت القارة لسنوات طويلة تريد أن تغير مجرى التاريخ ، وتتشبث باستمرارها واستغلالها للقارة الافريقية ، وتريد أن ترجع الى افريقيا عن طريق النافذة بصد أن طردت من الباب .

لقد لجأت الدول الاستعمارية التي كانت تستعمر القارة ، ونصفة خاصة فرنسا ، الى القيام بأعمال أقل ما يمكن أن توصف به ، انها انتهاك لميثاق الامم المتحدة ولحقوق الانسان ، لجأت الحكومة الفرنسية الى سلاح اغتيال القادة الوطنيين الأفارقة ، كما لجأت الى استعمال سلاح المرتزقة ، لضرب الأنظمة الوطنية والقضاء عليها كما حدث في الاعتداء على جمهورية بنن الشقيقة ، وجمهورية سانت تومي وبرينسيبي ، وغيرها من الدول الافريقية الشقيقة ، وما قصة بوب دينار الارهابي الفرنسي المعروف بخافية عنا .

لقد قدرنا جميعا السياسة الفرنسية التي انتهجها الرئيس الراحل ديغول ، ومن بعده الرئيس الراحل بومبيدو ، والمتمثلة في تصفية الاستعمار الفرنسي من القارة الافريقية وموقف الحكومة الفرنسية تجاه قضية الشعب الفلسطيني العادلة ، وان الجماهيرية تقديرا منها لتلك السياسة ، أقامت بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة ، تعاوننا متكافئا مشرا مع فرنسا ، ولكن الحكومة الفرنسية وللأسف ، انكست عن تلك السياسة خلال السنوات الماضية ، وبدلا من سياسة التعاون والصدقة ، انتهجت سياسة استعمارية ، سياسة فرنسا خلال القرن التاسع عشر .

ان قيام الحكومة الفرنسية خلال الشهر الماضي بـغزو افريقيا الوسطى ، وارسالها قواتها—
النظامية من قواعدهما المتواجدة في القارة للاعتداء على شعب مسالم ، أمر يعتبر في غاية الخطورة
ويهدد السلام والأمن في افريقيا . كما يعتبر السكوت عليه وعدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة للحيلولة
دون تـكـراره ، سابقة خطيرة تهدد استقلال وأمن شعوب القارة الافريقية بأسرها . لقد انتهكت
الحكومة الفرنسية ميثاق الأمم المتحدة ، وتخلت عن التزاماتها ومسؤولياتها كدولة عضو في مجلس الأمن
بقيامها بهذا العدوان .

ان من حق أى شعب أن يقوم بتغيير واختيار حكومته ، ولكن ليس من حق فرنسا التي تحاول
اعطاء تدخلها صبغة انسانية مهما كانت أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة .
وان الجماهيرية التي تنتهج سياسة غير منحازة ، وعضو فعال داخل مجموعة عدم الانحياز ،
تدين أى تدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية وغيرها مهما كان مصدر ذلك التدخل ، ومهما
كانت أسبابه ومسبباته ، وعندما ندين ذلك التدخل ، وبصفة خاصة التدخل الاستعماري الفرنسي ،
لسنا في صدد الدفاع عن أنظمة أو أشخاص قد يصعب الدفاع عنهم حتى ولو أردنا ذلك ، ولكننا—
نتمسك بالمبادئ ، بمبادئ منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة .

لقد اعترفت الحكومة الفرنسية اعترافا رسميا بغزوها واعتدائها على افريقيا الوسطى ، وان على
هذه المنظمة ان تتحمل مسؤوليتها تجاه هذا التدخل السافر ، وهذا الانتهاك الواضح لميثاق
منظمة الأمم المتحدة .

ان سياسة الحكومة الفرنسية الحالية في افريقيا أمر ، اذا استمر ، من شأنه لا أن يهدد
استقلال وأمن شعوب القارة فقط ، ولكن يمكن اعتباره مرحلة جديدة من الاستعمار ، يمكن أن يؤدي
في النهاية ، الى نهاية هذه المنظمة ، التي قد يصعب على شعوب القارة الافريقية أمام سكوتها—
على العدوان الفرنسي ، أن تضع ثقتها فيها ، وقد لا يشرفها أن تكون عضوا فيها . ان على
الحكومة الفرنسية أن تدرك أن سياسة القتل والمرتزقة والتدخل الاستعماري المباشر ليس من شأنها
أن تحقق مصالح الشعب الفرنسي ، ولكن ستدمر تلك المصالح . ان على الحكومة الفرنسية ان تدرك
أن التاريخ لن يعيد نفسه ، وان افريقيا المستقلة ستواجه بكل قواها ذلك الغزو الفرنسي الوحشي
الجديد . وان القرن التاسع عشر قد انتهى الى غير رجعة ، وان سياسة العصا الطويلة التي

بدأها الاستعمار الفرنسي في القارة الافريقية عام ١٨٣٠ بغزو الجزائر قد انتهت الى الايد . فـ في عام ١٨٣٠ غزت فرنسا الجزائر بسبب ان باى الجزائر قد أهان القنصل الفرنسي ، وفي عام ١٩٧٩ غزت فرنسا افريقيا الوسطى بحجة ان بوكاسا قفل " التليفون " في وجه جيسكار ديستان ، والتاريخ يعمد نفسه .

ان منظمة الأمم المتحدة مطالبة اليوم بأن تدين السياسة الفرنسية ، وأن تضع حدا لسياسة التدخل الفرنسي وللتواجد العسكرى الفرنسي في القارة الافريقية ، ليس فقط للتدخل العسكرى الفرنسي ولكن في العمل على تحرير القارة الافريقية من الاستعمار الفرنسي ولكن في العمل على تحرير القارة الافريقية من الاستعمار الفرنسي في جزيرة ريونون التي هي جزء من القارة الافريقية وفقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، انا كانت هذه المنظمة تحترم ميثاقها ومبادئها ووثيقة حقوق الانسان التي التزمت بها . لقد كنا نتمنى أن تقوم الحكومة الفرنسية التي تهررت تدخلها العسكرى وغزوها بحماية أطفال افريقيا الوسطى ، بوقف صادرات اسلحتها الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا لكي لا يقتل آلاف الاطفال الافارقة بهذه الاسلحة ولكم كنا نتمنى أن ترسل الحكومة الفرنسية قواتها الى زمبابوى لمساعدة شعب زمبابوى في وضع حد للنظام العنصرى فيها ، ومنع قتل الآلاف من الأفارقة الأبرياء ، وكما كنا نتمنى أن هذه القوات لو أرسلت الى فلسطين للدفاع عن حقوق الانسان وحقوق شعب شرد من أرضه ودياره ، حتى تكون الحكومة الفرنسية قد أخلصت ولو لمرة واحدة لتاريخ الشعب الفرنسي وكفاحه من أجل حقوق الانسان عندما قامت بأول ثورة في العصر الحديث تدافع عن حقوق الانسان ، ولكنهم بارسالها بقواتها لغزو افريقيا وقتل الافارقة الابرياء والاطفال في تشاد والصحراء وفي افريقيا الوسطى لا تكون قد تنكرت لمبادئ منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة فحسب ولكن قد تنكرت أيضا لمبادئ الثورة الفرنسية نفسها .

ان الوضع في القارة الافريقية لا يمكن أن ينفصل عن الوضع في المنطقة العربية ، فافريقيا والعالم العربي يشكلان منطقة جغرافية وبشرية وروحية واحدة ، ان الانظمة العنصرية في القارة الافريقية وفي فلسطين ذات طبيعة واحدة ، وذات ارتباط عضوى . ان الارتباط العضوى بين النظام العنصرى في فلسطين وجنوب افريقيا واضح وأن صراع الأمة العربية ضد الصهيونية الاستيطانية العنصرية ، هو نفس الصراع الذى تخوضه افريقيا ضد النظام العنصرى في جنوب القارة الافريقية .

ان ما نسميه بمشكلة الشرق الاوسط ليس في الواقع سوى نظام استيطاني عنصري أوجدته القوى الامبريالية في المنطقة العربية ، وهذه هي المشكلة الحقيقية ، وان محاولة ايجاد أى حل لهذه المشكلة دون فهم النظام العنصري الصهيوني لن تكون الا حلولا جزئية ووقوتية ، لن تؤدى الى أى سلام حقيقي في المنطقة . لقد خاضت الأمة العربية وخاض الشعب الفلسطيني حروبا طويلة ، وأستطيع أن أقول ، أن ذلك بدأ منذ الحرب العالمية الأولى عندما قامت بريطانيا باعطاء ومنح فلسطيين للصهيونية العنصرية البيضاء المهاجرة من أوروبا ، تماما كما فعلت في جنوب القارة الافريقية بخلدق الانظمة العنصرية . لقد خاضت الأمة العربية هذه الحروب وهذا النضال ، دافعا عن وجودها ضد الغزو العنصري الصهيوني المدعم من قبل الامبريالية ، التي قدمت لها الامكانيات وهي تدرك أن الامكانيات التي تمتلكها الأمة العربية الحضارية والاقتصادية تمثل خطرا على وجودها ، وتدرك بالتالي مدى خطورة قيام وحدة عربية على مصالحتها في افريقيا وآسيا . ان المشكلة الفلسطينية هي مشكلة شعب شرد من أرضه وتجري محاولة لابطائه ، وأعطيت أرضه الى المهاجرين المعمرين الغرباء ، وان ما يجرى اليوم من أحداث ، وما يسمى بمحاولات السلام من قبل الامبريالية العالمية ، ليس سوى محاولة لصبغ الشرعية على المفتصب ، وتمكين هذا المفتصب من التوسع والاستيطان واحتلال المزيد من الأراضي العربية . ان الأمة العربية أكثر من غيرها قدرة على فهم السلام ، لأنها تعرضت الى عمليات الابادة والغزو من مختلف أنواع الاستعمار طوال قرون طويلة . تعرضت للغزو الفرنسي ، والبريطاني ، والاطالي في أجزائها المختلفة ، ولكن الأمة العربية تريد السلام الحقيقي ، السلام القائم على العدل وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ان الامم المتحدة التي فرض عليها من قبل القوى الاستعمارية قبول شرعية مزيفة ، قبـول ما يسمى بدولة اسرائيل العنصرية ، تقع عليها مسؤولية كبيرة وتاريخية ، ولقد حان الوقت لتصحيح ذلك الخطأ التاريخي ، وحان الوقت للأمم المتحدة أن تصبغ الشرعية الحقيقية على ممثل الشعب الفلسطيني الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية . لقد حان الوقت لهذه المنظمة أن تجسـر العدو الصهيوني على احترام وتنفيذ قراراتها التي انتهكت وتنتهك باستمرار من قبل هذا النظام . لقد سمعت مذوب العصابات الصهيونية يتحدث عندما تكلم داخل هذه القاعة عن الأغلبية والأوتوماتيكية في الأمم المتحدة . ان هذه اهانة لهذه المنظمة . هل يريدنا مذوب العصابة الصهيونية أن نرجع الى الوراء ، الى عام ١٩٤٨ ، عندما كانت أقلية تحتكر الأمم المتحدة ؟ . . هل يسمى ارادة شعوب العالم بأغلبية أوتوماتيكية ؟ هذا هو التحدي ، وهذا هو جزاء سنّمار الذي تلقاه الأمم المتحدة من ممثل العصابة الصهيونية .

لا بد لي أن أوضح طبيعة ما يسمى بعمليات السلام وما يجري في المنطقة العربية الآن بين العدو الصهيوني والنظام المصري من جهة ، وبين الولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى . ان الولايات المتحدة الامريكية الدولة الكبرى تتحمل مسؤولية كبيرة وخطيرة فيما يجري من محاولات يطلق عليها اسم السلام ، وهي في الواقع عمليات تصفوية للشعب الفلسطيني ومحاوله لانهاء وجوده والقضاء على طموحاته الوطنية . ان ما تقوم به الولايات المتحدة الامريكية يعتبر سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ، حيث تقوم دولة كبرى بارغام دولة مهزومة هي مصر لتوقيع اتفاق تتنازل بموجبه عن حقوق شعب لا تملك أى حق في التصرف في شؤونه ، وهو الشعب الفلسطيني ، وتقوم بارغام هذه الدولة وهي مصر ، بعد أن هزمت ، بالتنازل عن سيادتها والانفصال عن قوميتها وأمتها وحضارتها وتاريخها . لقد وقع النظام المصري بضغط من الولايات المتحدة الامريكية اتفاقيات كامب ديفيد مع النظام الصهيوني العنصري الاستيطاني ، وتنازل عن قضية فلسطين وهو لا يملك أى حق فيها وانتهك قرارات الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الاسلامي ومجموعة عدم الانحياز . بل ان ما قام به النظام المصري بتوقيعه اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الاستسلام في " بيير هاوس " ليس سوى تحالف غير طبيعي وغير مقدس مع النظام الصهيوني العنصري والولايات المتحدة الامريكية . بأى حق يوقع النظام المصري نيابة عن شعب فلسطين ونيابة عن سوريا والاردن ،

وبأى حق يستمر نفس النظام في التفاوض مع من لا يملك أى حق من أجل ما يسمونه بالحكم الذاتي لل فلسطينيين ، وأى حق تملكه الولايات المتحدة الأمريكية في التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني . ان الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تكون حكما في هذه القضية ، ولا يمكن أن تكون وسيطا بل هي شريكة للنظام الصهيوني في عدوانه على الأمة العربية وفي ابادته للشعب الفلسطيني . ان ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية لا يمت الى السلام بصله . لقد رفضت الأمة العربية في قرارات بغداد ، ورفض الشعب الفلسطيني اتفاقيات كامب ديفيد ، ولقد رفضت الأمة الاسلامية في اجتماع فاس في المغرب اتفاقيات كامب ديفيد وأدانتها ، كما أدانت مجموعة عدم الانحياز في قمة هافانا الأخير بالاجماع هذه الاتفاقيات واعتبرتها أمرا مدمرا للسلام ، وعدوانا على الشعب الفلسطيني والأمة العربية ، وأدانت من خلال قراراتها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومعنى ذلك ان العالم بأسره أدان تلك السياسة .

وانا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دورا وتتحمل مسؤوليتها كدولة كبرى ، عليها أن تتخذ جانب الحياد الحقيقي وان تدعم المظلوم ، وهو الشعب الفلسطيني ، بدلا من ان تسازد وتدعم الظالم وهو الأقلية العنصرية الصهيونية . ان الولايات المتحدة في ذلك الوقت يصبح تدخلها مقبولا ، ويصبح تدخلها أمرا يمكن أن يساعد على السلام . ماذا يعني الحكم الذاتي ؟ ان الحكم الذاتي يعني اجراءات محلية وادارية تنفذ في كل دولة . ان اعترافنا بالحكم الذاتي ، أو تأييدنا لسياسة الحكم الذاتي تتناقض مع قرارات الامم المتحدة التي تطالب العدو الصهيوني بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة . أى بمعنى آخر ان النظام المصري عندما وقع تلك الاتفاقية ويتفاوض بالحكم الذاتي يقر شرعية العدو الصهيوني في احتلال الأرض العربية المحتلة ، وهو أمر رفضته هذه المنظمة الدولية .

ان نظرة أولية الى خطابي مزدوب النظام المصري ومزدوب النظام الصهيوني العنصرى ، تعطينا فكرة عن أهمية وجدوى تلك الاتفاقيات ، وعن التناقض الكبير والواضح بين مواقفهما . أولا - تحدث مزدوب النظام المصري عن تأييد بلاده لمنظمة التحرير وأشار الى ان هذه الاتفاقيات تتضمن ذلك ، وتتضمن حقوق الشعب الفلسطيني ، بينما تحدث بوضوح ممثل النظام الصهيوني واقتبس :

” فقد اعترفت الأطراف في كامب ديفيد بأن هذه المنظمة لن تكون شريكة في عمليات السلام ” انتهى الاقتباس .

ثانيا - يتحدث ممثل النظام المصري قائلا ان مصر لا تقبل سياسة اسرائيل فيما يتعلق بالقدس ، ويتحدث المندوب الصهيوني بوضوح عن القدس قائلا : ” انها العاصمة الأبدية لليهود وللشعب اليهودي ” .

ثالثا - يتحدث ممثل النظام المصري عن ان مشكلة فلسطين هي جوهر القضية ، وان مصر لا تسعى لحل هذه المشكلة نيابة عن الفلسطينيين ، في الوقت الذي تتفاوض فيه حكومته عن ما يسمونه بالحكم الذاتي .

ان استمرار مصر في مفاوضاتها بما يسمى الحكم الذاتي هو اعتراف بالنظام الصهيوني وشرعية النظام الصهيوني في احتلال الأراضي العربية المحتلة . أليس في ذلك انتهاك لكافة قرارات الامم المتحدة ؟ يتحدث ممثل النظام المصري عن القدس العربية ، وينسى ان رئيسه قام بزيارة للقدس باعتبارها عاصمة للعدو الصهيوني .

ان توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الاستسلام قد خلق حالة جديدة في المنطقة من التوتر ، ليس من شأنها عرقلة مسيرة السلام في المنطقة فحسب ، بل الى تدهور الموقف وخطورة نشوب الحرب ، وقد أشار الأمين العام في تقريره عن اعمال المنظمة الى حالة الخلاف والانقسام وأقتبس هذه الفقرة من تقريره :

" ان التطورات المشيرة ، التي افضت الى ابرام معاهدة سلم بين مصر واسرائيل ، قد خلقت حالة جديدة في المنطقة . ومن الأدلة على مدى تعقيدات مشكلة الشرق الاوسط ان هذا الحدث قد أثار الخلاف والانقسام " . (A/34/1,P.5)

ولعلي اضيف ان احداث جنوب لبنان والعدوان الاسرائيلي المتكرر على جنوب لبنان هو نتيجة مباشرة للاتفاقيات التي وقعتها مصر مع اسرائيل ، كما ان قيام النظام المصري بحشد عشرات الآلاف من جنوده على حدود الجماهيرية ، وتحركات هذا النظام بالجماهيرية والدول الافريقية الاخرى وارسال القوات المصرية الى مناطق مختلفة من القارة والشرق الأوسط هو نتيجة مباشرة لتلك الاتفاقيات . لقد أكد الرئيس المصري رسميا وفي أكثر من مرة انه اوكل اليه بدور في افريقيا ، وهذا الدور ليس الا القيام بعمليات استنزافية ومحاولة خلق حالة من عدم الاستقرار في افريقيا والدول العربية .

ان الوضع في جنوب لبنان الذي هو نتيجة مباشرة لاتفاقيات كامب ديفيد ، وان استمرار العدوان الاسرائيلي على دولة مستقلة عضو في هذه المنظمة الدولية دون اتخاذ اي اجراء من شأنه إيقاف هذا العدوان ، امر يقلقنا ومن شأنه ان يعرض السلام والأمن للخطر . ان الجماهيرية لتعرب عن تأييدها ووقوفها مع شعب لبنان الشقيق ودعمها لوحده واستقلاله وعرويته وأمنه .

ان حل مشكلة الشرق الأوسط وتحقيق سلام عادل في المنطقة لأمر في غاية الأهمية ، ولكن تحقيقه لا يكون بالطرق الملتوية والأساليب غير الأخلاقية ، وغير الشرعية . وانما يكون بتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير ارضه وتقرير مصيره وحقه في العودة الى وطنه . لقد تحدث ممثل النظام المصري عند حديثه عن المبررات التي ادت بالنظام المصري الى اخراج مصر من عرويتها وأمتها ، ان الأمة العربية لم تقدم اى حل بديل ، وانني اؤكد لكم واؤكد له اماكم ان الحل موجود ، وأنه شخصا مقتنع به وهو الحل الوحيد ، ان على الولايات المتحدة الامريكية ان تدرك الآن ان عليها

مسؤولية تاريخية وأن تدرك ولو لمرة واحدة مصلحة الشعب الأمريكي ، وأن لا تنقاد للضغط والارهاب والابتزاز الانتخابي من قبل القوى الصهيونية من داخل الولايات المتحدة الأمريكية . اننا في الأمة العربية حريصون على علاقاتنا مع الشعب الأمريكي ، ونريد ان تكون هناك علاقات تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعبين الأمريكي والعربي ، وأن هذا يمكن فقط بادراك الادارة الأمريكية للواقع واعترافها بالحقيقة . ومن اندلاق حرصنا في الجماهيرية على تحقيق الحل الحقيقي وتحقيق السلام العادل في المنطقتين فان قائد ثورتنا العقيد معمر القذافي قام أخيراً بإرسال رسالة الى الرئيس كارتراجت فيها عليه وعلى المجتمع الدولي الحل الذي طال الزمان ام قصر سيكون هو الحل الوحيد والأمثل وليسمع ممثل النظام المصري ما تطرحه الأمة العربية كحل بديل :

أولاً ، ايقاف الغزاة من المهجرة الى فلسطين .

ثانياً ، عودة المعمرين الى اقطارهم ، كما عاد المعمرون الطليان من ليبيا بعد اكثر من " ٦٠ " عاماً ، وعاد المعمرون الفرنسيون من الجزائر بعد اكثر من قرن وعاد المعمرون البرتغاليون بعد اكثر من ٤٠٠ سنة من انغولا وموزامبيق .

ثالثاً ، ايقاف تسليح منطقة الشرق الأوسط ، عدا البلاد التي لازالت ارضها محتلة والتي يجب ان تدافع ومن حقها ذلك من اجل تحرير ارضها .

رابعاً ، اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية اساسها الفلسطينيون العرب واليهود والمسيحيون . ان هذا هو الحل الوحيد ، طال الزمن او قصر ولكن سياسة القوة ؛ سياسة الارهاب لن تزول . وان تاريخ هتلر وتاريخ الأباطرة وتاريخ الامبراطوريات يجب ان يكون درساً للاستيطانيين العنصريين الصهاينة ، انهم لن يبقوا طويلاً - لقد بقي غيرهم في هذه المنطقة اكثر منهم ، ولكنهم اجبروا ، تحت مقاومة الشعوب العربية الى ترك تلك المنطقة الى الابد ، وسيخرجون منها كما خرج غيرهم باذن الله .

ان قضية الصحراء الغربية ايضا لازالت من القضايا الاساسية التي تواجه منظمنا هذه ، والتي لم تتوصل فيها حتى الآن الى حل جذري وحاسم دون شك . لقد حصلت تطورات ايجابية خلال هذا العام بالاتفاق الذي تم بين موريتانيا وجبهة بولزاريو ، وبالاتفاق الذي تم بين الجماهيرية وموريتانيا . وأود الاشارة الى ماتم في مؤتمر القمة الافريقي في دورته العادية السادسة عشر في

منروفيا خلال شهر تموز/يوليه الماضي والذي تم فيه اقرار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره .
ونأمل من هذه الدورة ان تعمل على ايجاد حل عاجل ودائم بما يكفل تمكين الشعب الصحراوي
من ممارسة حقوقه المشروعة .

ان قضية قبرص ايضا لا تزال بعيدة عن الحل رغم المجهودات التي بذلها الأمين العام
وبذلتها هذه المنظمة من اجل حل هذه المشكلة . اننا نؤيد تأييدا كاملا التفاوني المباشر بين
الجاليتين التركية واليونانية وفقا للنقاط العشر التي تم الاتفاق عليها من اجل حل عادل لهذه
المشكلة يضمن استقلال وحياد قبرص وجلاء القوات الاستعمارية البريطانية منها . كما ان الوضع في
البحر الابيض المتوسط يتطلب مجهودات من هذه المنظمة من اجل تحقيق سلام وأمن في هذه
المنطقة ، واجلاء القواعد والاساطيل الاجنبية من اية جهة كانت من هذه المنطقة لتكون بحيرة سلام .
وبهذه المناسبة ، فان الجماهيرية لتحيي شعب مالطة وحكومة مالطة الصديقة من اجل
اجلاء القواعد البريطانية عن مالطة ، وتحقيق حياد مالطة . واؤكد التزامنا بالوقوف ومساندة شعب
مالطة في الاستمرار في ذلك الحيا الذي ندعمه جميعا .

منذ عام ١٩٧٣ ، وهو العام الذي قامت فيه الدول النامية المصدرة للنفط بتصحيح اسعار
نفطها وفرض سيطرتها على مواردها الطبيعية ، بدأت الدوائر الغربية الرأسمالية بشن حملات
اعلامية مركزة على دول الاوك ، تهدف اساسا الى تحويل انظار العالم اجمع والدول النامية خاصة
عن الاسباب الحقيقية وراء المشاكل العديدة التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الصناعية ، وذلك
للتهرب من مسؤولياتها حيال مساعدة الدول النامية وحيال اقرار نظام اقتصادي دولي جديد ، نظام
قائم على الانصاف والعدل بدل الاستغلال والهيمنة .

ان ما قامت به دول الاوك في عملية تصحيح الاوضاع النفطية الجائرة والتي كانت تتحكم فيها
الشركات الاحتكارية الغربية ، يعتبر ممارسة لحق مشروع من حقوقها التي كفلتها لها الشرائع الدولية
الا وهو حقها غير القابل للتصرف وسيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية ، وجميع انشطتها
الاقتصادية .

ان الدول الصناعية الغربية قد تناست او حاولت نناسي عدة حقائق حول قيام دول الاوبك بتصحيح أسعار النفط ومنها :

أولا : أنه دعم وحدة وقوة الدول النامية في مفاوضاتها ومباحثاتها مع الدول المتقدمة .
ثانيا : انه كان يصعب جدا تطوير مصادر نفط بحر الشمال والأسكا وكندا لو بقيت أسعار النفط كما كانت عليه قبل عام ١٩٧٣ .

ثالثا : ان تعديل أسعار النفط ساعد الدول الصناعية الغربية على التركيز على مسألة اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها ان تخفف من الاستهلاك الزائد للطاقة ، وأن تستخدم هذه المادة الحيوية بصورة أكثر رشدا وتعقلا ، وهذا ما كانت تطالب به الدول النامية النفطية خلال السنوات الماضية .

ان الدول النامية النفطية تريد الحفاظ على هذا المنبع المحدود لا طول فترة ممكنة ، حيث تشير التقديرات الى أنه اذا استمر استهلاك النفط بالمعدلات الحالية وهو حوالي ٧ بليون طن سنويا ، فان كافة الاحتياطات النفطية ستنضب في خلال فترة ما بين ١٥ الى ٢٠ عاما .
رابعا : ان تصحيح أسعار النفط ساعد المجموعة الدولية على الاهتمام بمسألة مصادر للطاقة بديلة للنفط ، تكون أكثر تجردا وأقل تلوثا ، وان مؤتمر الأمم المتحدة للطاقة الجديدة والقابلة للتجديد والمقرر عقده عام ١٩٨١ ، ليشكل خطوة هامة في هذا السبيل . ان علينا جميعا التعاون لتحقيق انتقال سهل وتدرجي من النفط الى المصادر البديلة له ، ولتجنب حدوث عجز مفاجئ وما ينجم عنه من أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية .

خامسا : انه في الوقت الذي تهاجم فيه الدول الصناعية دول الاوبك ، بسبب تعديلها لأسعار نفطها ، نجد أن الدول الصناعية تسارع الى الاعلان عن رفع أسعار نفطها أثر صدور قرارات الاوبك برفع الاسعار ، وبمعدلات تتمشي دائما مع الحدود العليا للاسعار التي تحددها الاوبك .

سادسا : ان الحقائق تشير بأن زيادة أسعار النفط انما اتت لتعوض الآثار السابقة للتضخم وحبوط معدل سعر الدولار ، حيث وصل معدل التضخم في الولايات المتحدة ١٣ بالمائة خلال الربع الاول من عام ١٩٧٩ ، مقابل ١٧ر٦ في ايطاليا ، ١٢ر٤ في بريطانيا ، ١٠ في فرنسا ،

٩٦ في ألمانيا الغربية . وحيث أن الدول النفطية النامية هي المستورد الرئيسي لمنتجات الدول الصناعية ، فإن الاقطار النفطية تكون أكثر تأثراً من غيرها بفعل التضخم المصدر . ويمكن العلاج في الحد من تيار التضخم المستورد من الدول الصناعية ، وليس في عدم رفع أسعار النفط ، أو المواد الخام الاخرى .

سابعا : يتحدث الكثيرون عن استهلاك الطاقة في الدول النامية وكأن هذه الدول تستهلك النسبة الكبرى من النفط العالمي .

ان الاحصائيات تدل على أن استهلاك الطاقة يتركز بكثافة بالغة في البلدان المتقدمة التي تضم حوالي ٣٠ في المائة من مجموع سكان العالم ، وتستأثر بأكثر من ٨٠ في المائة من مجموع استهلاك الطاقة في العالم . في حين أن الدول النامية التي تشكل حوالي ٧٠ في المائة من سكان العالم ، تستهلك أقل من ٢٠ في المائة من الطاقة . كما تشير الدلائل أيضا على أن ما تستهلكه الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية لتسيير سيارات النقل الخاصة تقارب مجموع الطاقة التجارية التي تستهلكها جميع البلدان النامية لشتى الاغراض . وان استهلاك بريطانيا وهدها من الطاقة يعد أكثر من استهلاك الدول الافريقية جمعا .

وتشير الاحصائيات الى ان استهلاك الدول الغربية الصناعية من الطاقة بما يعادل ملايين البراميل من النفط يوميا وصل الى ٤٧٠ ٧٤ مليون برميل عام ١٩٧٦ ، في حين أن استهلاك بقية دول العالم ، ما عدا الدول الاشتراكية ، وصل الى ٢٩٧ ١٨ مليون برميل .

ان تجاهل هذه الحقائق انما يدل على ان هذه الحملة الاعلامية للدول الصناعية الغربية الموجهة ضد دول الاوبك ، انما هي حملة سياسية مركزة ، وليست حملة قائمة على حقائق الامور . ان هذه الحملة المصحوبة بالتهديدات والتدخلات العلنية والمستترة مثل التجويع ، والرفع المخطط لاسعار المواد المصنعة ، والتهديد بالاستيلاء على منابع النفط ، لتظهر بوضوح مدى هيمنة روح التسلط والاستغلال على أفكار هذه الدول .

ان دول الاوبك لواعية تماما لمثل هذه المناورات ، وستقاوم بشدة جميع أشكال التهديدات أو التدخلات العسكرية والسياسية والاقتصادية الموجهة ضد شعوبها ، فرادى أو جماعات . وانه ليجدر الملاحظة بأن هذه الحملة الشعواء تظهر وتشتد في الوقت الذي تظهر فيه

الدول الصناعية موقفا أكثر صلابة في علاقاتها مع الدول النامية ، هذا التصلب الذي كان سببا وعاقبا أمام اجراء حوار حقيقي وبناء في مسيرة انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . فالتدابير الحمائية وعدم ادخال أى تحسينات حقيقية في شروط التجارة الدولية لصالح الدول النامية والخلل في النظام النقدي والمالي العالمي وغيرهما من المشاكل المتعلقة ، أدت الى اخفاق المؤتمر الخامس للتجارة والتنمية في تحقيق تقدم ايجابي ملموس ، بالاضافة الى النتائج المخيبة لمداولات اللجنة الجامعة واللجنة التحضيرية للاستراتيجية الدولية للتنمية ، والمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . وبدلا من محاولة اجراء التفسيرات اللازمة في سياساتها الاقتصادية الداخلية ، وتحمل مسؤولياتها الدولية تجاه الدول النامية التي حددتها قرارات الأمم المتحدة ، قامت الدول الصناعية الغربية ببث بذور الفتنة والانشقاق بين الدول النامية النفطية وغير النفطية وذلك بالتركيز على أن اسعار النفط هي التي سببت كل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد النامية ، بل انها حاولت وتحاول التدخل في الامور السيادية للدول النفطية وذلك بالتطرق لموضوع تحديد أسعار النفط وكمية الانتاج . ان الدول النامية النفطية ، ايماننا منها بحتمية التعاون وتقديم المساعدات للدول النامية الاخرى لمساعدتها على التغلب على مشاكلها الاقتصادية ، لم تأل جهدا في تقديم المساعدات اللازمة لهذه الدول . وتشير الدراسات الى أن مخصصات صندوق الاوبك الخاص لمساعدات الدول النامية قد بلغت حتمتي نهاية عام ١٩٧٨ مبلغ ٢٢٩ مليون دولار ، كما تقرر خلال اجتماع حزيران /يونيه ١٩٧٩ للدول الاوبك ، رفع مساهمات الدول الاعضاء بالصندوق بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار ، بحيث يصل رأسماله الى ٢٤ مليار دولار .

كما تشير الدراسات أيضا بانه في الوقت الذي تصل فيه مساهمة دول الاوبك الى نسبة ٢٠.١ في المائة (2.01) بالنسبة لدخلها لاجمالي القومي (GNE) ، فان نسبة مساهمة الدول الصناعية ، قد وصلت الى ٣١.٠ في المائة (0.31) ، لعام ١٩٧٧ ، وهي نسبة تقل كثيرا عما قرره الاستراتيجية الدولية للتنمية والقاضية بتخصيص (٠.٧) في المائة (0.70) من اجمالي الناتج القومي لمساعدات التنمية الرسمية للدول النامية .

ان الدول النفطية ، ومن بينها بلادي ، قدمت هذه المساعدات وقدمت مساعدات ضخمة في اطار التعاون الثنائي ، أوفي اطار مؤسسات اقليمية مثل المصرف العربي الافريقي للتنمية فسي الخرطوم ، وغيرها من المؤسسات التابعة للدول الاعضاء ، كدعم مباشر ومساعدات للدول النامية . قدمت تلك المساعدات للتغلب على الاوضاع الاقتصادية الجائرة التي تمر بها حاليا ، وايماننا منها بأن التنمية هي عمل مشترك يجب أن يقوم كل منا بمسؤولياته التي تحتمها عليه الظروف الدولية والاوضاع الداخلية .

ان الدول النفطية تقدم هذه المساعدات بالرغم من انها تمر أيضا بأوضاع اقتصادية غير عادية تتطلب توجيه كل امكانياتها المادية لاحداث التوازن اللازم في اقتصادياتها ، وقيام تنمية اقتصادية واجتماعية على أسس سليمة ودائمة . فتجابه الدول النفطية بمشكلة الانخفاض المستمر فسي القيمة الشرائية لحصيلة صادراتها النفطية بسبب استمرار موجة التضخم العالمية التي تصدرها الدول الصناعية الغربية ، والتي ترجع أيضا الى التقلبات العديدة في أسعار الصرف للعملة الرئيسية وخاصة الدولار ، زد على ذلك الارتفاع المستمر في أسعار السلع الرأسمالية التي تستوردها الدول النفطية النامية . ويشير الكثيرون في العالم الصناعي الرأسمالي ، في معرض حملتهم على دول الأوبك ، الى ما يسمونه بفائض الموارد المالية في دول الأوبك الناتجة عن الإيرادات النفطية ، يكفي القول هنا ان هناك (٩) دول من بين (٣) دولة الأعضاء بمفأمة الاوبك تعتبر مدينة وان بقية الدول التي يقال ان لديها فائضا ماليا تشهد ان هذا الفائض يتقلص يوميا بسبب عامل التضخم . كما ان غالبية ، ان لم تكن كافة ، الدول النفطية مازالت تفتقر الى الهياكل الأساسية اللازمة لبناء اقتصاد سليم .

انه في الوقت الذي نرحب فيه بأية مبادرة تهدف الى معالجة قضايا التنمية في العالم ، وتدعيم الحوار البناء القائم على المساواة وعلى مبادئ وأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فاننا نرفض أية محاولة لبث الفرقة بين الدول النامية ، أو ممارسة أية ضغوط على دول الاوبك بسبب مواقفها المبدئية .

ان منظمة الأوبك هي جزء من كفاح العالم الثالث للسيطرة على موارده الطبيعية من يد الشركات الاحتكارية الجشعة في العالم الرأسمالي . ان كفاح الدول النفطية هو كفاح مشترك مع بقية العالم الثالث ، وان ما تقوم به انما هو لخدمة قضايا العالم الثالث والبشرية بأسرها . لقد استمعنا بانتباه للبيان الذي ألقاه سيادة رئيس جمهورية الولايات المتحدة المكسيكية والخامس باعتماد خطة عالمية للطاقة . ان هذا الاقتراح يتطلب المزيد من الدراسة من قبل خبراءنا في مجال الطاقة . غير اننا نرى بأنه قد يستغل من قبل بعض المجموعات في محاولة لتقسيم وحدة صف دول العالم الثالث .

اننا نرفض أية محاولة لمناقشة موضوع الطاقة بمعزل عن القضايا الاقتصادية الرئيسية وخارج

نطاق الام المتحدة . وان اقتراح مجموعة السبعة والسبعين الخاص باجراء مفاوضات شاملة ، وذلك بناء على اقتراح من مؤتمر دول عدم الانحياز المصعد بها فانا مؤخرا قد جاء معبرا عن مشاعر الفالبية العظى من شعوب العالم الرامية الى معالجة القضايا الاقتصادية الدولية بصورة متكاملة وداخل نطاق الام المتحدة .

ان على الدول النامية ان تبدأ مسيرة التنمية من داخل بلادها فتقضي أولا على كافة أشكال الاحتكارات التي تمارس ضدنا وضدها من قبل الشركات عبر الوطنية ، وان تكثف جهودها لتعضيد وتعزيز التعاون فيما بينها .

ان الاعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين اثر اجتماعهم بتاريخ ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، ليعكس بوضوح موقف الدول النامية هيال المجهودات الدولية لاقرار نظام اقتصادى دولي جديد ، نظام قائم على العدالة والمساواة واحترام سيادة الدول كبيرها وصغيرها ، بعيد عن الهيمنة والاستغلال ، ورافض أى شكل من أشكال التهديد والسياسات أو الممارسات الاقتصادية التمييزية الموجهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الدول المتقدمة ضد البلدان النامية ، فرادى أو جماعات .

وأمام هذه الأحداث السياسية والاقتصادية الخطيرة التي تواجه البشرية ، وأمام الصراع الدولي الرهيب والتسابق في التسلح ، وأمام الحروب المتعددة التي نشبت خلال السنوات الماضية والتي سببها التدخل الاستعماري المباشر في الشؤون الداخلية للدول ، أصبحت شعوب العالم تتطلع الى مجموعة عدم الانحياز كمجموعة محايدة وغير منحازة ، قادرة على أن تلعب دورا بتحقيق العدل ، وتقدير المصير للشعوب ، وتحقيق السلام والا من للبشرية .

ولا يمكن في هذا الصدد الا أن أشيد بالنتائج الايجابية التي حققها المؤتمر السادس ل قمة دول عدم الانحياز الذي عقد في هافانا عاصمة كوبا ، وللدور الكبير الذي قامت به جمهورية كوبا ورئيسها فيديل كاسترو من أجل انجاح هذا المؤتمر .

ان هذه المجموعة أكدت دورها الفعال كمجموعة متحركة ، وأكدت التزامها بالنضال ضد الامبريالية والصهيونية والاستعمار والعنصرية ، وتحقيق العدل والمساواة بين الدول ، وأكدت التزامها أيضا بالعمل الدؤوب من أجل تحقيق نظام اقتصادى دولي جديد يأخذ بعين الاعتبار مصلحة البشرية بأسرها ، وبصورة خاصة مصلحة الشعوب النامية وحققها في رفع مستوى شعوبها .

ولقد تعززت حركة عدم الانحياز بانضمام دول جديدة اليها . تعززت بانضمام نيكاراغوا ذلك البلد الثائر ، الذى يطيب لي باسم وفد الجماهيرية ان أحبي ثورته ، وأن أحبي تخلصه من النظام الفاشي العميل للإمبريالية . تعززت أيضا بوجود قوى تقدمية ثورية أخرى في غرينادا . وتعززت أيضا بقيام الثورة في ايران والاطاحة بالشاه العميل ودخول ايران مجموعة عدم الانحياز بعد أن قضت على آخر معقل من معاقل الاستعمار في المنطقة . وتعززت أيضا بدخول باكستان بعد أن تخلصت ، والى الأبد ان شاء الله ، من انضمامها الى الأحلاف التي كانت مسخرة ضد شعوب المنطقة ، منطقة آسيا .

في الختام ، أعبر عن شكرى وتقديرى للجميع آملا أن نخرج خلال هذه الدورة بما يحقق آمال شعوبنا في الرفاهية والعدل والحرية .

السيد على مرواد جاي (جزر القمر) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ؛

أود أولا أن أضم صوتي الى المتحدثين الذين سبقوني الى هذه المنصة فأنقل اليكم التحيات الحارة من حكومتي ، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة . ان جمهورية تنزانيا المتحدة ، التي تمثلونها بكل نجاح ، وبكل حنكة في منازمتنا تقيم مع بلادى أكثر من مجرد علاقات حسن الجوار . وبالفعل ، فان هناك أواصر تاريخية وثيقة ربطت ما بين شعبينا . واليوم ، هناك عديد من أبناء جزر القمر أصبحوا مواطنين كرماء ذوى ولاء في بلادكم . واننا لفخورون كذلك ، لأن شعب تنزانيا بالقيادة المستنيرة لزعيمة المعلم جوليموس نيريرى يقوم بكفاح يومي وصراع هميم من أجل التحرير ، ومن أجل التحرر الكامل للقارة الافريقية . ولا شك اطلاقا في أن صفاتكم الشخصية كدبلوماسي كفاء ، وايمانكم الذى لا يتزعزع بالدفاع عن المصالح الافريقية والسلم الدولى ستسهم بقدر كبير في النجاح الذى نأمل فيه لهذه الدورة الرابعة والثلاثين لجمعيتنا العامة وأرجو أن تتأكدوا من استعداد وفرد بلادى دائما لأن يقدم لكم اسهامه المتواضع في ممارسة مهامكم الرفيعة والدقيقة .

ولتسمخوا لي كذلك بأن أتقدم بالتهنئة الى السيد انداليسيو ليفانو من كولومبيا الرئيس السابق ، للكفاءة والاخلاص الذى لا يبخل ، في أدائه لمهامه .

كما نوجه اعجابنا وامتناننا الى الدكتور كورت فالدهايم أميننا العام الذي شابر على خدمة العدالة والسلام الدوليين . ونود في النهاية أن نرحب بسانت لوسيا العضو ال ١٥٢ في منظمتنا . ومثل سانت لوسيا تماما فان جزر القمر دولة جزرية ، مساحتها ومواردها محدودة ، وتلك عوامل ضمن عوامل أخرى تؤدي الى التبعية الزائدة للخارج ، مما يعوق بحق التنمية الاقتصادية .

واسمحوا لي أن انتهز هذه المناسبة لاذكر بايجاز الموقف العسير ، بل والمأساوي الذي تعيشه البلدان الجزرية النامية ويلادى واحدة منها . وبالفعل ، هناك ضواغط هيكلية خاصة وواضحة ترتبط أساسا بعزلتنا وبعدنا عن الأسواق الدولية الكبرى ، وبالمدى المحدود للغاية لاسواقنا الداخلية ، وكذلك الافتقار التام للموارد الطبيعية ، يضاف الى ذلك عجز مأساوي في الموظفين الإداريين والفنيين المؤهلين مما يثقل اقتصادياتنا بشكل كبير .

ان هذا واقع مشترك ، نواجهه كل يوم ويتطلب تدابير محددة من قبل المجتمع الدولي ولاسيما من قبل الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة ، بل وأيضا من جانب الدول المتقدمة حتى تقدم لنا العون ، بأفضل ما يمكن من اجل التغلب على الذبذبات الاقتصادية المختلفة ، وآثار التضخم التي تشعر بها البلاد الجزرية بقسوة بالغة .

ان جزر القمر تقع في منطقة المحيط الهندي ، حيث نشهد الفيضانات والأعاصير كل عام ، تدمر المحاصيل وتزيد من خطورة موقف اقتصادي واهن للغاية .

ان اقتصاد جزر القمر لا يزال يعتمد بصورة شبه تامة على الزراعة . ومازلنا نفتقر الى الموارد الأخرى لتنويع وزيادة الانتاج . ان عصابات الروائح العطرية والفانيليا مازالت تشكل أساس صادراتنا . انها منتجات تتعرض أسعارها ، للأسف الشديد ، لتقلبات ضخمة في السوق الدولية من عام الى عام مما يؤدي الى زيادة تبعيتنا للخارج وتقليل القوة الشرائية للسكان .

ان الكارثة التي حلت أخيرا بجزر الانتيل تذكرنا - اذا كانت هناك ضرورة لذلك - بمسدى وهن وضعف اقتصاديات بلادنا الجزرية . ولذلك لا يمكننا الا أن نسعد بزيادة الاهتمام والرعاية اللذين توليهم لنا منظمتنا عن طريق أجهزتها المختصة ولاسيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، للموقف الخاص لبلادنا الجزرية حتى تسمح لنا بأن ننمي أنفسنا وأن نكافح بفاعلية ضد المآسي المختلفة التي تهدد اقتصادياتنا .

ان حكومة الجمهورية الاتحادية الاسلامية لجزر القمر ، تدرك تماما الحدود والامكانيات الحقيقية لبلد جزرى صغير مثل بلادنا ونحن نفهم بصورة أفضل ضرورة النهوض بسياسة تعاون مكثفة مفتحة على المنطقة ، وعلى العالم ، ذلك اذا ما أردنا الخروج من العزلة والتخلف .

ولهذا السبب فقد اخترنا اتباع سياسة نشطة للتعاون مع جميع البلدان ، تعتمد على سيادة الوطنية والمساواة بين الدول حتى نعرب ، عن هذا الطريق ، عن رغبتنا الصادقة في اقامة وتعزيز شبكات التضامن والتكافل والمصالح المتبادلة .

واليوم ، استقبلنا فيما بيننا العضو ال ١٥٢ في منظمنا . وهناك أكثر من مائة دولة ذات سيادة انضمت بالتالي الى الدول الموقعة على اتفاقية سان فرانسيسكو ، وهي دول ملتزمة بصورة جماعية بالعمل في اتجاه اقامة سلم دولي وعالم اكثر انسانية واكثر عدالة .

ان كل النظم ممثلة في هذه الجمعية . وان مختلف النظم السياسية ، وجميع النظم الاقتصادية الاجتماعية تجلس جنباً الى جنب .

اننا نؤكد ان هذا التنوع بدلا من أن يقسمنا أو يجعلنا نواجه بعضنا البعض ، يمكن - على العكس - ان يشكل عامل تقارب بين البشر والامم ، وان يشكل بالتالي مصدرا لاثراء المبادلات معتمدا على خبراتنا المتبادلة . ان هذا هو الطريق الوحيد الذى من شأنه السماح لمنظمنا بأن تلعب دورها ، كجهاز لخدمة السلم والتعاون الدوليين .

وسوف أتكلم عن السلم والتعاون الدوليين . ان نظرة سريعة لجدول أعمال هذه الدورة ، تبين أننا لم نحقق للأسف الشديد ، أى تقدم حاسم على طريق تحقيق أهداف وتطلعات منظمنا .

يجب ان نبدي بعض الواقعية حتى نجرؤ على التعبير عن تفاؤل له ما يبرره ، أو حتى محاولة التخفيف بعض الشيء من شعور عدم الراحة الذى يجتاح العالم .

وبالفعل فان مشكلة الحرب والسلام مازالت قائمة بصورة حادة وان الاهتزازات الاقتصادية الضخمة وانتشار بؤر التوتر وكذلك كل انواع الحوار التي لا تجد لها متابعة رغم اهميتها ، تعتبر شواهد على هذا العالم القلق والمقسم الذى نعيش فيه .

وفي ذات الوقت فان المجاعة والفاقة والمرض تنتشر ، بينما التضخم المستمر يشل الجهد التي تقوم بها بلدان العالم الثالث مهددا بذلك اقتصادياتنا .

وبالتالي يبدو وضروريا أكثر من أى وقت مضى ، اذا ما أردنا اقامة السلام في العالم ، ان تعطي منظمنا لنفسها الوسائل الكفيلة بوضع نهاية لمثل هذا الموقف ، وذلك من اجل ايجاد تعاون متزايد بين العالم الصناعي والبلدان النامية .

ان شعوبنا مازالت تطالب باقامة وتطبيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد الأكثر عدالة وانصافا ، القادر على أن يقدم للشعوب الرفاهية والحرية .

ولا شك ان تحقيق هذا الهدف ، يتطلب من جانبنا انسجاما أكبر ، وتنمية للتعاون الأفقى والرأسى ، وبصفة خاصة ارادة حقيقية من الدول المتقدمة في أن تقدم تنازلات حتى لا يصبح الحوار ما بين الشمال والجنوب سلسلة من الفشل كما حدث في مانيلا . ان وفد بلادى من جانبه سـيؤيد كل محاولة تهدف الى الخروج من الازمة الحالية ، ويرحب بالمبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة التي نظمت في بوينس آيرس من العام الماضى ثم في فيينا هذا العام ، مؤتمرات لمناقشة وسائل النهوض بالتعاون بين البلدان النامية ووضع التكنولوجيا في خدمة الانماء . وبالمثل فقد رحبت بلادى برضا تام بالمبادرة السعيدة بحقد مؤتمر بشأن الاصلاح الزراعى في روما مؤخرا .

ان هذه اللقاءات الهامة ، كانت فرصة لبلداننا لاستعراض خبراتها والتفكير سويا في أفضل التدابير المناسبة الواجب اتخاذها . وعلينا أيضا منذ الآن وضع حد بل وقف انتشار وتعدد أسلحة الدمار الشامل ، هذه الصناعة التي تلتهم موارد مالية ضخمة كان من الممكن تحويلها الى تنمية التعاون الاقتصادى الدولى .

ان دول المحيط الهندى الساحلية ، يشغلها بقدر كبير انتشار القواعد العسكرية الاستراتيجية في هذه المنطقة ، مما يشكل تهديدا خطيرا لسيادة دولها ، بل وللسلم والأمن الدوليين .

ستؤيد حكومة بلادي كل مبادرة تهدف الى جعل المحيط الهادي منطقة سلم ، وذلك وفقا للقرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) لجمعيةتنا . ونؤيد بحزم انعقاد مؤتمر اقليمي حول نزع سلاح هذه المنطقة . ولا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي أو تنمية اقتصادية حقيقية ، طالما لم يتم القضاء على الرغبة في الهيمنة على العالم . فلا يمكن الترحيب من ناحية بالانفراج ومزايا التعايش السلمي والتعاون ، مع الاستمرار من ناحية أخرى في نشر الأسلحة المدمرة ، واقامة القواعد العسكرية وتعزيز القواعد الاستراتيجية والتلاعب بالصراعات المسلحة عبورا بكل أساليب السيطرة الاقتصادية .

ان السلم الحقيقي والدائم لا يمكن تحقيقه الا عن طريق اقامة ثقة متبادلة وتضامن دولي متزايد . وفي هذا الصدد ، نعتبر أن اتفاقات سولت الثانية تشكل خطوة الى الأمام في الطريق المؤدى الى السلم الدولي .

أود الآن أن أتناول بعض المسائل الرئيسية التي تشغل المجتمع الدولي والتي تتطلب حلا عاجلة . نحن من جانبنا مقتنعون بأن هذه الحلول يمكن العثور عليها والتوصل اليها عن طريق الوسائل السلمية مهما كانت أسباب الصراع والتوترات ، شريطة أن يؤكد كل عضو في منظماتنا الالتزام الجماعي بتحقيق السلم في هذا العالم .

وفي افريقيا الجنوبية حيث لم نرد فرض احترام وتطبيق قرارات منظماتنا على العنصريين في افريقيا الجنوبية ، فان أشقائنا لم يكن أمامهم خيار سوى اللجوء الى الكفاح المسلح ، وذلك للاطاحة بطغيان العنصريين في بريتوريا وسالزبورج . ان نظام الفصل العنصري البشع يواصل تحقيق النجاح متحديا منظماتنا .

وفي زيمبابوي ، فان العمل المشترك لحركات التحرر كمنظمة الوحدة الافريقية ومنظماتنا ، لم تطح بالنظام العنصري لحكم الأقلية لسميث . وفي مواجهة انتصارات الجبهة الوطنية التي تمثل الأمان الحقيقي لشعب زيمبابوي ، فان المتمردين سلموا سلطتهم لصالح من احتقروهم حتى الآن وعاملوهم باعتبارهم أدنى من البشر .

ونأمل ان الذين حاولوا الاتفاق مع سميث يفهمون انهم ينخدعون بوعود وهمية . وفي بحثنا عن حل لهذه المشاكل ، سنقوم بذلك على أساس من العدالة والانصاف والرغبة في اقامة دستور جديد عادل على أساس أن يعطى لكل رجل واحد صوتا واحدا ، وبهذا يمكن أن

نضمن للأغلبية السوداء الممارسة الفعلية للسلطة . ونعرب عن أملنا في أن يتوصل مؤتمر لندن الى نتائج ايجابية .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فان نظام بريتوريا لا يحتل فقط بصورة غير مشروعة هذه الأراضي ، بل أن جنوب افريقيا تستعملها لشن هجماتها القاتلة ضد دول خط المواجهة محدثة ضحايا بين السكان المدنيين . ان هذه الجرائم المرعبة تتحدث عن ذاتها وتكفي لأن تزيل نهائيا أدنى شك بالنسبة للنوايا العدوانية الحقيقية للعنصريين في بريتوريا . وعلينا أكثر من أي وقت مضى اتخاذ التدابير لوضع حد لمثل هذا النظام الوحشي ومضاعفة دعمنا لسوابو الممثل الشرعي لشعب ناميبيا .

فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، فان حكومة بلادي تنضم الى الاتفاق العام في الرأي الذي انبثق عن مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في منروfia . ونود أيضا أن نكرر تأييدنا دون أي تحفظ للقضية الفلسطينية وممثلها الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية . ونكرر أيضا اقتناعنا بأن مسألة فلسطين تشكل جوهر مشاكل الشرق الأوسط ، ونعتقد أن أي حل لا تشترك منظمة التحرير الفلسطينية فيه لن تكون له قيمة . ان السلم في هذه المنطقة حتى يكون عادلا ودائما ، يجب أن يكون شاملا وأن يأخذ بصفة خاصة في اعتباره التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، ان مثل هذا السلام يجب أن يشتمل على اعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وحقهم في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة على أرض فلسطين ، واعادة كل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وفي النهاية يجب أن نعيد الى القدس صفتها كمدينة مقدسة ، وأن نعيد اليها السيادة العربية الكاملة .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فان حكومة بلادي تتابع بأكثر اهتمام تطور هذه المسألة . ان جزر القمر تحتفظ بعلاقات أخوية مع كافة الأطراف في هذا الصراع . ان شعب هذه المنطقة له روابط انسانية وثقافية ، ليس ذلك فحسب ، بل انه يبني معنا أسس تنمية اقتصادية واجتماعية لصالح الجميع . ستؤيد بلادي كل مبادرة من شأنها أن تؤدي الى السلم والانفراج في هذه المنطقة . ان الموقف في قبرص يشكل مصدرا آخر للقلق بالنسبة لوفد بلادي ، ونأمل في أنه عن طريق التفاوض ، فان الطائفتين القبرصيتين سوف تتوصلان الى مجال للتفاهم ، والى حل يحترم وحدة الأراضي والاستقلال وعدم انحياز قبرص ويسمح بالتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية لهذا البلد .

وهناك خطر آخر يهدد السلم ، وهو الموقف المتفجر السائد في جنوب شرقي آسيا . فهناك أزمة غذائية وتدفع للاجئين ، مما أدى الى فرض آلام ضخمة على عشرات الآلاف من الأبرياء . وعلى منظمنا أن تتخذ التدابير الدولية الضرورية والقيام بالجهد الأقصى من أجل اعادة السلم الى هذه المنطقة .

أود أن أنتقل الى مشكلة تهمة وتشغل وفد بلادي الى أقصى درجة ممكنة ، بل تهمة افريقيها كلها ، والأمر يتعلق بجزيرة مايوت القمرية ، وهذه المسألة مدرجة على جدول أعمال جمعيتنا . وفي الوقت المناسب ، فان وفد بلادي سوف يحدد الموقف ويساعد بكل ما في وسعه في البحث عن حل مرض لهذه المشكلة .

لقد طلبنا دراسة هذه المسألة لأن سيادة ووحدة أراضي دولة عضو في خطر . وبالنسبة لحكومة جزر القمر ، فمما لا شك فيه انه طالما أن جزيرة مايوت لم تخضع لسيطرتها الفعلية فان جهود التنمية الاقتصادية لبلادنا سوف تبيؤ بالفشل . ان جزر القمر بلد صغير ، بلد جزري ، ولا يمكن أن يحقق التقدم الا عن طريق استعمال كافة موارده في العمل على اعادة البناء الوطني .

ان البحث عن حل لمسألة جزيرة مايوت مازال مصدر اهتمام دائم وأساسي لسلطات جزر القمر . ولذلك فان كل اهتمام بالغ ستعطي هذه الجمعية لحل هذه المسألة سوف يعتبر بالنسبة لنا مصدر رضا وتشجيع .

ان جزر القمر شكلت طوال الفترة الاستعمارية كيانا اقتصاديا وسياسيا واحدا ، وان تنسيقنا لا يمكن أن يتحقق بدون تصفية الاستعمار . وبالإضافة الى ذلك فان هناك ميذاً غالياً لمنظمنا وهو ان الشعوب تحصل على الاستقلال وتحرر من الاستعمار .

ولا أود الآن أن أبدأ مناقشة حول هذه المسألة ، وانني أذكر بأن جمعيتنا عن طريق قرارها ٧ (د - ٣٢) طلبت من الحكومتين الفرنسية والقمرية بأن تحلا هذه المسألة عن طريق التفاوض . ان جزر القمر من جانبها على استعداد كما كانت دائما على التفاوض مع فرنسا بهدف وضع حد لهذا الخلاف وازالة هذه السحابة التي تخيم على العلاقات فيما بين الدولتين . ولذلك فبهذا اقامة المناخ المناسب لهذه المفاوضات وللتوصل الى حل لهذه المشكلة ، فان حكومة جزر القمر ستحاول التوصل الى حل مرض لهذا الأمر .

وهكذا ، فقد قبلنا اعادة العلاقات مع فرنسا ، تلك العلاقات التي كانت مقطوعة في السنوات الاخيرة . ونحن نأمل في أن يقدّر هذا العمل أحسن تقدير وأن يشعر الطرف الفرنسي بجهـد—ود حكومة جزر القمر الرامية الى خلق المناخ المناسب والمواتي للحوار . وينفس الاهتمام الخاضع بالاعداد لعملية التفاوض طلب رئيس دولة جزر القمر مقابلة نظيره الفرنسي لمبحث الموقف في جزيرة مايوت . وبهذه المناسبة ، فقد اتفق الطرفان على اعادة استعراض المسألة والبحث عن حل مناسب لها . وتوقعا لعودة جزيرة مايوت الى جزر القمر ، فان حكومتي قررت أن تمنح دولتنا دس—تورا جديدا ، ذا طابع اتحادي يمنح كل جزيرة حكما ذاتيا اداريا واسعا في ظل احترام وحدة الجمهورية . ان هذا الاجراء الهام لا يهدف فقط الى اقامة ادارة لا مركزية تناسب الطابع الجزري للبلد ، وانما يهدف — بصفة خاصة — الى الاستجابة لرغبات سكان جزيرة مايوت في أن يقوموا بادارة حقيقي—ة لشؤونهم السياسية والاقتصادية .

ان دستور جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، الذي اعتمده شعب جزر القمر في شهر تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٨ ، يضمن ، لسكان جزيرة مايوت أن يتمتعوا — عند انضمامهم الى جمهورية جزر القمر — بحقوقهم وبكافة الضمانات التي يتمتع بها سكان الجزر الثلاث الاخرى ، أنجوان والقمر الكبرى وموهيلي . وعن طريق هذه التدابير حاولت حكومة جزر القمر أن تسهم بصورة فعالة — في حدود امكانياتها — في تحقيق تقدم في هذه المسألة واعطاء قوة دفع للجهود التي تهدف الى الاسراع في التوصل الى وضع مرض . اننا لم نستكشف كل الطرق بعد بالنسبة لهذا الموضوع ، ولذا ، فاننا نرحب بكل مبادرة يمكنها أن تخرجنا من الطريق المسدود الحالي .

لقد أبلغنا دائما منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية الاخرى ، بتطور الموقف في جزر القمر وبالتدابير التي تتخذها حكومتي من أجل الاسراع في الوصول الى حل لمشكلة جزيرة مايوت . اننا سوف نستمر في القيام بذلك ، بكل موضوعية ، مع الرغبة في تفادي كل عنصر جدلي ، وذلك حتى يمكن لنا وفرنسا أن ندخل — بأسرع ما يمكن — الى المرحلة الحاسمة للمفاوضات .

ان مسألة مايوت تتعلق بتصفية الاستعمار ، وهذا مجال يشكل — بلا شك — أحد الفصول

العظيمة في تاريخ منظماتنا . وعلى أية حال فان هذا يشجعنا على أن نعتقد أن هذا سوف يؤدي سريعا الى الوصول الى حل مرض ، يحافظ على مصالح شعب جزر القمر .
واخيرا ، فاني أود أن اختتم بياني معربا عن الاماني الصادقة في أن تمثل هذه الدورة منعطفا حاسما في اتجاه اتخاذ أعمال ملموسة ، وتحقيق تفاهم عملي ، وانها سوف تكون مساهمة هامة في تحقيق السلام في العالم .

السيد ماتينجي (مالاوي) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي أولا ، ياسيدادة الرئيس ، بأن انضم الى الوفود الموقرة التي سبقتني في الحديث ، بتقديم التهنئة الحارة اليكم ، لانخائكم لرئاسة هذه الجمعية . ان دورة هذا العام سوف تتميز بقرارات هامة ، لانه سوف يتم عليها أن تتناول قضايا ذات أهمية بالنسبة للمنظمة نفسها ، وكذلك بالنسبة لتطور أعضائها في المستقبل .

وغني عن القول ، أنكم تعلمون - من واقع خبرتكم ، التي اكتسبتموها خلال قيامكم بمهمتكم في " خليج تورتييل " - مدى ما يتطلبه هذا المنصب الرفيع الذي توليتموه من صبر وحياد . انني على يقين من أنه لم يكن من الممكن ان يقع اختيارنا على شخص أفضل منكم لتوجيه هذه الجمعية في مداولاتها في مثل هذه المرحلة الهامة . ومن جانبي ، فاني أود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادكم الكامل .

ثانيا - اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة كي أحيي سلفكم سعادة السيد اندالسيولييفانو ، للطريقة القديرة التي ترأس بها الدورة الماضية ، والتي اتسمت - كما نعلم جميعا - بمهمة لا تقل صعوبة عن مهمتكم . ان السيد لبييفانو لم تنقصه تلك الخصائص التي يتطلبها مثل ذلك المنصب .
واخيرا ، وليس آخرا ، فاني سوف أكون مقصرا في واجبي اذا لم أقل كلمة ثناء ، لما أبداه السيد فالد هايم ، الأمين العام ، من تفان في اضطلاع به بواجباته الجسيمة . ان التزامه التام بقضية الامم المتحدة قد تجاوز نداء الواجب . ومن ثم ، فاننا نعتقد انه - عن طريق فكره السامي ومبادئه الشخصية - سوف تعالج بسلام بعض المشاكل التي نكب بها عالم اليوم خلال العام القادم ، مع احتمالات التوصل الى نتائج مثمرة . اننا نتمنى كل نجاح للسيد فالد هايم .

لقد بذل جهد طائل خلال الاثني عشر شهرا الماضية ، في محاولة لتحقيق السلام والأمن بين الدول ، وكذلك من اجل النهوض بوضعها الاقتصادي والاجتماعي . ولقد بذل جهد مماثل أيضا نحو تحقيق تقرير المصير لآخواننا وأخواتنا الذين مازالوا يرزحون تحت السيطرة السياسية . وقد أحرز بعض التقدم في بعض المجالات ، ولكن ، للأسف ، لم يحرز تقدم كبير في المجالات الأخرى . وبالرغم من ذلك ، فإن وفد بلادي تشجعه تلك التطورات الأخيرة ، التي قد تفضي إلى تخفيف التوتر في العلاقات الدولية . وفي هذا السياق ، فإننا نهنيء حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على إبرام معاهدة (سولت الثانية) ، التي وقعت فيما بينهما في مطلع هذا العام . اننا نحبي روح التعاون والرغبة في التوفيق التي ميزت تلك المفاوضات المسيرة والطويلة ، والتي أسفرت عنها توقيع هذه المعاهدة . اننا نعتقد أن المعاهدة لا تمثل تطورا هاما في مجال العلاقات الثنائية بين الدولتين الاعظم فحسب ، بل هي اسهام هام في ضمان سلامة باقي البشر . وكما تقول الحكمة الافريقية ، " ان العشب هو الذي يعاني عندما تتقاتل الفيلة " . وهذا يعني أن التوتر والنزاع بين الدول العظمى لهما أثر مباشر على العلاقات الدولية ، وحتى بين الامم الصغيرة . ان هذا لا يعني أن مسؤولية ضمان السلم الدولي تقع على عاتق الدولتين الاعظم فحسب . ان مسؤولية مماثلة تقع على عاتق الامم الصغرى في هذا الصدد . ومن ثم ، فاني أود أن أوصي الامم الصغرى بأن تحافظ على السلام فيما بينها . انني أعلم تمام العلم ، أن النزاعات والخلافات بين الأمم الصغرى - في بعض الحالات - لا تكون دائما من صنعنا ، فهي ، أحيانا ، تكون بتحرير من قوى آتية من الخارج .

وللتغلب على نفوذ مثل هذه القوى ، فاننا نحن الامم الصغيرة ينبغي ان نتمسك بمبادئ عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى وان نحافظ على علاقات حسن الجوار .
 وأود ان اغتنم هذه الفرصة لكي اؤكد التزام حكومتي بمبادئ عدم التدخل وعلاقات حسن الجوار . اننا نعتقد بكل حزم انه يمكن ضمان السلم الدولي باتباع مثل هذا المنهج .
 ومما يبعث على الاغتياب ، ان نلاحظ انه قد تم اتخاذ خطوة اخرى الى الامام في عملية تصفية الاستعمار وذلك بظهور جزر سليمان وسانت لوسيا وكرباتي كدول مستقلة ذات سيادة . واغتنم هذه الفرصة لكي اقدم لها تهاني حكومتي الخالصة ، ولكي ارحب بها في نادي الدول ذات السيادة .
 وبينما اتناول هذا الموضوع ، اسمحولي ان اعرب عن أمل في انه لن يمضي وقت طويل قبل ان ارحب في هذه الجمعية ببليز وتيمور الشرقية .

لقد تناولت هذه الجمعية موضوع الصحراء الغربية على مدى الاعوام القليلة الماضية . ويرحب وفد بلادى بالتطورات الاخيرة التي تشير الى امكانية التوصل الى حل الآن . وتعتقد حكومة بلادى ان اى حل للصحراء الغربية ينبغي ان يأخذ في الاعتبار رغبات شعب تلك الصحراء . ولهذا الغرض ، أود أن اسجل تأييد ملاوى لتلك التوصية التي اصدرتها لجنة الحكماء التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والتي اعتمدت في مونروفيا بليبيريا ، في تموز/ يولييه من هذا العام ، والتي تدعو الى اجراء استفتاء لا مكان تحديد الرغبات الفعلية لشعب هذا الاقليم . ويحدونا امل خالص في ان هذه الجمعية سوف تقدم تأييدها لهذا المقترح الواقعي . كما نأمل ايضا في ان جميع الاطراف المعنية بمشكلة الصحراء الغربية سوف تتعاون في تيسير تنفيذ هذا المقترح . وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلادى ايضا بذلك القرار الذي اتخذته حكومة موريتانيا في الآونة الاخيرة ، بتخليها عن أية مطالب في اقليم الصحراء الغربية وباحترامها لتطلعات الشعب الصحراوي . ان هذه الخطوة الشجاعة ، سوف تقطع شوطا طويلا نحو تسهيل حل هذه المشكلة .

وعندما اجتمعنا منذ حوالي عام مضى ، كانت تحدونا آمال عظيمة ، اثر قبول حكومة جنوب افريقيا للمقترحات التي قدمت اليها والتي منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) من قبل دول الحرب الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، بشأن صيغة لحل المشكلة تحت رعاية الامم المتحدة ، ولكن للأسف ، فان هذه الآمال قد تضاءلت . ومما يبعث على الأسف ايضا انه ، نظرا لاختفاق كلا الجانبين

في التوصل الى الاحكام الرئيسية لصيغة فريية ونتيجة لمحاولات جنوب افريقيا لفرض شكل من " التسوية الداخلية من جانب واحد " ، فانه لم يحدث اى تقدم بشأن مشكلة ناميبيا .

وعندما قدمت المبادرة الفريية بشأن ناميبيا منذ عامين ، رحبت بها حكومة بلاوى ، ومن ثم فقد ايدنا الصيغة التي اقترحتها مجموعة الاتصال . وكان مبعث هذا التأييد ، هو اعتقاد حكومة بلاوى بأن هذه الصيغة قد اتاحت طريقة سلمية لتحقيق نقل فعلي للسلطة لشعب ناميبيا عن طريق اشتراك جميع المجموعات السياسية المعنية في الاقليم ، بما في ذلك سوابو .

ان حكومة بلاوى لعلى يقين من أن هذا لا يزال هو افضل الطرق التي تفضي الى قبول دولي عادل لحل بشأن مشكلة ناميبيا . ومن ثم فانه مما يبعث على التشجيع ان نلاحظ ان الجهود جارية من أجل متابعة مبادرة دول الغرب . واود ان اناشد جميع الاطراف المعنية أن تتحلى بالارادة الطيبة حتى لا نضيع هذه الفرصة ، لكي نجد حلا ناجحا لهذه المشكلة .

وكما هو الحال في ناميبيا ، فان مشكلة روديسيا كانت مبعث قلق واهتمام من جانبنا . ان الأمل قد انتعش نتيجة للتطورات التي حدثت في الاسبوع الاخيرة ، كما ان التوصل الى تسوية سلمية بالنسبة الى الجمود الدستورى في ذلك البلد ، بيدوالآن ممكنا مرة اخرى .

لقد قالت حكومة بلاوى من قبل ، ان اختيار الرئاسة وحكومة روديسيا هو حق لشعب روديسيا ذاته . واننا نعتقد ان اى حل يسمى الى فرض زعيم معين او نوع من الحكومات ، لا يمكن ان يؤدي الى تسوية للنزاع الدستورى في ذلك البلد . وفي الوقت ذاته ، ذكرت حكومة بلاوى ان اية تسوية للمشكلة ينبغي ان تكفل نقلا سلميا وفعليا للسلطة للاغلبية . وأود ان أؤكد من جديد موقفنا وان أعلن استعداد حكومة ملاوى لتأييد اية جهود تهدف الى تحقيق تسوية سلمية لقضية روديسيا .

ويرحب وفد بلاوى بخطة الكومنولث التي اعتمدت في لوزاكا في آب/ اغسطس لتسوية مشكلة روديسيا . واننا لعلى يقين من ان هذه الخطة سوف تتيح فرصة لشعب روديسيا لكي يسهم تماما في اختيار حكومته ، ومن ثم فانها تضمن النقل الفعلي للسلطة للأغلبية . ان وفد بلاوى ، تشجعه استجابة جميع الاطراف المعنية لدعوة حكومة المملكة المتحدة للمشاركة في المؤتمر الدستورى الذى افتتح في لندن في الآونة الاخيرة كمرحلة اولى في تنفيذ هذه الخطة . كما شجعنا ايضا ذلك التقدم الذى تحقق حتى الآن في المؤتمر ، ويحدونا امل خالص في ان ما من شيء سوف يصوق احراز المزيد من التقدم .

ان خطة الكومنولث قد بزفت الى الوجود نتيجة للمشاورات وحسن النية من قبل اولئك الذين قاموا بوضعها . واننا نعتقد ان نفس الخصال وكذلك الثقة والاستعداد للتوفيق بين الاطراف في المؤتمر الدستوري ، سوف تكفل تنفيذها بنجاح . ويتمنى وفد بلادى النجاح للمؤتمر ، ويتطلع الى الترحيب بدولة زمبابوى الجديدة كعضو في منظمنا في المستقبل القريب .

ان علامات تغيير ممكن في الموقف السياسي في جنوب افريقيا ، ليست بمثل الوضوح كما هو الحال في ناميبيا وروديسيا . ولكن هناك مؤشرات واضحة تدل على صحة داخل الدوائر الحكومية وخارجها ، للحاجة الى احداث تغيير في السياسات العنصرية التي تتبعها الحكومة . وهناك دليل على نقاش مفتوح يدور في ذلك البلد ، يمثل استقصاء ذاتيا للضمير من جانب هذا الشعب . ونعتقد ان التغيير في جنوب افريقيا امر حتمي ، وان النقاش المفتوح الذي ذكرته توا هو مؤشر على امكانية تحقيقه .

ان حكومتي تظل مناهضة لسياسات الفصل العنصري ووسائل تطبيقه بما في ذلك " اقامة الأوطان " . ان هذا موقف معروف لحكومة جنوب افريقيا الآن . ولكن حكومتي ماتزال على قناعة بأن افضل الطرق لحث الشعب الابيض على احداث تغيير هو عن طريق الاتصال والدخول في حوار . هذا هو السبب الذي يدعو حكومتي الى عدم تأييد المقاطعة والتعويق والمواجهة . ومن ثم ، فان وفد بلادي يحث المجتمع الدولي على خلق الشروط الضرورية التي تؤدي الى احداث تغيير في جنوب افريقيا بطريقة اسرع .

ان حكومتي قد تابعت عن كثب التطورات في الشرق الأوسط التي تبلورت في اتفاقية كامب دافيد في ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ومعاهدة السلام التي ابرمت بين مصر واسرائيل في اذار / مارس الماضي . ان حكومتي تعتبر هذه التطورات بمثابة خطوة على الطريق الصحيح في المسعى الدائب من اجل تسوية عادلة لمشكلة الشرق الاوسط . لقد عرضت نظرة حكومتي في المواجهة كوسيلة لحل الاختلافات بين الأمم . ولا يسعني الا ان اضعيف انه بينما الحرب يمكن ان تأتي بنتائج سريعة الا انها تشعل جذوة الحقد التي في نهاية المطاف تحطم كلا من المنتصر والمهزوم . واستطيع ان اقول ان تاريخ مشكلة الشرق الاوسط يعتبر دليلا على ذلك .

ويجب على اية حال ان اؤكد انه بينما نؤيد اتفاقية كامب دافيد والمعاهدة بين مصر واسرائيل فان هذا لا يعني ان المهدف النهائي قد تحقق . اننا نعترف بأن الخطوة الاولى نحو المهدف المنشود قد تحققت - انني اقول ذلك لأنه كما يعلم الجميع هناك عدد من القضايا الهامة ماتزال معلقة وتقتضي اهتماما اكبر وكلما كان ذلك سريعا كان ذلك افضل . وحمد الله ان هذا امر يتبعه الأطراف في الاتفاقية الاسرائيلية المصرية . ان مشكلة الشرق الاوسط ليست بين اسرائيل ومصر ومن ثم فاننا نعتقد ان اى حل هام ودائم يمكن ان يتحقق فقط عن طريق المشاركة التامة لجميع الاطراف في المسعى لتحقيقه .

مشكلة اخرى ظلت مطروحة امام الجمعية لبعض الوقت ولم يتحقق لها الحل ألا وهي قضية قبرص . ان وفد بلادي مازال يعتقد ان اى حل لهذه المشكلة يمكن ان يتحقق عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطائفتين اليونانية والتركية في قبرص . واننا لمقتنعون انه عن هذا الطريق فقط يمكن ان نتوصل الى تسوية تضمن السلام الدائم والأمن لجميع القبارصة .

اننا نلاحظ ونؤيد جهود الامم المتحدة في السعي وراء التوصل الى صيغة لتيسير استئناف الحوار بين الطائفتين بشأن هذه المشكلة . اود ان اعرب عن امل حكومتي في ان الامين العام سوف يواصل هذه الجهود .

ان وفد بلادي قد لاحظ ايضا الاقتراح الذى تقدم به رئيس قبرص للجمعية العامة في تشرين الاول / اكتوبر من العام الماضي بأن الجزيرة يجب ان ينزع منها السلاح وأن امن الجزيرة سوف تضمنه قوة شرطة من القبارصة الاترك واليونانيين تحت ارشاد قوة دولية تابعة للأمم المتحدة . ان وفد بلادي يرى ان انسحاب جميع القوات الاجنبية فيما عدا قوات الأمم المتحدة من شأنه ان يسهم في الاحساس بشعور اكبر بالأمن بين الطائفتين القبرصيتين وبشكل مناخا يؤدي الى اقصى حد من التعاون والتوفيق بين الجانبين من اجل التوصل الى تسوية . ومن ثم ، فاننا نعتبر اقتراح الرئيس جديرا بدراسة جدية ونأمل ان تقوم هذه الجمعية بدراسته بالتفصيل .

قضية اخرى تعتبر مصدر قلق بالغ الا وهي قضية نزع السلاح . ان حكومتي تشعر بالقلق ازاء الخطر الذى يمثله تصاعد سباق التسلح على السلم والأمن الدوليين ، وكذلك بالنسبة لاستنفاد الموارد الاقتصادية التي يمكن استخدامها بطريقة افضل في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب الدول الاعضاء . وفي هذا الصدد فان وفد بلادي قد لاحظ بشعور من خيبة الأمل اخفاق مؤتمر نزع السلاح الذى عقد اخيرا في جنيف في التوصل الى اى نتائج ايجابية . ولكننا نأمل على اية حال ان هذه الجمعية سوف تتناول هذا الموضوع الهام وأن تبحث الطرق لحله .

اسمحوا لي ان اعرب عن املي بعد ابرام اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة . ان تقوم الدول الكبرى ببحث استغلال الخبرة التي اكتسبتها في هذه المفاوضات نحو جهود تهدف الى تحقيق نزع السلاح العام في العالم .

ان وفد بلادي يرى انه مما يبعث على الأسف العميق ان مصالح قطاعية ضيقة ما تزال تعوق احراز تقدم نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . كنا نأمل ان التطورات الراهنة في المجال الاقتصادي قد اوضحت التكافل بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية والحاجة الى تعاون اوثق . وقد لاحظنا رغم ذلك بشعور من التقدير الخطوات التي اتخذتها الدول المتقدمة المانحة للمساعدة من اجل خفض مديونية الدول المتلقية النامية وذلك بتحويل القروض الى منح . وهذا من شأنه ان يحسن الى حد كبير السيولة في الدول النامية .

ان وفد بلادى قد لحظ بشعور من الارتياح انه إثر الانكاد الخامس الذى انعقد فى مانىلا فى أيار/ مايو كانت هناك اسهامات جوهرية فى الصندوق المشترك الذى انشئ فى الآونة الأخيرة . ان هذا امر له اهميته لأن الاستقرار الاقتصادى ونمو البلدان النامية يمكن ان يتحققا اذا ما كانت هناك الظروف الضرورية التى تمكنها من النهوض بقدرتها على الانتاج بدرجة أكبر والبيع بأسعار مربحة .

بعد ذلك اود ان اشير الى ان استقرار اسعار السلم بمفرده ليس هو الاجابة على المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية . ان الدول المنتجة ينبغي ان تطمئن ايضا على وجود سوق ملائمة لسلعها . ان حكومتى قد شعرت بخيبة الامل ازاء اخفاق مؤتمر مانىلا فى التوصل الى اتفاق مرعى فى هذا الصدد وغيره من المسائل الهامة . ومما كان مزعجا بوجه خاص اخفاق الدول المتقدمة فى قبول ذلك الطلب المتواضع بدراسة منح الوصول الحر للسلع من البلدان النامية الى اسواقها .

اننا نشعر بالأسف أنه رغم تلك الآمال العريضة التي سبقت الدورة الأخيرة لمؤتمر قانون البحار ، فان الاخفاق في روح التوفيق ، قد عاق الانجاز الناجح لمهمة اقامة نظام بحرى دولي جديد . ومع ذلك فاننا على قناعة أنه اذا ما توفرت النية الحسنة من جانب جميع الأطراف يمكن التغلب على العقبات المتبقية . ان حكومتي تعتقد أن المشاركة العادلة في الموارد البحرية لها صلة وعليها دور هام تلعبه في خلق النظام الاقتصارى الدولى الجديد . ومن ثم فاننا يحدونا الأمل في أن روح التوفيق سوف تسود في نهاية الأمر عندما يستأنف المؤتمر ، حتى يمكن ابرام تلك الاتفاقية التي طالما انتظرناها .

ان وفد بلادى يود أن يعرب عن تقديره لذلك العمل الذى تضطلع به الأمم المتحدة ، عن طريق وكالاتها المختلفة ، في دعم رخاء دولها الاعضاء . ومن الأهمية أيضا ذلك الوعى الذى تشعر به هذه الجمعية تجاه المشاكل والشورور التي نكبت بها القطاعات المختلفة في عالم اليوم ، وذلك عن طريق تخصيص أعوام دولية .

اننا على وشك التوصل الى ختام العام الدولى للطفل . ان دولتي قد أسهمت تماما في برامج الاحتفال بهذا العام ، حيث ان حكومتي تؤمن برخاء ورفاهية الصغار . انهم في نهاية المطاف هم مواطنو الغد . ومن ثم فان حكومتي على اقتناع بأن مثل هذه البرامج ، التي تحققت في عام ١٩٧٩ ، انما هي اسهام مفيد للغلبة في مستقبل البشر .

وبينما نقدر جدوى هذه الأعوام الدولية الخاصة ، فان وفد بلادى مضطر الى أن يشير الى أن تعدد ها قد يحطم قيمتها . ومن ثم ، فان مبادرة الامين العام بمطالبة هذه الجمعية بأن تبحث طرق ترشيدها ، هي موضع تقدير من جانبنا . ويحدونا أمل خالص في أن الجمعية سوف تبحث هذا الموضوع بعناية وأن تتوصل الى توصيات موضوعية بشأنه .

ان وفد بلادى قد أتاحت له الفرصة في الماضي لكي يعرب عن اهتمام حكومة ملاوى بشأن ذلك الانتشار لأجهزة منظمنا . اننا نلاحظ بالسرور والارتياح أن الأمين العام قد طلب من هذا الجهاز الموقر أن يبحث طرق خفض تكاليف ادارة المنظمة ، ونأمل عند تناول هذا الموضوع أن تبحث الوفود أيضا طرق تحديد حجم هذه المنظمة .

وأخيرا ، وليس آخرا ، فان وفد بلادى يود أن يفتنم هذه الفرصة لكي يعرب مرة أخرى

عن تقدير ملاوى وامتنانها لتلك المساعدات التي لا تزال تتلقاها من الأمم المتحدة . ان هذه المساعدات هي اسهام لا يقدر بثمن في محاولات حكومتنا من أجل دعم الرخاء الاقتصادى والاجتماعي لأمتنا .

ويسرني بالغ السرور أن أنقل الى هذه الجمعية الموقرة أطيب التمنيات من ملاوى رئيسا وحكومة وشعبا من أجل تحقيق النجاح في مداولاتها ، وشكرا جزيلاً .

السيد مولا بو (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي في البدايية أن

أعبر عن أسف وفد بلادى الشديد نظرا للوفاة المبكرة للدكتور أوغوستينو نيتو رئيس جمهورية أنغولا الشعبية ورئيس حزب العمال فيها . لقد فقدنا فيه زعيما ليس لأنغولا فقط بل لافريقيا جميعها وللمجتمع العالمي . ونحن نأسف جميعا لهذه الخسارة . وأنتهز هذه المناسبة نيابة عن وفد بلادى وعن حكومة وشعب ليسوتو لأقدم التعازى لأسرته ولحكومة وشعب أنغولا .

ويسعدني بصفة خاصة أن أتقدم اليكم بتهاني وفد بلادى ، ياسيدى الرئيس ، نظرا لانتخابكم الجماعي لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة . ويسعدنا بصفة خاصة أن هذه الجمعية قد عبّرت عن ثقتها فيكم ، فانتم دبلوماسي بارز مخلص ، وابن بار لافريقيا . ان التزامكم المعروف بتصفية الاستعمار ، والعنصرية ، والتمييز العنصرى ، والفصل العنصرى ، لهو دلالة واضحة على انكم ستوجهون مناقشات هذه الجمعية الى نتائج ناجحة .

وان اتقدم بالتهنئة الى أعضاء المكتب الآخريين نظرا لانتخابهم الجماعي ، أود أن اعبر عن رضا وفد بلادى العميق للرئيس السابق ومكتبه نظرا لالاسلوب الناجح الذى قاموا به في ادارة أعمال الدورة الثالثة والثلاثين . ونحن نقدم شكرنا أيضا الى الدكتور كورت فالدهايم أميننا العام ، الجاد في عمله . ان اخلاصه لمشاكلنا يستحق منا الشناء .

ان حكومة ليسوتو تؤمن بحزم بمبدأ عالمية منظماتنا ، وبالتالي فاننا نرحب بسانت لوسيا فني عضوية أسرة الأمم . ويسعدنا بصفة خاصة أن نرى مندوبيها في وسطنا ، فسانت لوسيا شأنها فني شأن ليسوتو وتنتمي الى كومنولث الأمم . ان زيادة عضوية منظماتنا ، رغم بطئها ، هي تأكيد وضمن على أن سيادة واستقلال البلدان الأعضاء ، وبصفة خاصة البلدان الصغيرة ، سوف يتم حمايتهمما ووقايتهمما بغيرية ، ولكن غياب الكثير من الاقاليم من هذه القاعة ، تلك الاقاليم التي ما زالت تحت

حكم الاستعمار والتبعية يذكرنا بألم أن عملية التحرر والحرية لملايين البشر لا تزال غير كاملة ،
 انها تلك الاقاليم التي تتولاها كل عام لجنة تصفية الاستعمار . واننا جميعا نرنو الى اليوم الذى
 ستأخذ فيه هذه الأقاليم حقها في المقاعد التي أعدت لها بين مقاعدنا وفي وسطنا . وحينئذ فقط ،
 سوف يفخر بحقيقة أن الامم المتحدة قد نجحت تماما في عملية تصفية الاستعمار .
 واننا ان نجتمع هنا مرة أخرى ، فان الازمة في الاقتصاد العالمى قد انتقلت من سيئ الى
 أسوأ . ان هذه الازمة تتميز بتضخم كبير ، وبطالة ، وزيادة في اجراءات الحماية من جانب البلدان
 المتقدمة وعجوزات ضخمة في موازين مدفوعات البلدان النامية . ان هذه الازمة تتعلق بانتقال محدود
 جدا ، بل وفي بعض الأحيان متناقض ، للموارد الحقيقية والتكنولوجية من البلدان المتقدمة الغربية
 والشرقية الى البلدان النامية . ولا شك أن هذه الازمة تحدث اخفاقات في خطط البلدان النامية
 من أجل الانماء الاقتصادى والاجتماعى . انها أزمة لا يمكن لشعوبنا تحملها أكثر من ذلك ،
 بتحمل ظروف الفقر ، والأمية ، وسوء التغذية ، والمرض والبطالة الناجمة عن ذلك .

وحتى الآن فان استجابة البلاد المتقدمة لطلبنا العادل باقامة نظام اقتصادى دولي جديد لا تمثل شيئا يذكر ، بل تمثل رفضا ، وفي افضل الاحوال تمثل تجاهلا . اننا ننادى بالبلاد المتقدمة بأن تعترف بالتزاماتها ، وأن تعلن ذلك تجاه اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وبلاد ارنى شك ، فان البلاد المتقدمة لديها رأس مال ، ومستوى دخل مرتفع ، وعدد كبير من الافراد المدربين . ان سيطرتها على الوصول الى التكنولوجيا لا نزاع فيها . ان النظام الاقتصادى الدولى السائد يتسم بوجود بلاد فقيرة تنقصها كل هذه العناصر . ان شروط التبادل التجارى القائمة تعمل ضد مصالح الدول الفقيرة . ان الحوار بين الشمال والجنوب مازال يقف في مكانه ، كما ان مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية لم يصل الى نتائج ايجابية ، ومازال الأمل يجدونا في ان فكرا افضل سيسود لدى الجميع ، وبالتالي فنحن ننتظر انعقاد الدورة الاستثنائية المحدد لها عام ١٩٨٠ الذى سيتيح لنا فرصة اعادة بحث المشاكل الاقتصادية الحيوية العديدة . اننا نطالب الأمم المتحدة وأعضائها بأن يكرسوا انفسهم للمطالب الاقتصادية للدول النامية الأقل تقدما ، والدول غير الساحلية والدول الجزرية . واذ لم يتم ذلك بصورة عاجلة ، فاننا نتوقع الخطر الكبير الذى يتمثل في احتمال نشوب ما يطلق عليه العالم الرابع . وفي المفاوضات الجارية في الأمم المتحدة بالنسبة الى مؤتمر قانون البحار ، فاننا نحث اعضاء هذه الجمعية الموقرة على ان يؤكدوا ان مصالحنا وحقوقنا كدول غير ساحلية ، ستؤخذ في الاعتبار وتؤكد في الاتفاقية المنتظرة . كما نحث على الموافقة على اقتراح نيال الخاص بانشاء صندوق التراث المشترك ، لأننا نتوقع ان يخدم هذا الصندوق كل البلاد النامية وبصفة خاصة البلاد الأكثر فقرا .

ان المشاكل التي تواجهها هذه المنظمة عديدة ومتنوعة . ونشهد ببشاعة الزيادة السريعة في سباق التسلح ، وانتشار الأسلحة النووية ، ونتاج وتحسين اسلحة تدمير شاملة جديدة ، وتخزين اسلحة بيولوجية وكيميائية . ورغم القرارات العديدة التي اتخذتها هذه الجمعية والمحافل الدولية الأخرى ، فان ميزانيات الحرب تتضخم باستمرار ، وسباق التسلح يبتلع كميات ضخمة منها . وحيث ان هذه الموضوعات تعتبر هامة بالنسبة الى القوى العظمى ، فانها تمثل تهديدا خطيرا لوجود كوكبنا . ان حل هذه المشاكل يجب ان تكون له الاسبقية الاولى ، وذلك من اجل بقاء العالم . ان احد اسوأ مظاهر الموقف يتمثل في نقل الأسلحة من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ،

وقد بلغ المدى الذى اصبحت يفوق فيه نقل الموارد والتكنولوجيا الحقيقية الى تلك البلاد . اننا لا يمكن ان نتفادى حقيقة ، وهي ان الاهتمام بنزع السلاح يؤدى الى التركيز على العلاقة بين سياق التسلح وبين التخلف الاقتصادى والاجتماعى . ونعتقد انه ليس هناك مجال للاهتمام البشرى يتغلب على سياق التسلح في اضاءة الامكانيات والافتقار الى الابتكار . ولذلك لا يمكننا ان نطلب ساكنين وأن نتجاهل مسؤولياتنا تجاه الانسانية ، ولهذا نقول لكل المعنيين انه من الافضل والانبل ان يتحولوا عن ان يكونوا تجار موت ، ونحثهم على ان ينفقوا هذه الموارد الضخمة لصالح البشرية . ان حكومة بلادى ترحب بالنتائج التي توصل اليها الاجتماع الأخير للدول الساحلية وغير الساحلية في المحيط الهندى . ونأمل في ان هذه النتائج ستكون اساسا مفيدا في الدعوة لمعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن اعلان المحيط الهندى منطقة سلام . وعلينا ان نلاحظ ان الاختلاف الكبير بين الالتزام المعنوى وبين العمل الحقيقي ما زال يتمثل في تراكم مجلدات من القرارات والاعلانات وبرامج العمل التي لا تنفذ ابدا . ومنذ عام ١٩٧١ ، عندما اعلنت الأمم المتحدة المحيط الهندى منطقة سلام ، لم يتم اى عمل ذو معنى بالنسبة الى تصفية القواعد العسكرية في المحيط الهندى . وهذا الموقف يؤدى الى استمرار فرض التهديد الحقيقي للسلام وأمن الدول الساحلية وغير الساحلية في هذه المنطقة . وبالتالي ، فاننا نناشد الدول العظمى والمستخدمين البحريين الآخرين للمحيط الهندى ، بالأى يكتفوا بالانضمام الى اعلان عام ١٩٧١ ، بل يجب ان يطبقوا بأمانة نصوص هذا الاعلان .

ان عبارة " حقوق الانسان " قد اصبحت رمزا دوليا . وهناك تصورات عديدة لحقوق الانسان قد ظهرت وركزت على امور مختلفة ، وذلك من فوق هذه المنصة . لقد تجمعت الدول فى فئات متنوعة على اساس هذه التصورات لحقوق الانسان . ان مفهوم حقوق الانسان قد اصبحت اداة يتلاعب بها بهدف خدمة اغراض الاخضاع والسيطرة البشرية . ولهذا فان ليسوتو معنية بهذا الأمر ، ومعنية ايضا بما هناك من اختلاف بين الأهداف والمثل العليا الواردة في الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وبين الحقيقة المرة للوجود البشرى .

ان مسألة حقوق الانسان ، مسألة ذات اهمية كبرى بالنسبة الى افريقيا . وأثناء مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية الذى عقد اخيرا في منروفيا في ليبيريا ،

فان زعماء افريقيا قد اعرّبوا عن اهتمامهم بمسألة حقوق الانسان . وان نمثل احدى افقر الدول ومستعمرة سابقة ، فاننا نود مناقشة مسألة حقوق الانسان لملايين من البشر في كل ارجاء العالم . ان جزءا كبيرا من البشرية مازال خاضعا للاحتلال الاجنبي والاستعمار وأبشع انواع انتهاك حقوق الانسان . ان العالم النامي يمثل دولا تعاني من آلام مدنية وسياسية واجتماعية وثقافية وحرمان اقتصادي بدرجات مختلفة .

وبالتالي ، فنحن نطالب الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، افرادا وجماعات ، ان يسهموا بقدر مناسب لتطبيق المثل التي انشئت من اجلها منظماتنا . ومن جانبنا ، فاننا ننادى باستمرار باحترام المبادئ الأساسية للبشر ، التي تتضمنها قوانيننا وأجهزتنا القانونية . اننا نمنح المساواة لكل الافراد دون النظر الى العرق او اللون او الجنس او السن او الدين . ان اشتراكنا في المداورات الخاصة بحقوق الانسان في لجنة الشؤون الاجتماعية والانسانية والثقافية بالجمعية العامة ، يعكس بصورة واضحة استمرار اهتمام ليسوتو بالانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في اجزاء عديدة من العالم . ان ليسوتو تشعر بقلق شديد تجاه استمرار نظام الفصل العنصري البغيض ، الذي يزداد حدة كلما زادت تعنت اصحاب هذا النظام . انني اشير الى نظام الفصل العنصري على انه نظام بغيض ، وأن جزءا كبيرا من افريقيا ، بقدم جان فان ريببوك الى رأس الرجاء الصالح عام ١٦٥٢ ، قد استمر فيه هذا النظام بغضب كبير وقسوة لا هوادة فيها مدة الـ ٣٠ سنة الأخيرة . وبينما استمر الفصل العنصري تحت اسماء مختلفة ، وفي اوقات مختلفة بقصد التعمية ، فان فلسفته قد ظلت كما هي دائما . انها فلسفة سلبية تنكر المساواة بين البيض والافارقة ، وتدعو الى سيادة الرجل الابيض .

ان فلسفة سياسة الفصل العنصرى راسخة بعمق في المفاهيم المتعلقة بتسلط الجنس الأبيض ، وهي مفاهيم تتجاوز كل منطق حقيقي . ان اصحاب هذا النظام تحدوهم رغبة جامحة في استيقا هذا الموقف الذى يتسم بالهيمنة على جميع الافريقيين وعلى كل الجماعات العنصرية التي لا تدخل ضمن البيض . ومن ثم ، فانه ينبغي اهباط كل جهود نظام الفصل العنصرى ، وذلك بشن حملة نفسية للقضاء على اسطورة السيطرة العنصرية ، كما ينبغي أن نقضي على العقلية التي ولدت هذا النظام . ان الحاجة الى خوض حرب نفسية ضد الفصل العنصرى ، قد غدت من الأمور الاساسية وذلك بالنظر الى تعذبات هذا النظام وتحديه للمجتمع الدولي . ان الحملة النفسية التي أعينها سوف يكون من شأنها أن تضعف من الثقة في هذا النظام لدى مناصريه ، وسوف تساعد على زيادة عزم معارضيه .

ان عجرفة هذه الفلسفة ، تتضح من أن ٢٠ مليوناً من الافريقيين في جنوب افريقيا ليس لهم الحق الانساني في الكرامة ، وذلك بسبب ما تقوم به طغمة صغيرة من البيض العنصريين . ان الحق الاساسي في تقرير المصير لا يجده شعبنا في جنوب افريقيا . ان تاريخ النضال في هذه المنطقة قد اجتاز مراحل عديدة ، وقد بدأ من مفاوضات سلمية الى مقاومة سلبية ، ثم انتهى به المطاف الى الصراع المسلح . ان اشقاءنا الافريقيين في جنوب افريقيا قد ارغموا على أن يمرؤا بهذه المراحل ، لانه أنكر عليهم الحق والفرصة في تنظيم أنفسهم وان يكون لهم الاطار السياسي الذى يمارسون من خلاله حقهم الاساسي في المشاركة في الاجهزة السياسية لحكومتهم . انه لم تنكر عليهم فقط الفرصة في المشاركة في حكومة بلادهم ، ولكن برلمانا يديره البيض في كيب تاون هو الذى يقرر كل أنشطتهم ومستقبلهم . ان كل القوانين الشاذة التي يصدرها البرلمان ، تعمل على ابقاء الاوضاع على ما هي عليه . ان شعب جنوب افريقيا مضطر للعيش في صورة متوقعة ، في حين يضع العنصريون البيض أنفسهم في درجة متميزة خاصة باعتبارهم " جنس مختار من الله " .

لم يكن من عزمنا أبدا أن نعقد من المشاكل التي يواجهها شعب جنوب افريقيا ، ولم تكن رغبتنا أن نضيف شيئا الى القائمة الطويلة لبنود العنصرية الخطيرة الواردة في جدول أعمال هذه الجمعية والخاصة بسياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا . لقد كنا ومازلنا مستعدين لتجنب المواجهات ، وللتطلع الى حلول سلمية لمشاكلنا ومشاكل غيرنا رغم الاختلافات الاساسية بيننا .

اننا لا يمكننا أن نقف مكتوفي الايدي أمام المهانة والويلات التي ترتكب ضد المواطنين في ليسوتو ويوميا تقريبا بواسطة البوير على طول حدود جنوب افريقيا .
ان اقامة منطقة للتزحلق في اقليمنا في كويتجان - وهذا ما أشرت اليه منذ عامين من فوق هذه المنصة - مازالت تشكل نوعا من الاعمال التي تستهدف سلب المزيد من اراضينا . أن رفض جيراننا التفاوض مع حكومة بلادي بشأن حدودنا المشتركة واصرارهم على انشاء البانتوستانات على اراضينا والابقاء عليها يعد من مصادر التوتر . ان تحدي جنوب افريقيا لمقررات الأمم المتحدة مازال مستمرا ، وان ابقاءها على بعض المعازل العنصرية مثل الترانسكاي وبوفوتاتسوانا ، وفندا ، وكواكوا ، وبعض البانتوستانات الاخرى ، يعتبر بوضوح من قبيل الاعمال غير المسؤولة . ان تعنت جنوب افريقيا واصرارها على رفض اعادة النظر في هذه المسائل ، قد أدى بالفعل الى تعمق علاقاتنا معها . وسوف تستمر في سياستها هذه بقصد قتل شعبنا على طول حدودنا المشتركة وفي داخل جنوب افريقيا ذاتها .

ان القول بأن " القوة هي الحق " قول مرفوض منذ القدم ، وقد ووجه بالرفض من مؤسس الأمم المتحدة . ان استمرار هذه النظم ذات الاجناس المختارة سواء كانت في الجنوب الافريقي أو في الشرق الاوسط ، يعد امتهانا ونفيا لما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة ، وانتهاكا للمقررات العديدة لهذا الجهاز العالمي ، وتحديا لفاعلية هذه المنظمة في القيام بمهمتها ومسؤوليتها تجاه السلم والأمن الدوليين .

ان لكل الدول الاعضاء في هذه المنظمة الحق في الوجود وفي التحرر من التدخل الخارجي ، ومن ثم ليس لأحد الحق في أن تحيل أراضي الآخرين بالقوة أو بالجزو . ان الأراضي التي يتم اكتسابها بالحرب ، لا يمكن أن تظل محتلة بصورة دائمة ، وهذا يؤكد الحاجة الملحة الى تسوية دائمة في الشرق الاوسط . ان الجهود الرامية الى مثل هذه التسوية مقضي عليها بالفشل اذا ما أغفلت حقوق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وفي انشاء دولته . ان منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تشرك دائما في جميع الجهود الرامية الى احلال السلام في الشرق الاوسط . ان استبعاد الفلسطينيين سوف يعني فقط استمرار حالة اليأس في المنطقة لعقود قادمة .

ان عدم استقرار الموقف السياسي في الجنوب الافريقي ، قد نظر اليه على أنه يتنافى ومصالح مناطق ثلاثة من مناطق الصراع وهي جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوي . ان حكومة ليسوتو ترى أن مشكلة

الجنوب الافريقي مشكلة واحدة لا تتجزأ ، ولها جذورها في نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان من مصلحة هذا النظام أن يقيم البانتوستانات العميلة في جنوب افريقيا وأن يبقى على الوضع الراهن في ناميبيا وزمبابوى . ولهذا فاننا قد رحبنا بقرار الحكومة البريطانية ، وهي السلطة المستعمرة في زمبابوى ، بدعوة جميع الاطراف الى مؤتمر منعقد حاليا في لندن . ويحدونا الأمل في أن هذا المؤتمر الدستورى سوف يؤدي الى التوصل الى استقلال وسلام حقيقي واستقرار في زمبابوى . وبينما أننا نعتقد أنه ينبغي تفادى المواجهة العنيفة ، فان الحلول البديلة ينبغي ألا تتحول الى ما هو ادنى ، من خلال اقرار البريطانيين الضمني للمناورات غير الشرعية لايان سميث والأسقف موزورويوا . ان أية تسوية حقيقية لا يمكن التوصل اليها اذا لم تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الجبهة الوطنية .

اننا ندين بحزم وبثبات الخطوات التي اتخذت في جنوب افريقيا لاقامة جمعية وطنية غير شرعية داخل ناميبيا وذلك على أثر الانتخابات الزائفة التي عقدت في كانون الاول / ديسمبر الماضي . ان عمل جنوب افريقيا انما يتنافى ومقررات الامم المتحدة ومجلس الأمن ، ويشكل تحديا لجبهة ود المجتمع الدولي من أجل احلال المشروعية بالنسبة لهذا الاقليم وضمان الاستقلال الحقيقي لشعبه . ولذلك فاننا ندعو جميع أعضاء مجلس الامن بصورة فردية وجماعية الى ممارسة الضغوط على بريتوريا من أجل أن تنهي احتلالها غير الشرعي لناميبيا . ان شعب ناميبيا ينبغي أن تمنح له الفرصة لكي يحدد ممثليه دون أى تدخل خارجي . ومن أجل تحقيق هذا الغرض ، فان دور سوابو في الحل النهائي لمشكلة ناميبيا ينبغي أن يعترف به .

ان ليسوتو قد تابعت بخيبة أمل ، ولكن ليس بياس ، الصراعات المستمرة والتراشق المستمر في اطار حركة عدم الانحياز . ان هذه الصراعات ينبغي تسويتها دون اللجوء الى القوة . وفي هذا الصدد ، فان ليسوتو تود أن تزجي التهنئة لجمهورية موريتانيا لسحب قواتها من اقليم الصحراء الغربية وللتوصل الى اتفاق مع جبهة البوليساريو مع الأخذ بعين الاعتبار حق تقرير المصير واستقلال شعب الصحراء الغربية .

واننا نناشد المغرب ان تحذو حذو موريتانيا ، وأن تدخل في مفاوضات مع جبهة البوليساريو . انه لمن دواعي سرورنا البالغ أن نحيط جمعيتكم علما أنه اليوم ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، فإن حكومة مملكة ليسوتو قد أعلنت في ماسيرو أنها تعترف بجبهة البوليساريو على أساس أنها الحكومة ذات السيادة على اقليم وشعب الصحراء الغربية .

وفيما يتعلق بالموقف في قبرص فاننا لا نستطيع الا أن نعرب عن قلقنا حيال المحادثات الميدولة لتشجيع الانقسامات في هذه الجزيرة . ان السيادة القبرصية ، والاستقلال ، ووحدانية الأراضي ، وعدم الانحياز لقبرص لهي من الأمور التي تؤيدها بلادنا . وتحقيقا لهذا الهدف نرى أنه من الواجب أن تنسحب كافة القوات الاجنبية من هذه الجزيرة . ويحدونا الأمل في أن شعوب قبرص سوف يتمكن بصورة ودية من اجراء المناقشات من أجل حل سلمي دائم للمشكلة التي واجهته منذ أعوام .

ان اعادة التوحيد السلمية لشبه الجزيرة الكورية من الأمور التي لم تتحقق بعد ، واننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن التوحيد يمكن ان يتم خلال الحوار المباشر بين الشمال والجنوب ، دون تدخل أجنبي . وان مثل هذا الحوار لا ينبغي أن يمس به بشروط مسبقة من شأنها أن تتهدد أمن كافة الاطراف المعنية ، ولهذا فاننا نناشد كافة الاطراف لمواصلة الحوار على اساس الاعلان المشترك المؤرخ في ٤ تموز / يولييه ١٩٧٢ .

انه لمن دواعي ارتياحنا أن نسجل التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وأن هذا التعاون قد ازداد قوة ، وخلال هذا العام وتحت رعاية لجنة افريقيا الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ، وتحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية ، فان الدول الافريقية سنحت لها الفرصة لتبحث بالتفصيل مشكلات النقل في القارة . واننا نناشد كافة أعضاء هذه المنظمة ان ينظروا بعين التأييد اعلان الأمم المتحدة لعقد النقل والمواصلات في افريقيا . وبالنسبة لنا في ليسوتو ، التي هي دولة مغلقة محاطة بجنوب افريقيا ، فان العقد القادم يجب ان يمكننا من أن نحطم هذه العزلة عن باقي افريقيا .

أخيرا أود أن اسجل امتنان وتقدير بلادنا للأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، وكثير من الدول المانحة على الدعم الذي قدمته لنا في أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وذلك على اثر

قرارات الجمعية العامة . وأود أن اشير بشكل خاص الى حكومات موزامبيق ، نيجيريا ، ليبيا ، المملكة المتحدة ، كوريا الجنوبية ، اليابان ، الدانمرك ، والولايات المتحدة ، جمهورية المانيا الاتحادية ، جمهورية ايرلندا وكندا على الاستجابة السخية لنداء الأمين العام . وليس من المبالغة في شيء القول انه منذ جاءت " بعثة فرح " الأولى الى بلادنا كانت هناك شواهد ملموسة ومرئية لمدى أبعاد تلك المساعدة ، فقد حصلنا بالفعل على مساعدات لمواجهة وضع الاعتماد على جنوب افريقيا . والآن فنحن في وضع يسمح لنا بمواجهة بعض الضغوط التي تمارسها علينا جنوب افريقيا التي اغلقت حدودنا . ولهذا فانه يحسدونا الأمل في أن الدول الاعضاء في المنظمة سوف تنظر بتأييد الى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/34/393 في آب/اغسطس ١٩٧٩ .

وهي ان ليسوتو تستعد لاستضافة مؤتمر الدول المانحة في ماسيرو وتستعد لتدخل في خطة التنمية الخمسية الثالثة ، فاننا نجد ان من الحتمي الاشارة الى المشكلات الخاصة التي تواجهها بلادنا . ان مشاكل النفط الحادة قد وجهت ضربة قوية الى الجهود من أجل التنمية . ان ليسوتو حتى الآن تدفع أكثر اسعار البترول ارتفاعا في العالم لانها دولة مغلقة داخل نظام للفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وبينما لا ينبغي أن يكون موقفنا المستغرب عذرا لتعديل الاجراءات العقابية للمجتمع الدولي ضد الذين ينتهكون ميثاق الأمم المتحدة ، نود أن نوجه نداء الى الدول المنتجة للنفط الاعضاء في الأمم المتحدة لمنح ليسوتو مساعدة خاصة للتعويض عن صموداتها النفطية . واننا لنشكر المثل الطيب وأعمال التضامن التي ابدتها بالفعل في هذا الشأن شعوب جمهورية موزامبيق وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية المانيا الاتحادية الغربية وستساعدنا هذه المعونة عند تنفيذها على تلافي الاسعار المرتفعة الحالية للنفط وتسوية اقتصادنا الصغير الحديث .

السيد كارفوغو (فولتا العليا) (الكلمة بالفرنسية) : ان فولتا العليا بصوتى تود أن تعبر لكم السيد الرئيس عن امتنانها بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وبصفتكم ممثلا دائما لجمهورية تنزانيا المتحدة ، فانكم قد دافتم باقتدار عن قضية تحرير الشعوب ، وانشاء نظام اقتصادى دولي جديد . ولا شك لدينا انكم بصفتكم رئيسا للجمعية العامة سوف تقودون مناقشاتنا بالعدل والمساواة .

واسمحوا لي أيضا أن أشرك في هذه التهنئة رئيس الدورة الثالثة والثلاثين الذي قاد أعمالنا بما يرضينا جميعا .

كما أود أيضا أن أشيد بنشاط اميننا العام السيد كورت فالدهايم الذي كرس جهوده بالنجاح الكامل من أجل حماية السلم والأمن الدولي ولقضايا العالم الثالث المتعددة . ان فولتا العليا تعبر له عن كامل تقديرها لاستعداداته المتواصل ، وقراراته الشجاعة .

لقد زادت قيمة جمعيتنا بانضمام سانت لوسيا الى صفوفها ، وانني أرحب بها باسم فولتا العليا ، ولا ريب أن الطاقة الجديدة التي ستوفرها لنا سوف تكون لمنظمتنا مساهمة قيمة في سعينا المشترك نحو السلم والتقدم .

كنت قد اشرت في الكلمة التي القيتها في العام الماضي ، الى قلق بلادى ازاء الازمات التي كان العالم يواجهها ، الازمات الاقتصادية ، والازمات السياسية والازمات الاخلاقية . وبالنسبة لأمثالنا الذين يؤمنون بفكرة ان التطور يؤدي بالضرورة الى التقدم ، علينا ان نلاحظ ان انهيار الازمات الدولية طيلة السنة الماضية بطبيعتها تعرض للخطر وجدان المجتمع الدولي ذاته . ان الازمات الاقتصادية قد بلغت درجة من الحساسية تجعل في الامكان حدوث اى شيء ، اذا لم يتم في أسرع وقت اعادة توزيع الازمات بصورة اكثر منطقية ان لم تكن اكثر عدالة .

ان الدورة الحالية تتميز بأهمية خاصة لأنها واكبت نهاية العقد الثاني للتنمية ، وبالتالي فان الوقت قد حان لحصر ما تم انجازه . ويجب ان نكون صادقين مع انفسنا ونعترف باننا لم نسجل شيئا مرضيا ، وليس لنا ان نأمل كثيرا بالنسبة لما امكنا تحقيقه في نطاق الاستراتيجية الثانية للتنمية . ان الاقتصاد العالمي يتردى ، كما تشير الى ذلك احصاءات الامم المتحدة ، ففي عام ١٩٧٨ نجد ان هناك انخفاضا كبيرا في الانتاج وبوجه خاص بالنسبة للدول النامية حيث ان اجمالي الناتج القومي قد زاد بنسبة ٤ في المائة فقط . وهناك اختلاف واضح بين هذه النسبة وبين نسبة ال ٦ في المائة المحققة في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ . ومهما كان الأمر فهي أبعد ما تكون عن نسبة ال ٦ في المائة التي كانت مستهدفة في العقد الحالي . ان النمو البطيء في اقتصاد الدول الأقل نموا تدعو الى الأسى والقلق ففي الكثير من هذه البلدان نجد ان نسبة الزيادة المحققة للناتج القومي للفرد فيها تقل عن ١ في المائة خلال الفترة ما بين ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ . وهذه الصورة القاتمة تجعلنا نتشائم من مستقبل الجهود التي تبذل الآن في الاعداد للعقد الثالث للتنمية ، لاسيما اننا نشاهد الآن مظاهر سلبية في التعاون الدولي .

وبطبيعة الحال ، فان الدول النامية قد عاشت التجربة المريرة الناتجة عن قصور تفهمها وفشلها في مختلف المفاوضات بين الشمال والجنوب او - كما قال احد الاقتصاديين المعاصرين - بين المركز والمحيط .

ونفس القصة فيما يتعلق بالمؤتمر الحالي للأمم المتحدة حول العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية (اونكتاد) . وهكذا كان الامر بالنسبة للدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في أيار/مايو الماضي في مانايلا ، هذا المؤتمر الذي علق عليه الملايين من البشر آمالهم ،

والذى كان برهانا ساطعا على ما نستطيع ان نسميه انهيار أسس التفاوض . ان تهرب البلدان المتقدمة - ولا أقول رفضها - كان دائما في مواجهة جميع اقتراحاتنا ، الشيء الذى يجعلنا نشك في وجود ارادة التعاون لديهم . ولذلك نتساءل عن المستقبل الذى ينتظر التشاور حول النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

نحن لا نجهل الصعوبات الحالية للبلدان المتقدمة ، ان نعرف انها تواجه الآن أزمة اقتصادية وتيارا رهيبا من التضخم لا مثيل له من قبل ، ذلك التضخم الذى ازيد خطورة نتيجة للفوضى النقدية والبطالة . ونحن نتكبد خسائر كثيرة طالما نحن مرتبطون بالاوضاع الاقتصادية لتلك البلدان .

ومن المؤسف حقا ان نشاهد في نهاية هذا العقد الثانى للتنمية ، ان المصالح الحيوية لثلثي سكان العالم تعالج بصورة لا تتفق مع المنطق والواقع . اننا لم نطلب من البلدان الغنية ان تكون كريمة معنا ، ولكن ما نطالب به هو توزيع اكثر عدالة وانصافا لفائض الثروات التى تهددها الدول المتقدمة كل يوم في متع تافهه ، ولشراء اسلحة وترسانات متطورة . اننا لا نعارض الازدهار الاقتصادى للبلدان القوية ، وانما نحن نطالب فقط بالا يترتب على هذا الازدهار حرمان اكثر للشعوب التى تعيش على هامش مزايا التقدم .

هل لي ان اذكر الاعضاء بان أشبع ما نلاحظه في نهاية هذا القرن هو ان اكثر من ربع البشرية تعاني الجوع وسوء التغذية والامية والمرض ؟ وهل لي ان الفت النظر الى ان هناك ٨٠٠ مليون نسمة لا هم لهم سوى اشباع حاجياتهم الاساسية من الطعام والشراب ، وان التنمية بالنسبة لهم لا تعدوان تكون الابقاء على حياتهم ؟ ان زيادة الانتاج الغذائى في البلدان النامية لا يتجاوز ٢ في المائة اى نصف ما استهدفه المؤتمر العالمى للتغذية . وفي نفس الوقت فهذه البلدان تعاني من زيادة في السكان تبلغ ٢٤ في المائة .

وحسبما تشير الاحصاءات ، فان عدد سكان المعمورة يتزايد سنويا ب ٧٠ مليون نسمة . وهذا يعني ان عدد سكان العالم سوف يبلغ ٦ بليون نسمة في نهاية هذا القرن . وحتى اذا كانت السياسة العالمية للتغذية لم تؤد الى نتائج تفي باحتياجات البلدان النامية كما قلنا ، فانه يتعين علينا ان نوجه تحية الى منظمة الامم المتحدة للتغذية والزراعة (فاو) التى تهذل جهودا جبارة

في ميدان المساعدة الغذائية ، وكذلك مساعدتها في قطاع التنمية الزراعية ، تلك الجهود الكبيرة التي قامت بها رغم قلة الوسائل المتاحة لها .
وعلى ذلك يتمين ان تكون هناك استراتيجية للغذاء تحت رعاية الفاو من شأنها ان تمكن البلدان النامية من الوصول الى الاكتفاء الذاتي في الغذاء مع نهاية القرن الحالي .

ان مثل هذه الاستراتيجية ، في رأينا ، تتضمن نقل التكنولوجيا الزراعية الى البلدان النامية ، كما تتطلب بذل نشاط واسع في مجال اعادة التشجير ، والتخطيط للبيئة والتنمية واستخدام الاراضي الصالحة للزراعة ، وان نتوقع هذا البرنامج الواسع ، اقترحت فولتا العليا في دورات الامم المتحدة الماضية تخصيص عقد الامم المتحدة للشجرة . ومتمحلا خطر تكرار نفسي ، اسمحوا لي أن اعود فأكرر هذا المقترح الذي اذا توبع ، كما امل ان يتم هذا ، فانه سوف يساعد على حل واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه العصر الحديث - الجوع - هذا الويل الذي يحط من كرامة الانسان ويخرب مجتمعا .

وبصورة عامة ، ان تنمية المساعدة يجب التفكير فيها مرة أخرى من حيث الكم والكيف ، ان هذه المساعدة من حيث الكم لم تبلغ ٧ في المائة من اجمالي الناتج القومي الذي تقرر بالاتفاق العام في نيودلهي عام ١٩٦٨ . واليوم ، بعد مرور عشرة أعوام فان المعونة الدولية للتنمية قد تراجعت وأصبحت نسبتها ٣١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ٥ في المائة بالنسبة للدول الاشتراكية ، ولكن يجب أن نؤكد على جهود بعض الدول مثل هولندا ودول أوروبا الشمالية التي زادت معونتها الرسمية للتنمية عن ٧ في المائة ، ومع ذلك ، فان العالم المتقدم يستطيع أن يفعل المزيد ، ذلك اذا وافق أن يحول جزءا من الاموال المكرسة لشراء الاسلحة الى المساعدة الرسمية للتنمية . ان ما تقوم به دول العالم بانفاقه على التسلح وغيره من النفقات العسكرية يبلغ ٤٠٠ بليون دولار سنويا اي بمقدار موازنات بلدان الساحل الثمانية ب ١٥٠ مرة . بينما قد يكفي خمس هذا المبلغ فقط لاعادة تشجير الساحل كله ، وتغطية حاجة بلدان الساحل بأكمله في اطار سياسة اكتفاء غذائي ، ولتعليم جميع سكان هذه المنطقة - الذين يبلغون ٢٥ مليون من الاميين - القراءة والكتابة ، وكذلك تغطية هذه البلدان جمعاء بما تحتاجه من الرعاية الصحية ، والقضاء على البطالة بها .

وبالنسبة للمستوى النوعي ، فان عقد الامم المتحدة القادم للانماء يجب أن يبذل كل جهد ممكن كي يضمن ان المساعدة سوف تخدم التنمية حقيقة . وذلك يعني أن المانحين يجب أن يتركوا للمستفيدين حرية تحديد أولوياتهم لان ما هو طيب بالنسبة لشخص ما لا يكون بالضرورة طيبا أيضا بالنسبة لآخر . كما أن العائد الناتج عن الاستثمار يجب أن يقاس قبل كل شيء برفاهية الشعوب المعنية .

وفيما يتعلق بعقد الامم المتحدة الثالث للانماء ، وطالما نحن في مرحلة هامة من الاعداد له ، فانني اود أن استرعي انتباه العناصر الأساسية في هذا التحدي الجديد للمستقبل ، سواء كانت دولا غنية أو فقيرة ، سواء كانت مجموعات اقليمية او منظمات دولية انه من الضروري بالنسبة لنا ، قبل أن ندخل هذه المرحلة الجديدة ، ان نستخلص العبر من العقود المنصرمين اى بعبارة أخرى - نتخذ العبرة والعظة من التاريخ ، فمذ عشرين عاما قرر المجتمع الدولي أن يأخذ بيد مستقبله ، وأن يعمل على تضيق الهوة بين الفقراء والاغنياء ، ولا يزال هذا الهدف هو ذاته لم يتغير . ولذلك يجب أن يكون هو الأساس للعقد القادم .

وفي عشرين عاما تم بذل الكثير الذي لاحت بعض نتاجه الطيبة . فمثلا ، في ميدان الدين العام للبلدان النامية تمت بعض التخفيضات ، ففي الوقت الحالي ، هناك (١١) بلد حولت دينها فعلا الى هبات . ومنتظر قرارات أخرى في هذا المجال ، أما بالنسبة لموضوع اتفاقات السلع الأساسية ، فان المفاوضات قد أدت الى نتائج مفيدة بالنسبة للسكر ، وزيت الزيتون والمطاط ، ومنتظر نتائج مماثلة بالنسبة للكاكاو والحبوب . والتقدم الأكثر تشجيعا في هذا الشأن قد وضح جليا في الاتفاق الذي أبرم في آذار/مارس الماضي بشأن العناصر الأساسية للصندوق المشتركة ، وذلك بعد مفاوضات شاقة وطويلة حقا . ان هذا الصندوق المشترك أولا وقبل كل شيء يمثل انتصارا للبلدان النامية ، فهو لا يدعو فقط الى تمويل سلع أساسية للبلدان الأكثر فقرا لكنه سيكون مؤسسة يكون لهذه البلدان الاخيرة عن طريقها وزن أكبر عند اتخاذ القرارات من وزنها بالنسبة الى المؤسسات المالية الاخرى . ومع ذلك ، فان النجاحات القليلة التي تحققت لا تزيل بأي حال من الاحوال شيئا من خيبة الامل التي لاحظناها في العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة ، فان الحماية تبعث من جديد في وقت يتسم بمجموعات اقتصادية تسمى نفسها بالمجموعات المفتوحة . ان الحماية نفسها تأتي لتضاف الى الكساد الاقتصادي وذلك يؤدي الى نتائج ضارة بالبلدان المصدرة ذات الاسواق الضعيفة . ان الانتاج الصناعي للعالم الثالث غير كاف بالنسبة للاهداف المتفق عليها . ويفتقر الى المناقذ التجارية . ان عجز الموازنات التجارية يتفاقم من عام لآخر . اننا نرى بين عام ١٩٧٢ و ١٩٧٨ ، مثلا ، ان البلدان النامية زاد عجز موازنتها التجارية بمبلغ ١٠ بليون دولار وذلك بأن ارتفع عجزها من ٢٣ بليون دولار عام ١٩٧٧ الى ٣٤ بليون دولار عام ١٩٧٨ .

ان هذا هو المصير المشترك للبلدان النامية ، ولكن ماذا يستطيع المسرء أن يقول حينما ينتقل الى مصير أكثر البلدان فقرا ؟ فهناك بلدان مثل بلدى فولتا العليا قد عانت مساوئ جغرافية خطيرة لأنها ارض محصورة . كما أنها تعاني من مآسي تاريخية لقد استعملت هذه الدول لتكـون مستودعا للايدى العاملة ، فهي دول قد أضررت ضررا بالغا بفعل الطبيعة ، ان تعرضت للاهوال والمآسي الطبيعية التي لا يمكن السيطرة عليها ، ولا يستطيع أحد أن يعرف الى اية دائرة تنتمي هذه البلدان .

ان العالم كله يدرك موقف بلدان الساحل التي اضررت ضررا بالغا منذ عام ١٩٧٣ بجفاف لم يسبق له مثيل ولا تزال اثاره حتى الآن تجعل اقتصاديات هذه الدول وتنميتها في موازنة هشة .

وهكذا ، فان بلادنا تنتظر الكثير من التعاون الدولي والاقليمي . لقد واثتنا فرصة طيبة للاستفادة من تيار تضامن المجتمع الدولي سواء بصفتنا دولة من دول الساحل أو في اطار الجهود التي تبذل لصالح البلدان الأقل تقدما أو ذات أسوأ موقع جغرافي . ان اكثر النتائج ايجابية لهذين العقيدتين تتمثل في التكافل في العلاقات بين الدول . بغض النظر عن الاختيارات السياسية للدول وعن حجمها او قوتها ، وايا كان اختلاف مصالحها فانها مضطرة الى التعاون فيما بينها .

ان تقارب الشعوب لا يمكن أن يتم الا من خلال حوار مشر ، حوار يأخذ في الاعتبار قبل كل شيء طبيعة الانسان من جميع النواحي ، أى ما يحيط به ، والجنس والقيم الاجتماعية والاقتصادية . واننا ان نفع ذلك نستطيع أن نحول الذاتية الوطنية الى تضامن عالمي ، وان هذا التطور لابد وأن يقترن بدفعة معنوية . اننا وقد فهمنا ضرورة التضامن الحقيقي بين الشعوب ، فان بلادى منذ استقلالها قد اتجهت نحو جيرانها وذلك لكي تقيم معهم تعاونا اقليميا مثاليا مفيدا لشعوبنا المختلفة . وبذلك فانه من خلال مجلس التفاهم ومنظمة تعاون دول افريقيا ومدفشرم عن طريق تنفيذ برنامج تنمية متكامل في منطقة ليبتاكوجورما وانشاء لجنة لمكافحة الجفاف في الساحل واقامة وحدة اقتصادية لدول غرب افريقيا ثم اقامة مجموعة اقتصادية لدول جنوب افريقيا ، من خلال ذلك كله كما نعمل بطريقة فعالة وايجابية لتنمية اقتصادياتنا عن طريق استخدام أرشد لمواردنا الاقليمية . وعلى الصعيد الوطني ، فان حكومتنا ان تعتمد على القوى الحية في الأمة وبمساعدة دول ومنظمات صديقة ، قد قامت بوضع برنامج للتنمية الزراعية هدفه الاساسي هو الاكتفاء الذاتي فسي الغذاء بحلول عام ٢٠٠٠ . ان تلك الوسائل تتمثل أساسا في النضال ضد التصحر وتنمية الاراضي الجافة والسيطرة على المياه والميكنة المكثفة . والى جانب هذه الأولوية ، فاننا نضيف سياسة للخروج من الانحسار عن طريق بناء طرق وسكك حديدية . وأخيرا ، فقد انخرطنا في عملية للتوزيع الاقتصادي عن طريق استغلال مواردنا المعدنية وتطوير المنتجات سواء أكانت زراعية أم منجمية . ان الجهد لا يمكنه أن يكون حيا الا بقدر ما يستفيد من جو السلام والأمن ، وهذا هو الاساس الفعلي لميثاق منظماتنا . وفي هذا الشأن ، فاننا نلاحظ بوضوح اننا لم نجد تحسنا هاما في الموقف الدولي ، وأن عالمنا الحالي لا يزال يتسم بلعبة توازن القوى والمنازعات والصراعات الأيديولوجية .

ان الموقف في الجنوب الافريقي قد ندد به مرارا وتكرارا في هذه القاعة من جانب الدول المحبة للعدالة . ان الموقف المشير الذي يستمر في شمال غرب القارة الافريقية والنضال الذي يجرى في بعض دول أخرى ، كل ذلك ينخرط بين المشاكل الاكبر اقلقا لبلدى ، فولتا العليا . ان المؤتمر الاخير لدول الكومولث ، الذي انعقد في لوساكا قد حاول انقاذ الموقف فسي الساعات الاخيرة . واننا نتابع باهتمام كبير ما يجرى في مؤتمر لندن الذي جمع الى جانب بريطانيا العظمى المسؤولية عن روديسيا ، الممثلين لنظام الاقلية العنصرية في سالسبورى ، والممثلين

الشرعيين لشعب زيمبابوي المتجمعين داخل الجبهة الوطنية . واننا نأمل لمؤتمر لندن أن يتمكن من ايجاد أرضية للتفاهم بين الأطراف المشتركة ، وذلك حتى تتمكن زيمبابوي من الحصول على السلم الداخلي في جو من السلام الكامل والشامل .

ان الموقف في ناميبيا قد أصبح غير مقبول لأسباب عدة . انه لا يمكن قبوله بسبب الاحتلال غير المشروع والمستمر من جانب جنوب افريقيا . ولا يمكن قبوله لأن هذا الاقليم يمثل قاعدة لنظام بريتوريا البشع ، وذلك لشن هجمات فتاكة ، ضد شعوب الدول الافريقية المجاورة . ولا يمكن قبوله أخيرا ، لأن هذا التحدى الدائم لمنظمة الامم المتحدة ، لا يمكن أن يتم الا بتشجيع وتواطؤ بعض الدول الاعضاء في هذه المنظمة ذاتها .

وأستطيع أن أقول في النهاية اننا نرى أملا في أن ناميبيا وشعبها الشجاع الباسل ، سوف يأخذان مكانهما المشروع بين الأمم . اننا نطلب من الدول الغربية الاعضاء في مجلس الأمن أن تبدي مزيدا من الارادة السياسية لحل هذه المسألة بصفة نهائية . اننا نطالبها بصفة خاصة ، بألا تعارض تطبيق الفصل السابع من الميثاق ، حيث أن جميع الوسائل التي بذلت خارج هذا الاطار قد ثبت عدم جدواها . ان الدول الغربية وهي الشريكة الاساسية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا لبريتوريا ، عندما ترفض اعمال الجزاءات المخصوص عليها في الميثاق ضد النظام العنصري ، فانها تسمح له بأن يطور قوة عسكرية لا يمكن الا أن تخدم عاجلا أو آجلا اعداء افريقيا المستقلة . ان الوقت قد حان أماما لكي نضع تلك الدول أمام مسؤولياتها ، لأنه بسبب تواطؤها ، فان جنوب افريقيا كانت دائما تسخر من منظمنا .

ان جميع المفاوضات لدفع بريتوريا الى اتباع أسلوب المهادنة قد فشلت . فماذا يبقى انن أمام المجتمع الدولي سوى تطبيق الجزاءات الملازمة التي قضى بها الميثاق ؟ انه يتعين علينا أن نندد بكل نوع من أنواع التواطؤ مع نظام الفصل العنصري الذي يزيد نماء ويكثف جهوده القمعية ضد السكان السود الذين أصبحوا غرباء في بلادهم وفوق أراضيهم ، رغم القرارات العديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة .

ان شعوب الشرق الاوسط ، التي تحملت أكثر من نصيبها في الحرب العالمية الأخيرة ، لم تشهد منذ ذلك الوقت السلم والأمن . ان انشاء دولة اسراييل والنزاعات المسلحة التي نشبت

بينها وبين جيرانها ، ليست فقط مصدر آلام تهدد هذه المنطقة بقدر ما هي تجاوز لحقوق الشعب الفلسطيني . اننا نرى أن جميع دول المنطقة لها الحق في الوجود ويجب أن تكون لها حدود معترف بها وآمنة . واننا نرى كذلك أن شعب فلسطين له حق اقامة دولة وطنية وذلك هو الشرط الاساسي لاقامة سلام دائم في المنطقة ، لأن أي سلام عادل ودائم لا يمكن اقامته الا اذا اشركنا شعب فلسطين فيه .

- ومنذ نهاية حرب فييت نام ، فاننا نشهد عملية اعادة توزيع للأوراق في جنوب شرقي آسيا .
- ان هذه العملية تثير القلق ، لا سيما وانها تعني الدولتين العظميين المتجاورتين .

ان التدخلات المسلحة والهجمات والهجمات المضادة التي تعاقبت ، بالرغم من أنها مدفوعة بأهداف سياسية سيكشف عنها المستقبل ، فان لها نتائج واضحة ، ألا وهي اثاره الخلل في اقتصاديات المنطقة ، وهجرة آلاف الرجال والنساء ، والاولاد والمخاطرة بالحريات الفردية والجماعية .

ان هؤلاء الهائمين ، هؤلاء الضحايا يجسدون في مؤسساتهم أزمة معنوية يتسم بها عصرنا الراهن . ان ضمير الانسانية يهتز بشدة حيال الاسئلة المتعددة التي يجب أن تطرح حتى اذا وجدنا ردا قليلة عليها . هذه المسائل ينبغي أن نطرحها هنا في هذه القاعة . هنا في هذا المحفل لا بد أن نجد الرد على هذه الاسئلة .

انه بعد ثلث قرن من وجود الأمم المتحدة ، هل يجب أن نقول أن منظمنا قد فشلت بسبب سيادة الدول الأعضاء ؟ تلك السيادة لا تعرف حدودا على ما يبدو ، سواء في الداخل حينما تمارس ثقلها بالنسبة للمواطنين ، أو في الخارج . واليوم نرى أن الدول الكبرى والصفرى تنصب من نفسها شرطيا . وسواء في آسيا أو افريقيا شهدنا ، بعجز تام ، التدخلات التي لم تعلن عن اسمها .

اننا يتعين علينا أن نؤكد مرة أخرى مبادئ الميثاق وأن نتمسك بها اذا ما أردنا في الحقيقة أن ننتصر لأهداف الأمم المتحدة السامية . انه يتعين علينا أن نذكر بلا تحفظ بكافة الدول الأعضاء التي تقترف أعمال تخريب واعتداءات مسلحة ضد دول أخرى .

ان الدولتين العظميين قد وقعتا أخيرا اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية المسماة سولت ٢ . لقد قامت في نفس الوقت باجراء مفاوضات بغية ابرام اتفاقية سولت ٣ . وسمحوا لدولة صغيرة محبة للسلم بأن تعرب عن سعادتها لأننا قد اجتزنا مرحلة جديدة في السعي بحثا عن نزع السلاح . اننا نرى أن الدول العظمى ، نظرا لموقفها في العالم وبسبب السلطات الكثيرة التي يخلعها عليها ميثاق منظمنا ، لا بد أن تعمل من أجل نزع سلاح كامل وشامل . لكن في هذا المجال المحدد ، مجال السلم والأمن الدوليين ، فاننا في فولتا العليا نعتقد باخلاص تام أن أى قرار ، بالقدر الذي يتعلق بوجود الانسانية جمعاء ، يجب أن يكون على اساس الاتفاق المتبادل للبلدان الكبيرة والصغيرة حيث أنه من الحقيقي أن قيمة الثقة بالمبادرة أو الاقتراح لا ترجع فقط الى حجم او القوة الاقتصادية للامة ، ولكنها ترجع الى قدرتها في الاضطلاع تماما بالمسئوليات الملازمة لسيادتها العالمية .

اننا في فولتا العليا نعتقد تماما بضرورة ايجاد استراتيجية مشتركة لحل مشاكلنا المشتركة. وعلى ذلك فانه يبىد وأن من الضروري أن تقوم كافة الدول بالاشتراك في كاغة المناقشات المتعلقة بمصير العالم. ونظرا الى المهمة العملية لمنظمتنا في السعي بحثا عن السلم ، وطبيعة عملها المتعددة الابعاد فانه يتعين أن تكون هي الاطار الملائم. وفي ميدان نزع السلاح ، فاننا نؤكد من جديد موقفنا من أن قارتنا الافريقية يجب أن تكون خالية من القواعد النووية. اننا نستري من جديد اهتمام البلدان التي تتعاون مع نظام بريتوريا الى الخطر الذي تتعرض له القارة الافريقية حينما يسمح لجنوب افريقيا باقتناء السلاح النووي .

وبصفتنا شعبا مسؤولا ذا ضمير فقد املنا أن تبقى قارتنا الافريقية بمنأى عن المساومات النووية. وهل هناك شيء طبيعي أكثر من أن نعتبر أي عون في الميدان النووي لافريقيا الجنوبية العنصرية عملية غير ودية حيال شعوب القارة . اننا نأسف لكل ذلك ، لاسيما وأن هذه الدول دول صديقة تساعدنا في جهودنا من أجل التنمية الاقتصادية .

هل لنا أن نحلم ، أو أن نتصور عالما أفضل نرى فيه المصالح الذاتية ، التي تولد اليوم رغبة القوة ، وقد حل محلها السعي المشترك لتحقيق الرفاهية للعدد الأكبر من أبناء البشر ؟ دعوني أرد باسم رئيس وشعب فولتا العليا بأن من المستحيل أن نأمل في مثل هذا الحلم لولا الكلمات المليئة بالحكمة والعبرة التي قالها قداسة البابا جان بول الثاني أمامنا هنا منذ عدة أيام . انني على قناعة تامة بأن هذه الكلمات سوف تجد استجابة لدى الرجال حسني النية . وبالنسبة الى السفح الذي تتسلقه منظمتنا ، فان واجبنا ان نبقى اذنا باتجاه السلم والعدل ، العدل للجياع والفقراء ، العدل للضعفاء ، العدل للمظلومين والمستغلين ، العدل لأولئك الذين مازالوا يناضلون في سبيل استعادة كرامة الانسان الحر . السلم لعصرنا ، ولأجيالنا القادمة . السلم للأغنياء وللفقراء . السلم لأولئك الذين يعانون . السلم في افريقيا ، في الشرق الاوسط وفي جنوب شرقي آسيا . السلم لأولئك الذين يثقون بالمستقبل ويتقدم الانسانية .

السيد بينغ ساري (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، نيابة عن وفد كمبوتشيا الديمقراطية أود بادئ ذي بدء ، ان ازجي خالص التهنئة واحرها السى سياد تكم بمناسبة انتخابكم الاجماعي للمنصب الرفيع وهو رئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان هذا لتكريم تستحقونه تماما لانشطتكم المكثفة والمثمرة التي بذلتموها بصفتكم رئيسا للجنة تصفية الاستعمار ، واشادة بحكمتمكم وخبرتمكم ، وتكريم لبلدكم العظيم تتزانيا الذي ترتبط به كمبوتشيا الديمقراطية بعلاقات ووشائج ودية . ويود وفد بلادى ان يؤكد لكم تعاوننا الكامل ، حتى تكمل أعمال هذه الدورة بالنجاح .

كما أود ان أوجه تحية خالصة الى سعادة السيد انداليسيو ليفانو رئيس الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، الذي ادار عبر العام المنصرم اعمالنا بحكمة وبعد نظر ، وهكذا فلقدم ساهم على هذا النحو ، في تعزيز ميثاق الامم المتحدة ، ومكّن منظمتنا من الاضطلاع بدورها الذي يتمثل في الدفاع عن السلام العالمي ، واستقلال الدول . واسمحو لي من ناحية اخرى ، أن أشيد بشكل خاص بالدكتور كورت فالدهايم الأمين العام ، الذي بذل جهودا ضخمة خلال العام الماضي ، بغية التوصل الى سبل الدفاع عن السلام والأمن في العالم ، وبصفة خاصة في جنوب شرقي اسيا ، حيث ما فتئ الموقف يتفاقم على اثر العدوان الفيتنامي ضد كمبوتشيا .

وأود كذلك ان اوجه عبارات الترحيب الخالصة الى سانت لوسيا بمناسبة انضمامها الى منظمة الامم المتحدة .

واخيرا ، فانه لمن دواعي سرورى البالغ ان انقل اليكم جميعا السادة الممثلين القاديين من البلدان المحبة للسلام والعدل والاستقلال ، التحيات الاخوية وعميق الامتان لشعب وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية . ونحن لن ننسى ابدا التعاطف والتشجيع والدعم والتأييد الذي اسدته لنا شعوبكم وحكومتكم والذي سوف تواصل اسدائه لنا سواء في اطار الامم المتحدة أو في الساحة الدولية ، تأييدا للنضال العادل لشعب كمبوتشيا ، حتى تظل دولة مستقلة موحدة مسالمة ، محايدة وغيـــــر منحازة .

لقد شهد العام المنصرم نضال الشعوب المحبة للسلام والعدل والاستقلال في العالم . وقد

أحرز هذا النضال انتصارات جديدة على الصعيدين الاقتصادى والسياسي رغم التدخلات المسلحة والتهديدات والاضغوط والمناورات من مختلف الاشكال ، وهي المناورات التي تعرضنا لها من قبل القوى التوسعية الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والصهيونية ، والعنصرية ، والفصل العنصرى* .

ان دور الشعوب المحبة للسلام والعدل والاستقلال ، يتعزز اكثر فأكثر في القارات الخمس . ان بلدان جنوب شرقي آسيا تضطلع بدور متعاظم في الشؤون الدولية ، باعتبارها عنصرا جديدا للسلام والاستقرار والأمن العالمي في مواجهة تصاعد الاخطار التي تتهدد المنطقة بأسرها ، وذلك على اثر حرب العدوان والابادة التي اقترفتها فييت نام ضد كمبوتشيا الديمقراطية . ومما يملؤنا غبطة وسرورا أن يتعزز مفهوم دول رابطة جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق بمنطقة السلام والحرية والحياة . وفي شرقي آسيا ، فان النضال العادل لشعب كوريا الباسل من أجل التوحيد المستقل والسلمي لوطنه طبقا للمبادئ الثلاثة والتوجيهى الذى النقاط الخمس التي عبر عنها الرئيس كيم ايل سونغ ، يحظى بتأييد متعاظم في العالم . ونحن نرحب بالتقدم الذى احرز في قضية اعادة توحيد كوريا . كما اننا نعبر عن ارتياحنا لأن دول المحيط الهادئ تحبط بحزم وثبات ونجاح ، النوايا التوسعية للمهيمنة .

ان غالبية بلدان جنوب شرقي اسيا تدافع بقوة وثبات عن استقلالها ، وتواجه جميع محاولات تهديد أمنها بحذر . ان البلدان المطللة على ساحل المحيط الهندي التي يتهددها ، كدول مستقلة ، وجود قواعد عسكرية اجنبية وتنافس بين الدول الكبرى ، قد نجحت من خلال تصميمها وتضامنها في الوفاء بمطالبها العادلة من أجل تحويل هذه المنطقة الى منطقة سلام . وماتزال جمهورية الصين الشعبية ، اكثر من اى وقت مضى مرتبطة بالمبادئ السامية المناهضة لنزعة الهيمنة والتسلط من أجل الدفاع عن النضال العادل للشعوب في سبيل الاستقلال والسيادة ووحدة الاراضي والسلام والعدل . ونحن نحبي تحية حارة ونشيد بالانتصارات التاريخية التي احرزها الشعب الصيني العظيم خلال الاعوام الثلاثين الاخيرة .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد نايق (باكستان) .

وفي الشرق الاوسط ، ينبغي ان يمر السلام والأمن حتما بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، فقد خاض هذا الشعب نضالا باسلا بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تعد ممثله الاصلي الوحيد ، ويعتبر ذلك هو العنصر الحاسم في نهاية المطاف لتحقيق النصر . ان شعب كموتشيا الذي كان ضحية لحرب العدوان والابادة ، انما يشعر في اعماقه بمدى عمق مأساة الشعب الفلسطيني . وتعارض حكومة بلاوى وشعبها الامر الواقع الاسرائيلي ، والاحتلال غير الشرعي من قبل اسرائيل للاراضي العربية منذ ١٩٦٧ ، وهذه مسألة مبدئية .

وفي الجنوب الافريقي ، فان النضال الصامد الذي تخوضه شعوب زمبابوى وناميبيا وازانيا من أجل استقلالها وحريتها بقيادة الجبهة الوطنية وسوابو والمؤتمر الوطني الافريقي والمؤتمر الافريقي الجامع على التوالي ، يوجه ضربات قوية الى نظام سالزبورى العميل ، ونظام بريتوريا الفاشي القائم على الفصل العنصرى . ونحن على يقين من أنه رغم المحن التي تواجهها شعوب الجنوب الافريقي ، فانها سوف تحرز دون ادنى شك النصر النهائي .

وفي امريكا اللاتينية ، فان بلدان تلك القارة ومنطقة الكاريبي ، تخوض بعزم نضالا يقوم على التضامن لتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادى ، والحفاظ على مواردها الطبيعية . وفي امريكا كما هو الحال في اوربا ، فان الشعوب تواصل بدأب نضالها من اجل السلام والاستقلال ، وتناهض بحزم اللجوء الى القوة المسلحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وترفض ان تلعب اللعبة الخطرة للدول العظمى .

على أنه في مواجهة هذه النتيجة الايجابية ، فان أحداثا سياسية هامة قد طبعت الساحة الدولية خلال العام المنصرم ولا زالت تثير اليوم أوجه قلق عميق في اطار المجتمع الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة نفسها . وهناك مأساتان تهيمنان على الاحداث في جنوب شرقي آسيا . فمن ناحية هناك حرب العدوان والابادة التي تتعرض لها كمبوتشيا الديمقراطية وشعبها ، ومن ناحية أخرى هناك المصير المؤلم الذي آل اليه ما يزيد على مليون شخص من كمبوتشيا وفييت نام ولا و ، هم ضحايا عطيات الاضطهاد من قبل سلطات هانوى التي من خلال سياستها اللانسانية أرغمتهم على مواجهة الخطر الذي يتعرضون له ، وذلك خلال التجائهم الى دول جنوب شرقي آسيا ودول العالم الاخرى . ومن الحقائق التي لا تقبل الجدل والتي يعلمها الجميع ، أنه في ٢٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ - وهو يوم ميلاد المسيح - فان سلطات هانوى قد دفعت ١٢٠ . ٠٠٠ من الجنود تعززهم عدة مئات من الدبابات والمدفعية الثقيلة والطائرات والسفن الحربية ، للعدوان على كمبوتشيا من كل ناحية ، ولاشمال النيران واراقة الدماء والاطاحة باستقلال وسيادة ووحدة أراضي دولة ذات سيادة وفير منحازة وعضو في الأمم المتحدة ، مما يشكل خرقا صارخا للمبادئ الرئيسية لعدم الانحياز ولميثاق الأمم المتحدة .

وبعد عشرة شهور من التدمير والنهب والمذابح الجنونية من قبل المعتدين الفييتناميين ، فان كمبوتشيا ، أرض أنغور العريقة المجيدة ، التي تزخر بالآثار الفنية والثقافية وبالموارد الطبيعية والزراعية والتي استطاعت الأيدي الماهرة لشعبها بعد الحرب المدمرة التي استمرت خمس سنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ أن تحيلها بمحبة الى بلد أخضر في كل الفصول ، فزودتها بالسدود ومحطات المياه وقنوات الري في مساحات واسعة من الارض تزرع أرزا ، أقول ان هذا البلد قد أصبح اليوم بلدا قفرا مد مرا ، لم يعد ينمو فيه شيء ، حتى في غمار موسم الأمطار . ان مدنا بأكلها ومراكز ادارية وآلاف من التعاونيات الزراعية ، والمدارس ، ومعاهد التدريب التكنولوجية والعلمية ، والمصانع والمستشفيات والسدود ، وآلاف الكيلومترات من قنوات الري ، التي هي ثمرة ثلاث سنوات من العمل الشاق لشعبنا ، كل هذه قد دمرت من قبل المعتدين الفييتناميين . ومن الأمور الميثرة للألم أيضا أن الفييتناميين المعتدين قد ذبحوا ما يزيد على ٥٠٠ . ٠٠٠ من مواطنينا ، رجالا ونساء وأطفالا وشيوخا . وفي الوقت نفسه فانهم في تخطيطهم الاجرامي لا مائة شعبنا من الجوع ولكسر مقاومته ،

منعوه من مواصلة أعماله الزراعية ود مروا ما يزيد على مليون هكتار من حقول الارز وكل المعدات الزراعية وأكثر من مليون من الماشية والبقر والجاموس والتي تدخل ضمن ثروتنا الحيوانية . وبسبب السياسة الاجرامية الميكيفللية التي اتبعتها سلطات هانوى ، فان شعبنا يعاني اليوم من المجاعة . وهناك ما يزيد على ٥٠٠٠٠٠ من مواطنينا وبصفة خاصة من النساء والاطفال والشيخ يموتون من الجوع مما أدى الى بلوغ عدد الضحايا خلال عشرة أشهر من العدوان الفييتنامي ما يزيد على المليون . وفي موازاة هذه السياسة ، فان سلطات هانوى قد طردت مئات الآلاف من مواطنينا من ديارهم ومن أراضي أجدادهم وأحالتهم الى لاجئين في تايلند . ان سلطات هانوى عندما فعلت ذلك ، قد كشفت أمام الرأى العام العالمي ، هدفها التوسعي في كمبوتشيا ، حيث أسكت فسي مناطق الشرق وفي الاقاليم البحرية في الجنوب الغربي وفي مناطق البحيرات أكثر من ٢٥٠٠٠٠ مستعمر فييتنامي جاؤوا من فييت نام الشمالية واستوطنوا هذه البلاد بدلا من مواطنينا الذين تسم طردهم وتشريدهم من ديارهم .

واليوم ، فان كمبوتشيا كلها أصبحت مسرحا للسلب من قبل فلول فييت نام ، التي حملت الى فييت نام كل ما وجدته من أعمال فنية ، ذهبية أو فضية ، ومن أحجار كريمة وتحف نادرة في متاحفنا ، وحملت الآلات من ممانعنا وكذلك السيارات والحربات . أما التحف النادرة فقد نقلتها من أنغور ، ذلك المكان الثقافي السامي في بلادنا وأخفتها داخل توابع لتحملها الى فييت نام فيما بعد . ان هذه الحرب العدوانية من قبل فييت نام قد أدت الى أعمال تدمير كثيرة في كمبوتشيا ، وأدت الى ويلات وأحزان لم يشهدها تاريخ بلادنا الذي يرجع الى ألفي عام . ان هذه الحرب قد قضت على جميع انجازات شعبنا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ان حرب الابداء هذه ، تهدف الى القضاء على شعب كمبوتشيا عن طريق اجاعته وعن طريق المذابح ، والى تحويل كمبوتشيا الى جزء لا يتجزأ من فييت نام . انها الحرب الاكثر بشاعة والاكثر بربرية التي شهدناها في القرن العشرين .

ان كل هذه الامور تؤكد أن ما تتفوه به سلطات هانوى التي تبدى تعاطفها مع ويلات وآلام شعبنا ، ليس في النهاية الا دهاء وشعارات سياسية تخدم مقاصدها الاجرامية . وفي محاولاتها لتبرير عدوانها ضد كمبوتشيا الديمقراطية ، فان سلطات هانوى لم تتردد في اللجوء الى الكذب

والافتراء والخزعبلات الاكثر خسة وبعدا عن الواقع . ورغم ذلك فانها لم تتمكن من اخفاء مطامعها التوسعية الاقليمية أكثر من ذلك . وليس هناك من يشكك في هذا الواقع . ان العالم أجمع يعرف خطورة ذلك على السلم والأمن الدوليين .

ان هذا التوسع الفييتنامي ليس أمرا جديدا ، فقد سبق في القرن السابع عشر أن قام الفييتناميون ، الذين نزلوا من منطقة تونكين شمال فييت نام الحالي ، بضم وبلع مملكة تشامبا الاسلامية وهي وسط فييت نام الحالي ، لدرجة أنه لا يوجد في الوقت الحالي أي مواطن من تشامبا . وبعد أن ابتلع الفييتناميون التوسعيون تشامبا ، توجهوا الى الجنوب ، وحتى وقت قريب قاموا بضم ٦٥٠٠٠ كيلومتر مربع من أراضي كمبوتشيا التي تكون الاقليم الغربي لنهر دونا ودلتا الميكونغ والتي تشكل جنوب فييت نام الحالي .

ومنذ ١٩٣٠ تاريخ انشاء الحزب الشيوعي الفييتنامي ، الذي كان يسمى الحزب الشيوعي للمهند الصينية ، وضعوا نصب أعينهم انشاء "الاتحاد الفيدرالي للمهند الصينية" الذي يتكون من فييت نام ولاو وكمبوتشيا ويخضع للسيطرة الفييتنامية . ان هذا "الاتحاد الفيدرالي للمهند الصينية" ليس سوى مرحلة للابتلاع الكامل لكمبوتشيا ولاو وبواسطة فييت نام كما حدث من قبل حياال مملكة تشامبا الاسلامية وحياال شعب تشام . وسوف يكون قاعدة لتوسع فييت نام في كل منطقة جنوب شرقي آسيا .

ذلك هو المعنى الخفي لعبارة " التضامن والصدقة الخاصان لفبييت نام ولا وكمبوتشيا " . ان هذا الشعار قد انعكس طوال السنوات الطويلة لكفاحنا الوطني لتحريرنا الوطني . وحتى بعد تحررنا الوطني ، انعكس في سياسة تفرقة وتخريب لشؤوننا الداخلية . ان " التضامن الخاص بين فبييت نام وكمبوتشيا " المزعوم لا يمثل في الواقع الا سلسلة طويلة من الجرائم والخيانات التي اقترفتها سلطات هانوى ضد شعب كمبوتشيا .

ان هدف التوسعيين الفيتناميين كان ابتلاع كمبوتشيا ببطء دون استرعاء الانتباه العالمي ، كما نجحوا في تحقيق ذلك بالنسبة للاو من خلال اتفاقية الصداقة والتعاون المزعومة التي تم توقيعها في ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٧ . وحتى يتمكنوا من ذلك ، فقد أدخلوا بتتابع ، العديد من العملاء في كمبوتشيا ، وذلك للقيام بعمليات سرية للتخريب والتدمير ومحاولات لقلب نظام الحكم واغتيالات قادة كمبوتشيا . وقد قاموا بكافة هذه الأنشطة المغادرة دون توقف خلال وبعد حرب تحرير السنوات الخمس . وخلال هذه الحرب التي دامت خمس سنوات ، فان التوسعيين الفيتناميين قد استفادوا من دور العبادة ومن المساعدات متعددة الأشكال في الغذاء واستفادوا من طرق الاتصال والمستشفيات التي قدمها شعبنا وحكومتنا وذلك في محاولة لخلق الظروف الضرورية للسيطرة على سلطة الدولة غداة تحرير كمبوتشيا . وبعد أن منوا بفشل مرات كثيرة في محاولتهم اقامة مراكز للسلطة مشتركة لفبييت نام وكمبوتشيا في أيار/مايو ١٩٧٠ في الجيش وفي جهاز الدولة في كمبوتشيا ، فانهم قد بلغوا درجة انشاء سلطات دولة وجيش مواز لجيش وحكومة كمبوتشيا . وقد استولوا على معظم المساعدات العسكرية الصينية التي كانت مخصصة لنا وذلك لمنعنا من القيام بالنضال بأنفسنا .

وخلال مفاوضات باريس مع الولايات المتحدة ، فان قادة هانوى قد ادعوا حق تقرير مصير كمبوتشيا بدلا من حكومتها الشرعية والقانونية . وبينوا بصورة ظاهرية لمتحدثيهم رغبة في القضاء على استقلال وحياد كمبوتشيا ، لتحويلها الى تابع . وعن طريق اتفاقات باريس المبرمة في ١٩٧٣ ، أرادوا أن يضطروا شعب كمبوتشيا الى التخلي عن كفاحه التحرري الوطني وأن يضع مصيره بين أيديهم . ولكن شعبنا تحدى وطنية ملتزمة ورغبة في الاستقلال الأكيد ، قرر أن يواصل وحده النضال وأن يبذل التضحيات الثمينة حتى يتم التحرير التام لكمبوتشيا ، وقد تم ذلك في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٥ . ان تحرير بنوم بن قبل تحرير سايجون الذي تم في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٥ فقط ، قد منع سلطات

هانوي من ارسال فرقها لتحرير عاصمتنا على حد قولهم ، وضم كمبوتشيا تحت شعار " التضامن الخاص " و " الصداقة الخاصة " . ولكن فور تحرير كمبوتشيا ، فان التوسعيين الفيتناميين ضاعفوا وكثفوا من نشاطاتهم الاجرامية في محاولة لقلب حكومة كمبوتشيا الديمقراطية من الداخل . ودون ما هوادة يقوم عملاء الطابور الخامس الفيتنامي بتخريب عملية اعادة البناء والدفاع الوطني ثم يضعون المسؤولية علانية على المواطنين المحبين للاستقلال ، الذين يقوم أولئك العملاء بقهرهم بهدف التقليل من شأن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ومن أجل اثاره الثورات . وفي نفس الوقت ، فانهم قاموا من الخارج بشن هجمات عدوانية ضد كمبوتشيا الديمقراطية واحتلوا جزيرة بول واي في أيار/مايو ١٩٧٥ . ومع رفض مفادرة المعاهد القائمة في أراضي كمبوتشيا منذ ١٩٦٥ ، فانهم يقومون بهجمات دائمة ، متتهكين بذلك حدودنا .

وان أدركت أخيرا انها لن تستطيع أن تحتل كمبوتشيا بسهولة ، فان سلطات هانوي قامت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشن حربها العدوانية الأولى على النطاق الواسع ، وقد هزمتها جيشنا الثوري في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ .

ولقد سجل فشل جديد في المناورات التي تبذل لاثارة القلق في كمبوتشيا عن طريق الطابور الخامس في أيار/مايو ١٩٧٨ . وعقب هذا الفشل ، وقعت سلطات هانوي مع موسكو على اتفاقية العسكرية بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ . وبالمساعدة العسكرية الكبيرة التي قدمها الاتحاد السوفياتي ، قامت في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشن حربها العدوانية الثانية ضد كمبوتشيا على النطاق الأوسع من النطاق السابق .

وحيث أن قادة هانوي لم يعودوا يستطيعون استخدام شعار " التضامن الخاص " و " الصداقة الخاصة " لنرم كمبوتشيا ، فانهم يواصلون تدخلهم في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا من خلال ما يسمونه " بالابادة " في كمبوتشيا لكي يبرروا قيامهم بشن عدوان ضد كمبوتشيا . ان كافة الشعوب المحبسة للسلام والعدالة والاستقلال في العالم عن طريق تنديدها الجماعي بعدوان فييت نام ضد كمبوتشيا قد أظهرت بجلاء انه في مجال القانون الدولي ليست هناك من ذريعة يمكنها أن تبرر هذا العدوان الفيتنامي . ان فييت نام عند ما شنت حربها ضد كمبوتشيا ، أرادت أن تطيح بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية التي انبثقت عن نضال شعب كمبوتشيا البطولي وهي حكومة قانونية ومشروعة يعترف بها المجتمع الدولي

بأسره وتعترف بها منظمنا . ولكن نظام هانوى لتبرير عدوانه على كمبوتشيا لم يخش أن يتحدى الرأى العام الدولي ومنظومة الأمم المتحدة .
ومن الجلي أن الرأى العام الدولي لا يغفر لسلطات هانوى - كما كانت هذه السلطات تأمل - جرائمها العدوانية في كمبوتشيا . وفي البداية ، حاول قادة هانوى أن يتصلوا من المسؤولية منكبين أن لهم قوات في أراضي كمبوتشيا . ولكن عندما ثبت عدوانهم الذي تم بأكثر من ١٠٠٠٠٠ جندي في كمبوتشيا ، فلقد قامت سلطات هانوى على الفور بالتذرع بما يسمى باتفاقية الصداقة والتعاون التي وقعت مع عملاء بنوم بن في شباط/فبراير ١٩٧٩ أى بعد العدوان بشهرين . ومن الجلي بالنسبة للرأى العام الدولي أن سلطات هانوى ستتذرع بكل شيء لتبرير غزوها واحتلالها لكمبوتشيا ، واستمرارها في ازدياد مبادئ الميثاق الجوهريّة .

ان التاريخ والأحداث يؤكدان أن السبب الاساسي للعدوان الفيتنامي ضد كمبوتشيا هو سياسة التوسع والسيطرة التي تنتهجها سلطات هانوي ، التي تعارض دائما سياسة الاستقلال والسلم والحياد وعدم الانحياز التي تنتهجها كمبوتشيا الديمقراطية دائما . ومن ناحية أخرى ، فان كمبوتشيا المستقلة التي ترفض الانحياز الى حلف ما يسمى بالدول " الحليفة الطبيعية لبلدان عدم الانحياز " تشكل عقبة كبرى أمام أهداف استراتيجية التوسعيين الاقليميين في سلطات هانوي ، الذين يريدون أن يسيطروا على جنوب شرقي آسيا وعلى الطرق البحرية الاستراتيجية ، وبصفة خاصة ، خليج ملقا ، الذي يربط آسيا وأوروبا وأفريقيا .

ان حرب المقاومة الوطنية لشعب كمبوتشيا ضد العدوان الفيتنامي ، هي جزء لا يتجزأ من النضال الذي ينشأ بين الرقبة في الاستقلال وحق تقرير المصير لكل الشعوب والأمم المحبة للسلم والعدل من جهة وبين رقبة التوسعيين الاقليميين والدوليين في اضطهاد الشعوب والأمم . انها تشارك بنشاط في النضال من أجل احترام المبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تسود العلاقات الدولية .

ولهذا السبب ، فان سلطات هانوي ، في جهودها الجنونية من أجل اشباع طموحها التوسعي ، لم تتردد في الشروع في عملية ابادة شعب كمبوتشيا ، ولم تخش أن تهدد جميع بلدان جنوب شرقي آسيا بالعقوبات وازدراء جميع الدول التي نددت بها ، تلك الدول المحبة للسلم والأمن والاستقلال . انها لم تتردد في استخدام الاكاذيب والافتراءات وسياسة ومنطق البلطجة ، وذلك في محاولة منها لارغام المجتمع على اضافة الصبغة الشرعية على العدوان ضد كمبوتشيا ، وانتهاكها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وفرض قانون الغابة في العلاقات الدولية من قبلها وشركائها .

ان تصويت الامم المتحدة في ٢١ ايلول / سبتمبر الماضي هنا في نفس هذه القاعة ، يمثّل تفسيراً للمعارضة الأكيدة من قبل المجتمع الدولي ضد انتهاك ميثاق الأمم المتحدة بتوسع سلطات هانوي التي أصبحت تمثل خطراً كبيراً يهدد استقلال جميع بلدان العالم ، وخاصة منها الصغرى والمتوسطة . ان هذا التصويت يعتبر انكاراً لما يسمى " بالاتفاق العام في الرأي " المزعوم ، بشأن القرار التعسفي الذي اتخذ من جانب واحد ، من الدولة المضيفة في هافانا ، والذي تم منحه أسبوعين .

لقد مضت عشرة شهور منذ وقوع العدوان الفيتنامي ، ولكن الحرب الشعبية للمقاومة الوطنية بدلا من أن تخدم ، فانها تتصاعد يوما بعد يوم . لقد أعيد تنظيم الجيش الثوري في عدد من الوحدات الفدائية ، وهي تهاجم المحتلين الفيتناميين في كل مكان وتكبد لهم كل يوم خسائر جسيمة في الارواح والعتاد ، وهي تنظم وتذكي نضال المواطنين ضد العدو الفيتنامي وتحرر قرى جديدة ، وتوسع نطاق المناطق المحررة . ان المعتدين الفيتناميين - تحت راية العملاء الذين خلقوهم في بنوم بنه - لا يسيطرون بالكاد في الوقت الحاضر الا على ربع الاراضي الوطنية بما في ذلك المدن وبعض قطاعات الطرق الرئيسية وشرايط من الاراضي تبلغ مساحتها ما بين ٢ و ٣ كيلومترات على الجانبين . أما بقية البلاد فهي تتألف من أراضٍ تسيطر عليها حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وكذلك من قطاعات وقواعد للفدائيين التابعين لجيشنا ، حيث لا يمكن للعدو أن يتجول على هواه .

وقد أصبح جليا للجميع أن المعتدين الفيتناميين يزدادون تورطا في حرب المقاومة الوطنية التي يشنها شعب كمبوتشيا تحت قيادة حكومتها الديمقراطية . كما أصبح واضحا للرأي العام العالمي ، أنه اذا كانت حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد أساءت معاملة شعبها ، كما يزعم التوسعيون الفيتناميون ، فان شعبها لم يكن ليساندها بمثل هذه القوة ولم يكن ليقدّم الضحايا في نضاله الوطني التحرري ضد الغزو الفيتنامي ، لدرجة توحيته لمائتي ألف جندي فيتنامي شمالي . ان الحكومة التي تمثل الآمال الحقيقية للشعب ، هي وحدها التي يمكنها أن تحظى بمثل هذا التأييد . أما نظام بنوم بنه العميل ، المستورد مباشرة من فيتنام ، فليست له أية جذور في مجتمعنا ولا يمثل سوى ظل لمائتي ألف جندي من جنود الاحتلال الفيتنامي . لقد اتخذت جميع القرارات وأديرت جميع الشؤون من سايجون رأسا تحت الادارة الشخصية لعضوين من أعضاء مكتب الحزب الشيوعي الفيتنامي ، وهما المدعوان : الدوق تورفام هينغ . وفي بنوم بنه نفسها تخضع الحكومة العملية للمراقبة المباشرة لادارة ثلاثية فيتنامية . ان عملاء بنوم بنه ليست لديهم أية قوات مسلحة ، اللهم الا بعض مئات من الجنود المجندين بالقوة في الجيش الفيتنامي تحت ادارة الضباط الفيتناميين الصارمة . وعلاوة على ذلك ، فان الجنود وحرس القوات المسماة " قوات الدفاع الذاتي " وأعضاء " لجان القرى " التي كونتها وسلحتها سلطات الاحتلال الفيتنامية ، يزيدون من عمليات معارضتهم لهذه السلطات ويوجهون أسلحتهم الى صدور المحتلين ، وينضمون بشكل متزايد الى

المناطق الخاضعة لإدارة حكومتنا . وعلاوة على ذلك ، فان معنويات مائتي ألف من القوات الفيتنامية تنهار كل يوم مع ازدياد تورطها في كمبوتشيا . ان الاستجابة الواسعة التي لقيها البرنامج السياسي الخاص بجبهة الاتحاد القومي الوطني والديمقراطي لكمبوتشيا لدى الجماهير داخل وخارج البلاد ، قد أعطت دفعة أكبر للنضال العارم الذي يشنه شعبنا ضد المعتدين . وفي الحقيقة ، فان هذه الجبهة تجند جميع القوى الوطنية ، دون اعتبار لماضيها أو نزعتها السياسية أو معتقداتها — تحقيقا لهدف مشترك ، ألا وهو النضال ضد حرب الابادة التي تشنها سلطات هانوى . ان هذا النضال ليس نضالا أيديولوجيا ، ولكنه نضال من أجل بقاء الأمة والشعب وبقائه حضارة كمبوتشيا .

ان الموقف الذي خلقه العدوان الفيتنامي في كمبوتشيا ، ليس أمرا لا رجعة فيه ، كما تزعم هانوى ، فقد أثبت التاريخ أن أعدوان الاجنبي لا يمكنه بأى حال من الاحوال — أن يخلق أمرا واقعا . ورغم ذلك ، فان نظام هانوى — رغم تورطه في كمبوتشيا وما يلاقه من صعاب سياسية واقتصادية واجتماعية جسيمة في فيتنام ذاتها ، ورغم تنديد المجتمع الدولي بسياسته العدوانية التوسعية — يتشبث بمواصلة وتكثيف عدوانه وجرائمه الوحشية ضد كمبوتشيا وشعبها .

وخلال الاشهر الاخيرة أرسلت سلطات هانوى الى كمبوتشيا العديد من فرقها العسكرية الاضافية وكميات هائلة من العتاد العسكري الحديث في اطار استعداداتها لشن هجمات جديدة خلال فصل الجفاف الذي بدأ بالفعل . ان عشرات الفرق الفيتنامية قد حشدت على حدود تايلند . ان الموقف في جنوب شرقي آسيا يزداد تفاقما بدلا من أن يتحسن . ان السلم والأمن والاستقرار في المنطقة يتعرض للتهديد من جراء مواصلة وتكثيف العدوان الفيتنامي ضد كمبوتشيا الديمقراطية . ومع الدعم المستمر للقوات الفيتنامية واقامة مستعمرات استيطانية جديدة للوطنيين الفيتناميين في كمبوتشيا ، فان حرب العدوات الفيتنامية ، تأخذ أبعادا جديدة وتهدد بانتشار شرارة الحرب في المنطقة برمتها . ان استقلال جميع شعوب المنطقة وسلامتها الاقليمية ، تواجه تهديدا مباشرا .

وبقصد كسر المقاومة الشديدة لشعب كمبوتشيا وجيشه ، فان سلطات هانوي تنشر المسواد الكيميائية السامة من الطائرات وعند احتكاكها بالجلد تتسبب في موت الانسان خلال ٢٤ ساعة . وقد شنت الجماعات الفيتنامية منذ ثلاثة أسابيع هجمات عسكرية ضد مزارع الأرز ، والحبوب ، والبطاطس والمحاصيل الأخرى المفروسة من قبل الحكومة في فصل الأمطار . وفي المناطق تحسنت اشرافها الاحتياطي ، فانها تحصل على جميع الحصاد وتمنع الجماهير من التحركات ومن العمل في حقول الأرز والهدف من الحملات العسكرية والجرائم هو أن يحرم الشعب الكمبوتشي من جميع المواد الغذائية . وهذه المجاعة متعمدة من قبل الفزاة الفيتناميين والقصد منها كسر مقاومة شعب كمبوتشيا من جهة ، ومن جهة أخرى للحصول على اعتراف بنظام بنوم بده ، العميل من قبل المنظمات الدولية عن طريق امداداتها للمساعدة الخيرية .

وتود حكومة كمبوتشيا الديمقراطية أن تلفت نظر المجتمع الدولي الى هذه الجرائم البشعة التي يرتكبها التوسعيون الفيتناميون ، وتطلب من جميع المنظمات الدولية ومن جميع البلدان الصديقة التي ترغب في تقديم مساعدة خيرية عاجلة في شكل مأكولات ، أدوية ، ملابس الخ لشعب كمبوتشيا بحيث تصل مباشرة لشعبنا ولا تمول عن طريق الفزاة الفيتناميين وعملائهم الذين يخدمون حـرب العدوان . وانه لمعروف للجميع بأن الفزاة الفيتناميين الذين حصلوا على هذه المساعدة قد أعادوا بيعها للجمهور مقابل الدفع بالذهب كما فعلوا نفس الشيء في حالة اللاجئين الفيتناميين ، " شعب القوارب " . وقد وزعوا أيضا هذه المساعدة على الجنود الفيتناميين بقصد تدعيم القوات الفيتنامية في الغزو وذبح سكان كمبوتشيا .

ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الكمبوتشي ، الذي يهتم ببقاء الشعب الكمبوتشي ، يطلب من المنظمات الدولية ومن جميع البلدان المحبة للسلم ، والعدالة والاستقلال أن تقدم مساعدتها الخيرية للشعب الكمبوتشي . وسوف تكون هذه المساعدة سلاحا فعالا ضد مقاومة الفزاة الفيتناميين الذين يقصدون اباداة الشعب الكمبوتشي وتعترف حكومة كمبوتشيا الديمقراطية والصليب الأحمر لجمهورية كمبوتشيا بالجميل لجميع الذين يمدون مثل هذه المساعدة الخيرية ويقومون بكل ما في وسعهم لتصل هذه المساعدة الى الشعب الكمبوتشي .

ان هذه المساعدة الخيرية سوف تمكننا لا محالة من تخفيف آلام شعبنا المهرد بالابادة

من قبل سلطات هانوى ، ولكن ليس في استطاعة هذه المساعدة أن تضع حدا لهذه الآلام . ولخطورة توسع حرب الغزاة الفيتناميين الى آسيا الجنوبية والشرقية بأكملها لا يمكن أن يتوقف ما لم يوجد حل نهائي للمشكلة .

وفي جميع الأوقات ، ووفقا لرغبة كمبوتشيا الديمقراطية في الحفاظ على علاقات الصداقة مع جميع البلدان ، ولا سيما مع البلدان المجاورة على أساس المساواة والاحترام المتبادل للاستقلال ، والسيادة وسلامة الأراضي ، فانها تبحث عن حل سلمي لخلافها مع فيتنام . وهكذا تفاوض مع فيتنام فيما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٦ أكثر من مائتي مرة على أعلى المستويات وذلك بالإضافة الى مفاوضات أخرى على مختلف المستويات .

وفي حزيران / يونيه ١٩٧٥ ، ورغم وجود عدد من المشاكل العاجلة والمهمة نتجت بعدد الحرب وتتطلب حلا في الحال ، فان كمبوتشيا الديمقراطية قد بعثت وفدا الى هانوى على مستوى عال لفتح مفاوضات ، واقترح من خلالها على فيتنام إبرام معاهدة صداقة وعدم اعتداء مبنية على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، مع المصالح المتبادلة . ومثل هذه المعاهدة كان من شأنها أن تمكن من حل جذري للمشكلة والوصول الى علاقات صداقة بين كمبوتشيا وفيتنام ؛ ولكن الطرف الفيتنامي لم يأخذ بعين الاعتبار مقترح كمبوتشيا . ورغم ذلك ، فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد اعادت نفس المقترح عدة مرات ، وبوجه خاص في تاريخ ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، أى ثلاثة أشهر فقط قبل الغزو الفيتنامي في ٢٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . واليوم ، أمام تصاعد الغزو الفيتنامي على كمبوتشيا ، فانه يتعين على الأمم المتحدة وجميع البلدان المحبة للسليم ، والعدالة والاستقلال والتمسكين بمبادئ الميثاق المقدسة أن يمارسوا الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية اللازمة ليحولوا دون توسع الغزاة الفيتناميين ومنعهم من مواصلة عدوانهم على كمبوتشيا أثناء الفصل الجاف .

وفي هذا الصدد ، يجب أن نذكر أنه في ١٥ كانون الثاني / يناير و ١٦ آذار / مارس الاخيرين فان مجلس الامن قد اعتمد بثلاثة عشر صوتا ضد صوتين مشروعين قرارين ، قدمت أحدهما بلدان عدم الانحياز الأعضاء ، والآخر خمسة بلدان منضمة الى اتحاد دول جنوب شرق آسيا . وقد نص القراران على أن تضع فيتنام حدا لغزوها لكمبوتشيا وأن تسحب جميع قواتها من هذه البلاد . ولكن ممارسة

حق النقض من طرف احدى الدول العظمى ، عضو دائم في مجلس الأمن ، قد حال دون اعتماد هذين القرارين . واليوم ، وأكثر من الماضي ، يتعين على الأمم المتحدة أن تأخذ التدابير الحاسمة لكي يعيش شعب كمبوتشيا في سلم وأمن وشرف وكرامة وطنية داخل حدود كمبوتشيا المستقلة الموحدة ، والمحبة للسلم وغير المحايدة وغير المنحازة ، وذلك لكي يسود من جديد السلم والأمن والاستقرار في جنوب شرق آسيا . ولهذا الغرض فإنه لمن الضروري والعاجل أن تكف جمهورية فيتنام الاشتراكية عن غزو كمبوتشيا وأن تسحب فوراً ودون قيد أو شرط جميع قواتها المسلحة وجميع مستوطناتها خارج كمبوتشيا ، محترمة بذلك ميثاق الأمم المتحدة . وبعبارة أخرى ، فإنه لمن الضروري والعاجل ان تحترم جمهورية فيتنام الاشتراكية استقلال وسيادة وسلامة أراضي كمبوتشيا الديمقراطية وحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بنفسه دون أى تدخل أجنبي . فإن المشكلة الداخلية لكمبوتشيا سوف تحل طبقاً للبرنامج السياسي الذي وضعته جبهة الاتحاد الوطني الديمقراطي لكمبوتشيا أي أن النظام الاجتماعي والسياسي لكمبوتشيا سوف يقرر من قبل الشعب الكمبوتشي بذاته من خلال انتخابات عامة وحرّة تخضع لنظام التصويت المباشر السري ، وتحت رقابة الأمين العام للأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فإنه لمن المهم بمكان أن نشير إلى التقرير السنوي الصادر عن الأمين العام للمنظمة في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، وقد ركز السيد فالدهايم :

" وقد انشغلت الامم المتحدة بصفة خاصة في هذا العام بالتطورات في الهند الصينية - وهي تطورات لا يقتصر أثرها على اثاره مسائل أساسية تتعلق بمبادئ الميثاق ، بل انها تقترن أيضا بمشاكل انسانية جسيمة ومأساوية " (A/34/1, p.5)

ان الأمين العام قد أضاف :

" ان حرب الهند الصينية الطويلة والبشعة قد ولدت موقفا يعرض السلام والأمن في جنوب شرقي آسيا للخطر وليس هذا فحسب بل يمكنه ان يهدد السلم العالمي أيضا".
(A/34/1, P.40.)

واختتم قائلا :

" وفي مثل هذه الأوضاع كما هو الحال بالنسبة لمواقف نشأت حديثا ، من الضروري أن نوجه كافة الجهود تجاه السعي للتسوية طبقا لميثاق الامم المتحدة وبصفة خاصة احترام السلام الاقليمية والاستقلال السياسي لكافة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الالتجاء الى القوة " . (ibid)

وفي هذا الصدد ، فان المبادرة التي قدمتها الدول الخمس التابعة لمنظمة (أناس) لكي تقوم الجمعية العامة باقرار البند (٣١) من جدول الأعمال المعنون " الموقف في كمبوتشيا " لجديرة بالثناء . وان نجدد شكرنا الخالص لمقدمي هذه المبادرة لمساندتهم النضال العادل الذي يشنه شعب كمبوتشيا ولجهودهم من أجل اعادة السلم والامن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، فان وفد بلادي ليود أن يعرب عن أمله الوطيد في أن تتوج مناقشات الجمعية العامة حول البند باعتماد قرار يلزم سلطات هانوى بايقاف حربهم العدوانية في كمبوتشيا ، وسحب كافة قواتها المسلحة وجيوشها من كمبوتشيا . وان الجمعية العامة ان تفعل ذلك ، فانها تقدم دونما شك اسهامها في الذود عن السلم والامن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا والعالم أجمع ، وفي الدفاع عن ميثاق الامم المتحدة .

وأيا كانت التضحيات ، فان شعبنا وجيشنا تحت راية حكومة كمبوتشيا الديمقراطية لعازمان على مواصلة النضال لطرد المعتدين الفيتناميين من كمبوتشيا . وانهما على يقين انه بفضل مساعدة المجموعة الدولية والبلدان المحبة للسلم والعدالة والاستقلال في العالم سوف يتحقق لهم الانتصار لا محالة .

وباسم شعبنا وحكومتنا نود أن نؤكد هنا رسميا تمسكنا الأكيد بقضية السلم والاستقلال والحرية لجميع شعوب ودول العالم . وتمسكنا بالصدقة التقليدية لجميع الشعوب والدول المجاورة . وحينما تقوم سلطات هانوى بسحب قواتها من كمبوتشيا ووقف عدوانها هناك ، فاننا نؤكد للجميع

بما في ذلك فبييت نام اننا سوف نواصل على الدوام سياستنا القائمة على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي . وان كمبوتشيا كدولة مؤسسة لحركة عدم الانحياز وكعضو في الامم المتحدة مازالت وقيّة لمبادئ ومثل عدم الانحياز والميثاق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير بعد ظهر اليوم وقد طلب العديد من المندوبين ممارسة حقوقهم في الرد ، وأود أن أذكر ان الجمعية العامة في اجتماعها الرابع ، كانت قد قررت ان ممارسة حق الرد ينبغي ان تكون قاصرة على عشر دقائق بالنسبة لأي موضوع وسوف يتحدث الأعضاء من مقاعدهم ، وفي صالح هذه الاجراءات فانني سوف أنفذ هذا القرار بصرامة .

السيد كيباندا (جمهورية افريقيا الوسطى) (الكلمة بالفرنسية) : اشكرك يا سيد الرئيس على اعطائي الكلمة لممارسة حقّي في الرد . وان أتناول الكلمة للمرة الأولى أمام مجلسكم الموقر ، اسمحوا لي أن أزجي اليكم خالص وأحرّ التهنئة من قبل وفد بلادي وذلك لمناسبة انتخابكم رئيسا لجمعيتنا ، وأود ان أؤكد لكم اننا سوف نقدم لكم يد العون الكامل في ادارة أعمالنا ، وذلك من أجل التوصل الى نتائج موفقة لها مغزاها .

ان السيد رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية الموقر قد ارتأى انه من واجبه في بيانه ان يتحدث عن غزو فرنسي مزعوم لجمهورية افريقيا الوسطى وهي بلادي . وسوف اتوخى الايجاز قدر الامكان في بياني . ان رئيس وفد جمهورية افريقيا الوسطى الذي سيقوم بالادلاء ببيانه في المناقشة العامة قريبا سوف تسنح له الفرصة ليشرح بصورة مطوّلة الأسباب الأساسية للذلاء الذي وجهته حكومة افريقيا الوسطى الى فرنسا وذلك من أجل أن تساعدنا في التخلص من احد أنظمة الحكم الأكثر دموية والأكثر همجية في العصور الحديثة التي شهدناها حتى الآن .

ولكن ريثما يتحقق ذلك اسمحوا لي ان أوضح ان جمهورية افريقيا الوسطى بلادي لم تتعرض ابدا لغزو من قبل دولة من الدول عضو في منظمنا ، عضو في مجلس الامن الا في الخيال الخصب لوفد ليبيا .

ان حكومة افريقيا الوسطى تمشيا مع اتفاقات التعاون والمساعدة التي تم توقيعها مع الدول الصديقة وفي الاطار الصارم والدقيق لسياستها الكاملة والكلية قد توجهت بذلاء الى فرنسا ، وذلك

٣٠ / ٥٠٤ / ع / عمران

١٤٣ - ١٤٥ (السيد كيباندا ، جمهورية
افريقيا الوسطى)

بغية الحفاظ على امن السكان المدنيين في مواجهة نظام حكم بوليسي ، وفي مواجهة حفنة ممن
الجنود المدججين بالسلاح ، وذلك للحفاظ على مكاسب النضال التحرري الذي خاضه شعب
افريقيا الوسطى في مواجهة النظام الدموي لبوكاسا . وذلك لتفادي حرب داخلية كان يخشى ان
تدفع بالبلاد الى حالة من الفوضى الشاملة .

ان وفدنا يود أن يقرر هنا ان فرنسا قد تدخلت في جمهورية افريقيا الوسطى بناء على
طلب صريح من سلطات جمهورية افريقيا الوسطى ، واننا نعتبر المساعدة الخاصة التي تم الحصول
عليها في ٢٠ ايلول / سبتمبر من فرنسا متحالفة وطبيعية لانها تتماشى والاتفاقات التي تربط بلادى
بفرنسا .

ان وفدنا يود أن يقرر هنا أن فرنسا قد تدخلت في جمهورية افريقيا الوسطى بناء على طلب صريح منها . واننا نعتبر أن المساعدة الخاصة التي تم الحصول عليها في ٢٠ أيلول / سبتمبر من فرنسا ، بصفة خاصة ، هي مساعدة طبيعية لأنها تتمشى والاتفاقات التي تربط بلادي بفرنسا . ان العديد من البلدان الممثلة هنا يرتبط بدول أخرى عن طريق اتفاقات أو معاهدات . وهذه الاتفاقات والمعاهدات التي أشير اليها هي اتفاقات ومعاهدات سياسية طبيعية وعادية ، لأنه قد تم التعبير عنها من قبل الوطنيين الديمقراطيين في افريقيا الوسطى ، وهي تتفق أيضا مع المبادئ الاخلاقية لأنها تعد الوسيلة الوحيدة لتفادي اهدار الدماء دون جدوى ، اهدار دماء شعب عانى كثيرا في السابق .

وليس هناك ما هو أكثر طبيعيا بالنسبة الى شعب ، من أن يلجأ في مقاومته لسلطة انتهكت ضمائره انتهاكا كاملا ، الى جميع الوسائل المتاحة له وذلك للتخلص من سفاحيه وجلاديه . ولذا فاني أود أن أقول ، لمحفل الامم الذي تمثلونه ، ان المساعدة الخارجية التي طلبتها بلادي بكل سيادة من فرنسا للاطاحة بالديكتاتور بوكاسا كانت من الامور الطبيعية والعادية .

وليطمئن الجميع ، فان شعب افريقيا الوسطى ان التمس هذا العون لم يشأ بأي حال من الاحوال أن يهدر سيادته أو ثرواته المعروفة . ان نظام الحكم الجديد الذي نود أن نركز دعائمه في افريقيا الوسطى ، انما يدرك ادراكا كاملا الطابع المقدس لسيادته ولثرواته . ان اعضاء هذه الجمعية سوف يتذكرون أنه عندما تعرض جيش عيدي أمين للهزيمة ، فسان العديد من الجنود الليبيين قد تم اسره ، وقد تم انقاذ هؤلاء الجنود والافراج عنهم بعد مساومات عسيرة وذلك بفضل تدخل القوات الاوغندية التحريرية . لمانا ذهب هؤلاء الجنود الليبيون الى أوغندا وما الذي فعلوه - هؤلاء الجنود الذين تحدث عنهم فيكتور هوجو في مؤلفاته ؟ انما هم جنود فقط بسبب ما يمتلكونه من أسلحة دقيقة ومعقدة .

ان جمعيتكم الموقرة ستتذكر أنه منذ سنوات عديدة بالفعل ، فان ليبيا تحتل بصورة غير مشروعة أراضي دولة افريقية عضو في منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، وهذا أمر يشكل خرقا فاضحا للأغراض والمقاصد الاساسية لمواثيق هذه المنظمات . وفي أوغندا كان هناك تدخل من قبل ليبيا . وفي تشاد أيضا كان هناك عدوان وغزو ونيل

(السيد كيباندا ، جمهورية
افريقيا الوسطى)

من وحدة الاراضي والسلامة الاقليمية لهذا البلد . في تلك البلاد كان هناك ، حقا - ولنذكر ذلك - تدخل وغزو وعدوان من قبل ليبيا . وأمام هذه الاعمال غير المقبولة ، والتي ليس لها ما يبررها والتي اقتصرت بصورة تشكل خرقا للاغراض والمقاصد التي كرسها ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، فان ليبيا ، هذه المعتدية ، لم تتم ادانتها من قبل المجتمع الدولي ، واليوم هي التي تلقينا دروسا وتتحدث عن الغزو ، وعن التدخل وعن العدوان .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : آسف ، ان اضطر الى مقاطعة ممثل جمهورية افريقيا الوسطى ، ولكن يجب أن أخبره بأنه قد استنفذ الدقائق العشرة المخصصة له . ولذلك ، أرجو منه أن يتفضل باختتام بيانه .

السيد كيباندا (جمهورية افريقيا الوسطى) (الكلمة بالفرنسية) : شكرا سيدي الرئيس ، للسماح لي بمواصلة بياني . كنت أقول . . .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : على أن أتدخل مرة أخرى . لقد طلبت من ممثل جمهورية افريقيا الوسطى أن يختتم بيانه ، لا أن يواصله ، ولديه حوالي نصف دقيقة لكي يختتم ملاحظاته .

السيد كيباندا (جمهورية افريقيا الوسطى) (الكلمة بالفرنسية) : أنني لا أسمع جيدا ، سيدي الرئيس ، لأن الترجمة ربما أنها تصلني متأخرة بعض الشيء . ان وفد جمهورية افريقيا الوسطى يود أن يسهل مهمتكم ، وأن يسهل مهمة موظفي الامانة . ولكن ، سيدي الرئيس ، انكم تفهمون وتدركون أنه منذ ثلاثة أو أربعة أيام فان ليبيا تحاول أن تتحدث عن بلدي باستمرار . ولهذا السبب فانني استميدكم العذر وأرجو أن تمنحوني دقيقتين أو ثلاث دقائق ، لا أكثر من ذلك ، لكي أختتم ملاحظاتي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : آسف ، لأنني لا أستطيع أن أسمع لممثل جمهورية افريقيا الوسطى بأى امتداد لفترة العشرة دقائق المسموح له بها ، هذه الفترة المحددة التي سبق أن وافقت الجمعية العامة على منحها لكل متحدث يرغب في ممارسة حقه في الرد . وانني أشعر أن الدقائق العشرة المخصصة لممثل جمهورية افريقيا الوسطى قد انتهت .

السيد العربي (مصر) : سيادة الرئيس ، لقد استمع وفد مصر لخطاب مندوب ليبيا

بعد ظهر اليوم . ويود الوفد المصري ان يسجل الملاحظات الاتية بايجاز شديد .
 أولا ، في تقدير وفد مصر أن بيان المندوب الليبي في مجمله قد لا يستحق التعليق عليه .
 الا أنني أود مع ذلك أن أعرب عن تأييدي لما جاء في الصفحة الثامنة عشرة من النص العربي من اقرار
 مندوب ليبيا بوجود التناقض الكبير والواضح بين موقف مصر وبين التصريحات الاسرائيلية ، وهو الأمر
 الذي شرحة رئيس الوفد المصري تفصيلا في بيانه أمام الجمعية العامة يوم أول تشرين الاول / اكتوبر .
 ثانيا ، لا يعتقد وفد مصر أن المغالطات الليبية تستحق ردا تفصيلا ، ويكفي أن أسجل
 هنا مرة أخرى أن مصر تسعى سعيا جديا لاهزل فيه لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق
 الاوسط ، وأن أبعاد هذا السلام قد تحددت في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)
 والذي يؤدي تطبيقهما الى تحقيق انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة . كما تؤمن
 مصر أن السلام الشامل والعادل لن يتحقق حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة
 بما فيها حقه في تقرير مصيره في حرية وبدون أى تدخل خارجي .

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف السامية ، أعلنت مصر مرارا انها لن تترك بابا يمكن ان يؤدي الى احلال السلام دون ان تطرقه . ومصر كعهد ما دائما تعني ما تقول ، ولا يوجد تضارب بين أقوالها وافعالها .

ثالثا - ان تكرار السهاترات الليبية لن ينال من مركز مصر ، ولن يقلل من مجهوداتها الحقيقية الملموسة للقضية الفلسطينية على مدى ثلث قرن ولا أعترض ، في هذا المجال ، تقديم مقارنة بين ما قدمته مصر على مر السنين ، وما لم تقدمه ليبيا التي تخصصت في النضال على الورق . السيد الرئيس ، في ضوء ما ذكره السيد مندوب افريقيا الوسطى ، فان وفد مصر لن يتعرض لتدخلات ليبيا السافرة في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، مخالفة بذلك المبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة .

كلمة اخيرة قبل ان اختتم هذه الملاحظات .

لقد ذكر المندوب الليبي ما اسماه - وكان في واقع الأمر كريما في تشبيهاتها - بمصر المهزومة ، ويحق لنا ان نطرح التساؤل الاتي : اذا كان المندوب الليبي يشير الى ان مصر كان لها شرفا استخدام السلاح المرة تلو المرة انطلاقا من حقها الشرعي والطبيعي للدفاع عن النفس الفـردى والجماعي الأمر الذي تقره احكام المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، فهذا امر لا جدال فيه ، وهو حقيقة ثابتة تغر بها مصر ويعتز بها كل مصرى . واذا كانت مصر لم تنتصر في بعض المعارك الحربية التي خاضتها ، فان ذلك لا يغير من أن مصر يشرفها دائما أنها لم تتردد يوما في تلبية نداء الواجب عندما يتعرض مصير الامة العربية للخطر ، أو عندما تتعرض السيادة العربية للعدوان .

وقد يكفي ان اشير الى ان مصر لم تلجأ الى اسلوب ليبيا في النضال بان تلقي الهجمات النارية من فوق المناير ، ثم تسارع بالاختفاء قبل بدء المعارك الحربية .

السيد لييرتي (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان السيد وزير خارجية الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية قد كرس قسما طويلا من كلمته لسياسة فرنسا ازاء افريقيا . وكل ما قاله مطوفاً بالمهاترات والافتراءات التي لا فائدة من تصحيحها هنا في هذه الساعة المتأخرة . فالكل يعرف ما هي سياسة فرنسا ازاء القارة الافريقية . ان الرئيس جيسكار د يستان في مناسبات عديدة قد أكد هذه السياسة ، وهي سياسة الاحترام المتبادل والصداقة والتعاون . وهذه السياسة لم تتغير منذ عهد الجنرال ديغول .

ولا يمكن ان نتحدث عن غزو افريقيا الوسطى ونترك هذا الامر غير مفهوم ويقال ان فرنسا مسؤولة عن موت الضحايا الابرياء ، بينما الحقيقة هي انه لم تزهق روح واحدة ، واكرر واحدة منذ وصول الوحدة الفرنسية الى افريقيا الوسطى بطلب من حكومة هذا البلد .
وانني اترك لوزير خارجية الجماهيرية العربية الليبية مسؤولية كل ما قال والذي اراد ان يذكره امام هذه الجمعية فيما يتعلق بعلاقة فرنسا مع افريقيا . ان كل هذه المسرحية ربما لا تهدف الا لاختفاء التدخلات الليبية في الاراضي الاجنبية . اننا جميعا نعي ذلك في ذاكرتنا ، ويكفي دلالة على ذلك الغزو الاخير لليبيا في افريقيا الوسطى ، وقد كان بوكاسا موجودا في ليبيا بعد سقوطه ، كما كان اكثر من ثلاثين خبيرا موجودا في افريقيا الوسطى مع بضعة الآف من الاسلحة لاستعمالها هناك .
ان لفرنسا علاقات تعاون طيبة مع الجماهيرية العربية الليبية . واسمحوا لي ان ابدى دهشتي من هذه المغالطات الكلامية التي استمعنا اليها هذا المساء ، وهل من شأنها ان تقوى مستقبل هذه العلاقات وشكرا .

السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية) : بعد الاستماع الى التهجيمات على وفد بلادى فاني ارجو منكم ان احتفظ بحق وفدى في الرد على هذه التهجيمات من المتكلمين الثلاثة بعد ان نطلع على اقوالهم في محضر الجلسة ونرد عليهم ، راجيا منكم ان تعطونا الوقت اللازم للرد على ثلاثة متكلمين .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ١٥